ملخص

الإستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة 2023-2030

تهدف الإستراتيجية الى تحديد القضايا السياسية والأولويات الوطنية فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة؛ وتحديد التدخلات والإجراءات المطلوب تنفيذها لضمان توفير الحماية للنساء ومساءلة مرتكبي العنف.

اعتمد المنهج التشاركي في عملية تحديث الإستراتيجية من خلال الشراكة التامة مع الشركاء من القطاع الحكومي وغير الحكومي؛ وكذلك اعتمدت منهجية متعددة لتطويرها.

فقد تمت مراجعة الأدبيات المتنوعة التي تشتمل على التقارير والدراسات والمسوح الإحصائية الخاصة. كما تمت مراجعة التقارير الوطنية التي قدمتها فلسطين الى اللجان الدولية المختلفة المعنية بحالة حقوق الإنسان والتنمية في الأمم المتحدة، إضافةً الى مراجعة الدراسات التي تم إعدادها من قبل وزارة شؤون المرأة وبالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)؛ كمرحلة تحضيرية لتحديث الإستراتيجية، والتي تمثلت بدراسة تكلفة العنف في عام 2020، ودراسة تحليل حالة الإستجابة للعنف ضد المرأة والفتاة في فلسطين في عام2021.

تم تطوير استمارة لفحص مدى الإنجاز للمؤشرات الوطنية الخاصة في الإستراتيجية الوطنية عن الأعوام 2012-2019، وقد تم توزيعها على الشركاء من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث تم وضع قياس للمؤشر من 1-5، بحيث اعطي كل رقم وزنًا معينًا والتي بناء عليها تم تحديد ثلاث مستويات: أنجز بشكل كامل، أنجز بشكل جزئي ما يعني أن العمل ما زال مستمرًا على تحقيق المؤشر والمستوى الأخير لم ينجز.

وزعت الاستمارة على (50) مؤسسة حكومية وغير حكومية مختصة بالعمل على مناهضة العنف، وتم استلام 32 من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مناهضة العنف ضد النساء، وقد تم الإجابة على هذه الاستمارة وفق التخصص في كل هدف أو تدخل في الإستراتيجية، حيث أجابت المؤسسات النسوية والحقوقية بشكل شمولي؛ إنطلاقًا من عملها على أكثر من محور (تشريعي، خدماتي، توعية وبناء قدرات). هذا وقد تم تفريغ الإجابات الواردة من الشركاء.

إضافةً لذلك، عُقدت سلسلة من ورشات العمل مع المؤسسات الشريكة في المحافظات من خلال شبكة تواصل، وعُرضت نتائج استمارة تحليل المؤشرات ونوقشت، ومن ثم تم تحديد الأولويات والتدخلات لتحديث الإستراتيجية. كما وعقد لقائين مع اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد النساء؛ الأول تم بغاية عرض المنهجية ونتائج التحليل للمراجعات الأدبية من أجل النقاش والملاحظات. وفي الاجتماع الثاني تم عرض المسودة الأولى وإجراء التعديلات اللازمة بناء على النقاش.

تم عقد سلسلة من ورشات العمل مع المؤسسات الشريكة: حيث عقدت ثلاث ورشات عمل مركزية في كل من المحافظات (رام الله وغزة) بتاريخ 2021/11/29، حيث شارك فيها 80 شخص يمثلون 29 وزارة ومؤسسة حكومية، و10 مؤسسات مجتمع مدني وثلاث إتحادات. كما عقدت ورشة عمل في محافظة سلفيت بتاريخ 2022/3/24، حيث شارك فيها 70 شخص يمثلون 50 مؤسسة حكومية ومجتمع مدني؛ منها 32 مؤسسة حكومية و11 مؤسسة مجتمع مدني وإتحادين، وأما الورشة الثالثة فقد عقدت في محافظة نابلس لأعضاء اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة، على مدار يومين كاملين بتاريخ 2022/7/20، في اليوم الأول تم عرض المنهجية ونتائج التحليل للمراجعات الأدبية من أجل النقاش والملاحظات. وفي اليوم الثاني تم عرض المسودة الأولى وإجراء التعديلات اللازمة بناء على النقاش. هذا وقد شارك فيها ضمن اللجنة؛ 16 مؤسسة منها 11 حكومية و5 مؤسسات مجتمع مدني. وقد تم إدخال الملاحظات من جميع الأطراف والخروج بالمسودة الثانية للإستراتيجية الوطنية للأعوام 2023-2030.

جميع الورشات عقدت بناء على نتائج استمارة تحليل المؤشرات ومناقشتها، ومن ثم تحديد الأولويات والتدخلات لتحديث الإستراتيجية، والتنسيق مع مؤسسات شبكة تواصل في جميع محافظات الوطن.

جاءت الأولويات الوطنية في الإستراتيجية ومؤشراتها العامة كالتالي:

الأولوية الأولى: تعزيز آليات الحماية الدولية والإقليمية والمحلية لحماية النساء من العنف الممارس ضدهن من الاحتلال الإسرائيلي.

المؤشر العام: القرارات الدولية الصادرة لمساءلة الاحتلال الإسرائيلي على الإنتهاكات الواقعة على النساء.

الأولوية الثانية: تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين ورفض العنف الممارس على النساء.

المؤشر العام : زيادة في مشاركة جميع الفئات المجتمعية المناهضة للعنف ضد النساء.

الأولوية الثالثة: دعم آليات الحماية للنساء ضحايا العنف والكشف عن حالات العنف.

المؤشر العام: خدمات الحماية في كل من قطاع الصحة، وحدات حماية الأسرة، الإرشاد والنيابة مستجيبة لكافة أنواع العنف ضد النساء.

الأولوية الرابعة: تعزيز إستجابة الأنظمة القانونية والعدالة لقضايا العنف ضد النساء.

المؤشر العام: قوانين وتعديلات قانونية مستجيبة لمناهضة العنف ضد النساء.

الأولوية الخامسة: تقوية العلاقة ما بين الشركاء ذات الصلة.

المؤشر العام: فعالية التنسيق والتشبيك والتعاون بين الشركاء العاملين في مجال مناهضة العنف.

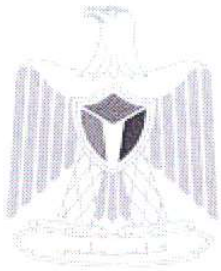

دولة فلسطين
وزارة شؤون المرأة

الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في فلسطين

"للاعوام 2023-2030"

كلمة معالي وزيرة شؤون المرأة

د. آمال حمد

نقدم اليكم النسخة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني 2023-2030، والتي تشكل قاعدة عامة لكافة التدخلات الجوهرية والسياسية المطلوبة للنهوض المجتمعي والمؤسسي نحو محاربة قضايا التمييز والعنف ضد النساء، وتعبر عن روح العمل المستقبلي لمجموع المتغيرات التنموية والتقاطعات فيما بينها نحو الوصول الى حالة يتمتع فيها الجميع بالعيش الكريم وفق مبادئ حقوق الانسان.

يعد انتاج هذا الاستراتيجية احد التحديات المهمة للحركة النسوية والداعمين لقضايا المرأة لما يتطلب تنفيذها من جهود كبيرة ومتابعة حثيثة لكافة القضايا الموضوعة والمتفق عليها مع جميع الشركاء وقدرة على توحيد الجهود وتركيزها لتحقيق اكبر قدر ممكن من السياسات والاحتياجات بشقيها المادي والمعنوي، وبناء الكوادر العاملة باستدامة تضمن تخفيض العنف الى الحد الأدنى.

لقد اعدت هذة الاستراتيجية بعقد مجموعة من الشراكات والمشاورات على المستوى الوطني والدولي، وقد شارك عدد كبير من المتخصصين والخبراء في اعداد دراسات الواقع وتحليله، وتطوير الاهداف الاستراتيجية بناءً عليها فكانت شراكاتنا مع لجنة الأمم الامتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) وصندوق الامم المتحدة للسكان، من الشراكات المهمة التي ساهمت في اعداد هذه الاستراتيجية، عدا عن الورش الفنية والتحضيرية التي تمت للتعرف على التطورات المختلفة وانعكاسها على التدخلات الموضوعة.

لعبت اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة والممثلة لجهات الاختصاص من ذوي العلاقة في القطاعين الحكومي والمجتمع المدني دوراً محورياً واستراتيجياً لمتابعة ونقاش الاستراتيجية ومعالجة الثغرات فيها، ووضع كافة اللمسات المطلوبة على المستويين السياسي والفني لتعبر عن الواقع الوطني الفلسطيني المعاش.

تبنت الاستراتيجية خمسة أولويات محورية على المستوى الوطني تتعلق الأولى بتعزيز اليات الحماية الدولية والاقليمية، والثانية تعزيز ثقافة المساواة ورفض العنف الممارس على النساء، والثالثة دعم اليات الحماية للنساء ضحايا العنف، والرابعة تعزيز استجابة الانظمة القانونية والعدالة، والخامسة تقوية العلاقة ما بين الشركاء نحو الحماية والتمكين.

ان التحديات المحدقة تحتم علينا جميعاً العمل في فريق واحد وبجهود عمل منظمة تؤدي الى استغلال الموارد بالطرق المثلى وتوجه المشاريع التنموية نحو الاحتياجات الاستراتيجية والعملية لكلا الجنسين لما لذلك اهمية في عدم ترك احد خلف الركب واستهداف جميع الفئات بعدالة.

اننا في وزارة شؤون المرأة نقدم كافة التسهيلات الممكنة لتحقيق كافة التدخلات بما يخدم ويحقق احتياجات النساء المعنفات والترويج للبرامج الاقتصادية للناجيات من العنف، والتشديد المستمر على تطوير السياسات والقوانين المعزز.

التعريفات الوطنية :

النساء : الانثى في جميع المراحل العمرية وبغض النظر عن الحالة الاجتماعية، أو القانونية،أو الاعاقة، أو العرق، أو الديانة، أو الطبقة، أو غيرها [1]

الطفلة/ الطفل : كل إنسان لم يتم الثامنة عشرة ميلادية[2] من عمره/ عمرها[3] (قانون الطفل الفلسطيني)

الاسرة: أفراد العائلة الذين تجمع بينهم رابطة الدم أو المصاهرة او من ضُم إلى الاسرة وفقاً لأحكام المادة (4) من هذا القرار بقانون. (مسودة قانون حماية الاسرة من العنف،2021)

البيت الأُسري: المسكن الذي يقيم فيه أفراد الأسرة ومرافقه (مسودة قانون حماية الاسرة من العنف،2021)

العنف: سلوك أو تصرف موجه ضد النساء بجميع أشكاله، الجسدي، والنفسي، والجنسي، واللفظي، والحرمان الاجتماعي والاقتصادي، والتهديد بهذه ألاعمال، والاكراه، والاستغلال وسائر أشكال الحرمان من الحرية، وذلك بسبب كونها أنثى، سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر، ويؤدي إلى إلحاق ضرر أو ألم جسدي و/أو نفسي و/أو جنسي و/أو عقلي و/أو اجتماعي و/ أو اقتصادي بها، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

العنف الأُسري: كل فعلٍ أو امتناع عن فعل يصدر عن أحد أفراد الأسرة على غيره من أفرادها، وينشأ عنه أذى مادي أو نفسي، ويشمل إساءة المعاملة البدنية أو النفسية أو الجنسية، أو الاستغلال الجنسي أو الاقتصادي أو التهديد بهذه الأفعال، سواء وقع الفعل أو التهديد به داخل البيت الأُسري أو خارجه. (مسودة قانون حماية الاسرة من العنف،2021)

العنف الجسدي: أي ضربٍ من ضروب الإيذاء البدني والجنسي الذي يوقعه أحد أفراد الأُسرة على غيره من أفرادها بغض النظر عن درجة جسامة الفعل. (مسودة قانون حماية الاسرة من العنف،2021)

العنف النفسي: توجيه الفاظ بذيئة أو ممارسة التهديد او الوعيد أو الذم أو الشتم أو الترهيب، أو القذف أو التشهير او تشويه السمعة. (مسودة قانون حماية الاسرة من العنف،2021)

العنف الاقتصادي: المنع من العمل، أو الإجبار عليه أو السيطرة على عوائده، لتطال تلك السيطرة كذلك الأملاك والحقوق الارثية أو إخفاء النقود أو السيطرة على أي أموال منقولة أو غير منقولة مشتركة أو المنع من استخدامها أو التصرف فيها. (مسودة قانون حماية الاسرة من العنف،2021)

العنف الاجتماعي : جميع الاعمال التي تمارس من قبل الفرد أو الاسرة أو المجتمع عامة بسبب الموروث الثقافي والاجتماعي[4].

العنف الجنسي : استخدام السلوك الجنسي بالاكراه من خلال التهديد أو التغرير أو الترهيب أو استخدام القوة الجسدية، أو الاستغلال أو الايحاءات الجنسية سواء من خلال تعابير الوجه أو ممارسات لفظية أو حركية[5].

التحرش الجنسي: شكل من أشكال العنف الجنسي والذي يتعلق بسلوكيات جنسية، إما لفظية أو جسدية أو على شكل إيحاءات، يقصد بها التعدي على طرف آخر أو المس بها او به[6].

الاغتصاب: أي شخص يجبر شخص آخر بغض النظر عن جنسه على ممارسة الجنس معه/معها دون رضاه/رضاها[7]

---

[1] تم تعديل التعريف الوارد في الخطة الاستراتيجية لمناهضة العنف للاعوام 2012-2019 واعتمادها من قبل اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد النساء خلال مناقشة الاستراتيجية الحالية للاعوام 2022-2030

[2] تم اضافة ميلادية بناء على نقاش اللجنة الوطنية العليا منعا للبس والاجتهاد فيها.

[3] قرار بقانون رقم(19) لسنة 2012م بشأن تعديل قانون الطفل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2004م. المادة (2).

[4] اعتماد التعريف الوارد في الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف للاعوام 2012-2019

[5] المصدر السابق

[6] المصدر السابق

[7] المصدر السابق

العنف اللفظي: استخدام الالفاظ والكلمات التي تحط من كرامة الفرد وتؤدي إلى تدمير الثقة بالذات والشعور بالاذلال.[8]

التهديد: شكل من أشكال العنف ويعتبر أي سلوك أو إيحاءات من خلال نبرة الصوت أو النظرات أو الاشارات التي يمارسها المعنف، أو من خلال استخدام المعنف القوة الجسدية، ينتج عنها شعور أي من النساء بما يجعلها تهاب أذيته لها، وقد يولد أيضاً لديها شعوراً بعدم الامان على حياتها، وما يرافق هذا العمل من حط للكرامة والاهانة والشعور بالعجز.[9]

الاتجار بالنساء والبغاء: الاستغلال الجنسي والجسدي وجميع الاعمال أو الخدمات من تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم أو اختطافهم، والتي تنتزع من النساء وتفرض عليهن تحت التهديد أو الاغراء أو الخداع أو التغرير أو الاستدراج. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو السخرة، أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الاعضاء. [10]

العنف الالكتروني المبني على النوع الاجتماعي: هو شكل من أشكال العنف الذي يتعرض له الأفراد وقد يأخذ عدة أشكال منها الغواية، أو سرقة الحسابات، أو الرسائل غير المرغوب فيها، أو التحرش[11]، أو الابتزاز أو استغلال الضحايا/ الناجيات مقابل المال والممتلكات، أو إرغامهم على ارتكاب أفعال غير مناسبة أو غير قانونية عبر الإنترنت أو الصور الإباحية التي تحتوي على اعتداءات جنسية عبر الإنترنت .(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2022)[12]

الابتزاز الالكتروني: عملية تهديد وترهيب بنشر صور او مواد فلميه أو تسريب معلومات سريه تخص الضحية مقابل دفع مبالغ مالية واستغلالها للقيام بإعمال غير مشروعة(وزارة الداخلية)[13]

التزويج المبكر: تزويج كل من يقل عمرها عن 18 عاماً ميلادية

الزواج القسري: إجبار النساء على الزواج دون ارادتها [14]

الضحية: الأنثى التي وقع عليها العنف سواء الاسري أو في الاطار العام. (مسودة قانون حماية الاسرة من العنف،2021)

مركز الحماية / الامان: المركز الحكومي أو الأهلي الذي تعتمده وزارة التنمية الاجتماعية كملاذ لتحقيق الأمن والحماية للضحية وإدماجها بالمجتمع(مسودة قانون حماية الاسرة من العنف،2021)

الناجية:/ المتعافية من العنف : الأنثى التي تعرضت للعنف واستطاعت تمكين ذاتها أو تلقت المساندة والدعم للتمكين الذاتي، مما أدى إلى قدرتها على الاندماج ثانية في المجتمع.(الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف 2012-2019)

المعتدي/المعنف: الشخص الذي يمارس سلوك العنف بكافة أشكاله.(الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف 2012-2019)

---

[8] المصدر السابق

[9] المصدر السابق

[10] المصدر السابق

[11] Cyber Violence Against women and Girls: A Worldwide Wake-Up Call, UN Report "Combating Online violence against women and girls: A worldwide wakeup call" Sep 25, 2015.

[12] لا يوجد تعريف واحد متفق عليه، ولكن يستمد العنف الإلكتروني أصوله من الاختلال الاجتماعي في الأدوار بين الرجل والمرأة وتدعمه المفاهيم الاجتماعية الأبوية السلطوية في أي مجتمع وينعكس في العالم الرقمي وتكون له أبعاد وعواقب في العالم غير الافتراضي يشمل العنف الإلكتروني التمييز ضد المستخدمة وإقصاءها عن المساحات الافتراضية والإيذاء الجنسي والابتزاز والتعرض لمضامين وصور جنسية وممارسات أخرى مؤدية تستهدف المستخدمة كونها امرأة. ويُمارس العنف الإلكتروني باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الهواتف والإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي والبريد الإلكتروني

[13] https://www.palpolice.ps/specialized-departments/401100.html#:~:text=%D8%B1%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87%20%2D%20%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%A8%D8%B1%20%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D8%AA%D8%B2%D8%A7%D8%B2,%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84%20%D8%AF%D9%81%D8%B9%20%D9%85%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%BA%20%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%BA%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7

[14] لا يشمل التعريف اللواتي يقل عمرهن عن 18 عاما ميلادية لانها تعتبر جريمه وتم تغطيتهن في تعريف التزويج المبكر

الحماية : توفير الآمن الانساني والامان والسلامة الجسدية والجنسية والنفسية للنساء باتخاذ جميع القوانين والاجراءات والاوامر والتدابير اللازمة

الوقايةُ والحماية : وقايةُ النّساءِ الفلسطينياتِ من أثرِ الاحتلال الإسرائيلي وتعزيزُ شُعورِهنَّ بالأمن الإنساني عبرَ بذلِ الجهودِ لتعزيزِ حمايتِهنَّ من الاحتلالِ الإسرائيلي وإجراءاتِه وسياساتِه التي تُفضي لانتشارِ العُنف ، بالإضافةِ إلى تحسينِ أمنِ الفتياتِ والنّساء ، وتحسينِ صِحتِهنَّ الجسديةِ والعقلية ، وأمنِهم الاقتصادي وحياتِهم بشكلٍ عامٍ من خلالِ العملِ على اتخاذِ الاجراءاتِ الكفيلةِ لتعزيزِ حقوقِهنَّ وتعزيزِ صمودِهنَّ في وجهِ الاحتلال .(الخطة التنفيذية الوطنية للقرار 1325)

المشاركةُ : إبرازُ دورِ النّساءِ والفتياتِ الفلسطينياتِ الجوْهري في العديدِ من المستوياتِ المحليةِ والإقليميةِ والدُّوليةِ وضمانُ حقوقِهنَّ في المُشاركةِ في صناعةِ القرار؛ بما ينسجمُ مع المرْجعياتِ القانونيةِ كاتفاقياتِ حقوقِ الإنسانِ والقانونِ الدّولي الإنساني التي تضْمَنُ الحقَّ في الحصولِ على حقوقِ النّساءِ الإنسانيةِ على قَدمِ المساواةِ وبدونِ تمْييز، بجانبِ توفيرِ حمايةِ المدنيينَ الواقعينَ تحتَ الاحتلال ، وتعزيزِ مشاركتِهنَّ في جميعِ مراكزِ صُنعِ القرار، وزيادةِ الشَّراكةِ مع المنظّماتِ النّسائيةِ المحليةِ وزيادةِ مُساهمةِ النّساء في المناصبِ العُليا بمنظماتِ وهيئاتِ الأُممِ المتّحِدة . (الخطة التنفيذية الوطنية للقرار 1325)

الإغاثةُ والإنعاش : تضمينُ منظورِالنّوعِ الاجتماعي في جهودِ الإغاثةِ والعوْنِ الإنساني والإنعاشِ المُبكّرِ وتوفيرِ بيئةٍ حاميّةٍ للنّساءِ والفتياتِ تساعدُهُنَّ وبشكلٍ سريعٍ على الوصولِ للعونِ الإنساني والمُشاركةِ في جهودِ الإنعاشِ والبناء . ولا يعني هذا المصطلحُ بأي شكلٍ من الأشكالِ التّأقلُمَ مع الأزمةِ الإنسانيةِ المُمتدّة ، إنّما التّدخُّلاتُ العاجلةُ الهادفةُ لضمانِ السّلامةِ العاجلة وتوفيرِ المستلزماتِ الضّروريّةِ والمُستجيبةَ للنوعِ الاجتماعي للنّساءِ والفتيات. (الخطة التنفيذية الوطنية للقرار 1325)

المُساءلةُ : إتاحةُ الفُرصِ والمساحاتِ لمُساءلةِ الاحتلال الإسرائيلي عن انتهاكاتِه المستمِرةِ لحقوقِ النّساءِ الفلسطينيات وخاصةً الأكثرَ تضرُّراً من سياساتِ الاحتلالِ وممارساتِه ، وإنهاءِ سياسةِ الإفلاتِ من العقاب ، وجبرِ الضّررِ وتعويضِ الضّحايا . (الخطة التنفيذية الوطنية للقرار 1325)

قائمة المحتويات:

مقدمة: 7

النتائج المتوقع تحقيقها من الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف للاعوام 2023-2030: 9

الفصل الاول : منهجية تطوير الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء: 9

الفصل الثاني : السياق الفلسطيني 10

المعلومات الديمغرافية في فلسطين 11

لمحة عامة عن واقع النساء : 11

واقع العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني 13

الفصل الثالث : الاطار القانوني والسياساتي لمناهضة العنف ضد النساء 17

التزامات دولة فلسطين على المستوى الدولي في مناهضة العنف ضد النساء: 17

الالتزامات على المستوى الوطني 17

المستوى السياساتي: 18

الفصل الرابع : الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء للاعوام 2012-2019 : أبرز ما تحقق 19

الفصل الخامس : الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء 20

للاعوام 2023- 2030 20

نظرية التغيير لمناهضة العنف ضد النساء : 21

الاولويات الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء: 22

الفصل الخامس : المتابعة والرصد والتقييم للاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف 29

ملحق رقم (1): الشراكة التقاطعية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء: 32

النتائج والمؤشرات المتوقعة 48

مقدمة:

العنف ضد النساء هو نتيجة علاقات القوة غير المتكافئة بين الرجل والمرأة. ويساهم استمرار العنف في تعزيز اللامساواة بين الجنسين من خلال الأعراف والممارسات والهياكل الاجتماعية التمييزية داخل الأسر والمجتمعات وأماكن العمل والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية. ويعتبر العنف ضد النساء، احد المعيقات الاساسية في تحقيق أجندة التنمية المستدامة 2030، حيث بلغت قيمة مؤشر التنمية بين الجنسين في فلسطين 0.891 ، مما يضع الدولة في فئة التنمية البشرية المتوسطة، مع تصنيف إجمالي قدره 119 من أصل 166 دولة وإقليم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2022).

تتعرض النساء في فلسطين الى عنف مركب ثلاثي الابعاد ، يتمثل بالعنف السياسي الممارس من قبل الاحتلال الاسرائيلي وما يترتب عليه من اثار مباشرة وغير مباشرة على النساء، والعنف المجتمعي الناتج عن الثقافة التقليدية التي تميز سلبا تجاههن، والعنف الاسري الذي يتضاعف في ظل الانتهاكات الاسرائيلية التي أدت الى ارتفاع في نسبة البطالة ، ارتفاع في نسبة الفقر وتدمير للبنية التحتية والسكن والامن، وحرمان من التمتع بالموارد والوصول لها. جميعها عوامل تساهم في مضاعفة القيود على النساء من الوصول والتمتع بالحقوق الاساسية.

يعتبر العنف ضد النساء قضية تنموية اساسية، تم التأكيد عليها في الهدف الخامس من اجندة التنمية المستدامة 2030 والتي التزمت بها دولة فلسطين. ولا يمكن النظر الى هذا الهدف بمعزل ، بل انه يتداخل مع سبعة عشر هدفا من أجندة التنمية المستدامة، انطلاقا من التوجه العام ان اللامساواة القائمة على اساس النوع الاجتماعي تعتبر محورا عبر قطاعي في اجندة التنمية 2030 والتي تقوم على شعار " عدم ترك أحد وراء الركب".

استمرار العنف المبني على النوع الاجتماعي وعلى النساء على وجه الخصوص، يساهم في التأثير على القطاعات الاخرى على المستوى الوطني. ففي دراسه اعدتها وزارة شؤون المرأة بالشراكة مع الاسكوا في العام 2020 حول تكلفة العنف، اظهرت النتائج ان تكلفة العنف تؤثر بشكل عام على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. حيث تكبد ما يقرب من 1 من كل 4 ناجيات من العنف الزوجي في المتوسط 658 شيكل (184 دولارًا أمريكيًا) على المصاريف الشخصية ، أي ما يعادل 12٪ من نفقاتهن السنوية غير الغذائية وعلى الصعيد الوطني.

تعطي حكومة فلسطين اهتماما للحد من العنف ضد النساء بقيادة وزراة شؤون المرأة، التي وضعت قضية العنف ضد النساء على الاجندة الوطنية والدولية. حيث تم اعداد الاستراتيجية الوطنية الاولى للاعوام 2012-2019، وتبني الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي والتي تعتبر ذات اهمية في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف. من جانب اخر، عملت وزارة شؤون المرأة على ادماج الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف للاعوام 2012-2019 في خطط الوزارات ذات الصلة (وزارة الصحة، وزارة العدل، وزارة الداخلية، وزارة التربية والتعليم العالي) وتطوير خطط تنفيذية للعمل عليها. كما تم الموائمة مع خطط وزارة التنمية الاجتماعية لضمان التكاملية والاستدامة.

واستمرارا للجهود المبذولة، سعت وزارة شؤون المرأة واللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد المرأة، الى تحديث الاستراتيجية الوطنية للاعوام 2022-2030 لضمان استدامة التدخلات السابقة وتوجيه العمل الوطني للحد من العنف ضد النساء للوصول الى مجتمع تسوده العدالة والمساواة، والتي تضمن المواطنة الفاعلة والكاملة لجميع الافراد دون تمييز.

وتعطي وزارة شؤون المرأة اهمية لتعزيز واستدامة التعاون والتشارك الفعال ما بين الشركاء سواء في القطاع الحكومي او غير الحكومي لما يتطلبه العمل على مناهضة العنف جهودا مكثفة في جميع القطاعات . ومن اجل تنظيم وتوحيد الية العمل ما بين الشركاء، هناك خمسة التزامات يجب على جميع القطاعات التي تقدّم الخدمات لضحايا والناجيات من العنف أن تَفي بها وحسب اختصاص كلّ منها، ***وهي: منع العنف ضد النساء، وحمايتها منه، وملاحقة مرتكِبيه، معاقبتهم، وتوفير سُبُل الانتصاف.***

المبادئ الأساسية في مناهضة العنف ضد النساء:

- اعتماد نَهج قائم على الحقوق

- تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- تقديم خدمات مراعية للاعتبارات الثقافية ولسِنّ الضحايا والناجيات
- اعتماد نُهُج محورها الضحايا والناجيات
- اعتبار سلامة الضحايا والناجيات أمراً أساسياً
- مساءلة مرتكبي العنف.
- ضمان السرية والخصوصية

وفي هذا الإطار، يجب كفالة ما يلي[15]:

- **التوافر:** أن تتاح الرعاية الصحية الاساسية والخدمات الاجتماعية، وخدمات العدالة والخدمات الشرطية بالكم والجودة الكافية لجميع الضحايا والناجيات من العنف بغض النظر عن مكان اقامتهن أو جنسيتهن أو انتمائهن العرقي أو طائفتهن أو طبقتهن أو حالتهن من حيث الهجرة أو اللجوء أو العمر أو الدين أو اللغة أو مستوى التعليم أو الحالة الاجتماعية أو الاعاقة أو أي خاصية أخرى غير موضوعه في الاعتبار. [16]
- **الإتاحة :** أن تكون متاحة لجميع النساء دون تمييز. ويجب أن تكون متاحة ماديا (الخدمات داخل مكان امن لجميع النساء)، اقتصاديا (بسعر معقول) ومتاحه لغويا (المعلومات مقدمة بصيغ متعددة). [17]
- **التكيّف:** أن تدرك الخدمات الاساسية الاثار المتفاوتة للعنف على الفئات المختلفة من النساء والمجتمعات المحلية. ويجب أن تستجيب لاحتياجات الضحايا والناجيات بطرق تراعي مبادئ حقوق الانسان والمبادئ المراعية للاعتبارات الثقافية. [18]
- **الخدمات المناسَبة لضحايا والناجيات من العنف:** الخدمات التي تقدم بطريقة مقبولة ، تحترم كرامتها، تضمن سريتها وتراعي احتياجاتها ووجهات نظرها، وتقلل من الايذاء الثانوي (الايذاء الذي لا يحدث مباشرة للفعل ولكن من خلال الاستجابة غير الكافية من قبل المؤسسات والافراد تجاه الضحية)[19]
- **إعطاء الأولوية للسلامة:** أفضل الممارسات في تقييم المخاطر وادراتها النهج المتسقة داخل القطاعات الاجتماعية والصحية والشرطية وقطاع العدالة وبين بعضها البعض (بناء على الظروف الفردية لكل أمرأة وفتاة) [20]
- **الموافقة الواعية والسرية من قبل النساء ضحايا العنف:** يجب تقديم جميع الخدمات الاساسية بطريقة تحمي خصوصية النساء، وتضمن سريتها، ولا تفصح الا عن معلومات الا بموافقتها الواعية، الى اقصى حد ممكن. يمكن أن تكون المعلومات المتعلقة بتجربة المرأة مع العنف شديدة الحساسية. يمكن أن يؤدي تبادل هذه المعلومات باسلوب غير مناسب الى عواقب وخيمة قد تهدد الحياه بالنسبة للنساء ولجميع الاشخاص الذين يقدمون المساعدة لها. [21]
- **التواصل الفعال والمشاركة من قِبل أصحاب المصلحة في تصميم الخدمات وتنفيذها وتقييمها:** ينبغي ان تعلم النساء أن أصواتهن مسموعه وأن احتياجاتهن مفهومة ويجري تناولها. يمكن أن تؤدي المعلومات وأسلوب ايصالها الى تمكينهن للسعي للحصول على الخدمات الاساسية. يجب أن تعزز جميع الاتصالات مع النساء كرامتهن وأن تحترمهن. [22]
- **رصد وجمع البيانات وإدارة المعلومات:** ان الجمع المتسق والدقيق للبيانات الخاصة بالخدمة المقدمة للنساء أمر هام في دعم التحسين المستمر للخدمات. يجب أن يكون للخدمات عمليات واضحة وموثقة للتسجيل الدقيق والسري والتخزين الامن للمعلومات عن النساء والخدمات المقدمة اليهن. [23]

---

15 حزمة الخدمات الأساسية للنساء والفتيات اللاتي يتعرّضن للعنف، الوحدة 1.
16 المصدر السابق
17 المصدر السابق
18 المصدر السابق
19 المصدر السابق
20 المصدر السابق
21 المصدر السابق
22 المصدر السابق
23 المصدر السابق

- **الربط مع القطاعات والوكالات الأخرى من خلال التنسيق:** ضمان التنقل بسلاسة عبر مختلف الخدمات الاساسية للضحايا والناجيات وينبغي أن توجد بروتوكولات واتفاقات بشأن عملية الاحالة مع الخدمات الاجتماعية والصحية وخدمات العدالة ذات الصلة، ويشمل ذلك مسؤوليات واضحة لكل خدمة. [24]

النتائج المتوقع تحقيقها من الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة للاعوام 2023-2030:

تتمثل النتائج المتوقعه من الاستراتيجية للاعوام 2023-2030 بالاتي:

1. تهيئة بيئة تشريعية وسياسية واجراءات عملية تتماشى مع المعايير الدولية للقضاء على العنف ضد النساء وجميع أشكال التمييز
2. تعزيز الثقافة والاعراف والانماط المناهضة للعنف ضد النساء وكافة أشكال التمييز
3. التمكين الفعال للنساء ضحايا العنف والتمييز الايجابي على المستويات المختلفة
4. الرصد الفعال لحالات العنف وتحليلها
5. نظام تحويل فعال يتمتع باجراءات واضحة

الفصل الاول : منهجية تطوير الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء:

اعتمد المنهج التشاركي في عملية تحديث الاستراتيجية من خلال الشراكة التامة مع الشركاء من القطاع الحكومي وغير الحكومي، وكذلك اعتمدت منهجية متنوعة لتطويرها.

فقد تمت مراجعة الادبيات المتنوعة التي تشتمل على التقارير والدراسات والمسوح الاحصائية الخاصة. كما تمت مراجعة التقارير الوطنية التي قدمتها فلسطين الى اللجان الدولية المختلفة المعنية بحالة حقوق الانسان والتنمية في الامم المتحدة، إضافة الى مراجعة الدراسات التي تم اعدادها من قبل وزارة شوون المرأة بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) كمرحلة تحضيرية لتحديث الاستراتيجية والتي تمثلت بدراسة تكلفة العنف في عام 2020 ، ودراسة تحليل حالة الاستجابة للعنف ضد المرأة والفتاة في فلسطين في عام2021 .

ايضا أستند تطوير الاستراتيجية الى قياس وتقييم المؤشرات الوطنية الخاصة بالاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف للاعوام 2012-2019. فقد تم تطوير استمارة لفحص مدى الانجاز للمؤشرات الوطنية الخاصة في الاستراتيجية الوطنية السابقة. وزعت الاستمارة على (50) مؤسسة حكومية وغير حكومية مختصة بالعمل على مناهضة العنف ضد النساء.[25]

إضافة لذلك، عُقدت سلسلة من ورشات العمل مع المؤسسات الشريكة في المحافظات من خلال شبكة تواصل وعُرضت نتائج استمارة تحليل المؤشرات ونوقشت، ومن ثم تحديد الاولويات والتدخلات لتحديث الاستراتيجية. كما وعقد لقائين مع اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد النساء، الاول تم بغاية عرض المنهجية ونتائج التحليل للمراجعات الادبية من اجل النقاش والملاحظات. وفي الاجتماع الثاني تم عرض المسودة الاولى واجراء التعديلات اللازمة بناء على النقاش[26].

---

[24] المصدر السابق

[25] تم الاجابة على الاستمارة من قبل المؤسسات الحكومية بناء على التخصص في كل هدف او تدخل في الاستراتيجية. المؤسسات النسوية والحقوقية اجابت على الاستمارة بشكل شمولي ومتداخل بين الاستمارات ، انطلاقا من عملها في اكثر من محور (التشريعي، الخدماتي، التوعية وبناء القدرات)

[26] ساعد في تطوير هذه الاستراتيجية عددا من وكالات الامم المتحدة من بينها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا\ الاسكوا والتي اسهمت في تطوير النسخة الاخيرة من الاستراتيجية

حيث عقدت ثلاث ورشات عمل مركزية في كل من المحافظات(رام الله - وغزة) بتاريخ 2021/11/29 حيث شارك فيها 80 شخص يمثلون 29 وزارة ومؤسسة حكومية و10 مؤسسة مجتمع مدني وثلاث اتحادات.

كما عقدت ورشة عمل في محافظة سلفيت بتاريخ 2022/3/24 حيث شارك فيها 70 يمثلون 50 مؤسسة حكومية ومجتمع مدني منها 32 مؤسسة حكومية و11 مؤسسة مجتمع مدني واتحادين،

اما الورشة الثالثة فقد عقدت في محافظة نابلس لاعضاء اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد المراة، على مدار يومين كاملين بتاريخ 2022/7/20 في اليوم الاول تم عرض المنهجية ونتائج التحليل للمراجعات الادبية من اجل النقاش والملاحظات. وفي اليوم الثاني تم عرض المسودة الاولى واجراء التعديلات اللازمة بناء على النقاش. وقد شارك فيها ضمن اللجنة 16 مؤسسة منها 11 حكومية و5 مؤسسات مجتمع مدني . تم ادخال الملاحظات من جميع الاطراف والخروج بالمسودة الثانية للاستراتيجية الوطنية للاعوام 2022-2030

جميع الورشات عقدت بناء على نتائج استمارة تحليل المؤشرات ومناقشتها، ومن ثم تحديد الاولويات والتدخلات لتحديث الاستراتيجية، والتنسيق مع مؤسسات شبكة تواصل في جميع محافظات الوطن .

الفصل الثاني : السياق الفلسطيني

ركزت السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها عام 1993، جهودها على بناء الدولة والتنمية المستدامة. تم التعبير عن هذه المساعي ، من خلال مصادقة فلسطين على الاتفاقيات الدولية من ضمنها اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، اضافة الى اهداف التنمية الالفية واجندة التنمية المستدامة 2030. ولكن هذه الجهود الهادفة الى تحقيق بناء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة، تعتبر معضلة جذرية في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي وما يترتب عليه من انتهاكات صارخة تجاه الحياه الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي تعيق من تحقيق تنمية مستدامة في الاطار الفلسطيني.

أدت الاجتياحات الإسرائيلية المستمرة للضفة الغربية وقطاع غزة بعد عام 1995 الى تقويض السلطة الوطنية الفلسطينية، ومنع قيام دولة فلسطينية ذات سيادة وطنية على أراضيها. كما ساهمت سياسات الاحتلال الإسرائيلي في زيادة التجزئة والفصل بين الضفة الغربية ، بما فيها القدس الشرقية ، وقطاع غزة. وتفاقم الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب الانقسامات السياسية الفلسطينية، في أعقاب الانتخابات التشريعية الوطنية الفلسطينية في عام 2006، مما أدى الى تشكيل سلطتين - حكومة فلسطينية في رام الله بالضفة الغربية وسلطة حماس في غزة. تفاقم عدم المساواة وعدم التوازن بين الضفة الغربية وقطاع غزة على مستوى الاطار التشريعي والخدمات وتوفير الموارد بسبب الحصار الإسرائيلي غير القانوني لقطاع غزة منذ عام 2007، مما كان له انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على حقوق النساء. على سبيل المثال ، تم إصدار تعديلات محدودة على بعض القوانين ، مثل رفع سن الزواج إلى 18 عامًا ، من قبل السلطة الفلسطينية في رام الله ويتم تطبيقها في الضفة الغربية ولكن ليس في غزة.

في عام 2017 (وما يزال حتى اليوم) كانت هناك زيادة في المصادرة الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية من أجل إنشاء بؤر استيطانية ومستوطنات إسرائيلية جديدة وتوسيع المستوطنات غير القانونية القائمة بموجب القانون الدولي. وتم هدم المزيد من منازل الفلسطينيين وشردت مئات العائلات الفلسطينية منذ ذلك الحين. واصلت إسرائيل سياسات العقاب الجماعي والعقوبات لمنع أو تقييد السلطة الوطنية الفلسطينية من تقديم الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والسكن اللائق وفرص العمل الجديدة والحماية من العنف ، لا سيما في المنطقة ج.

أدى عدم الاستقرار في الاقتصاد الفلسطيني واعتماده على الاقتصاد الإسرائيلي إلى ارتفاع مستويات الفقر بين الفلسطينيين ، لا سيما في المنطقة (ج) و القدس الشرقية ، وقطاع غزة . ان تبعية الاقتصاد الفلسطيني ابقى دولة فلسطين معتمدة بشكل اساسي على التمويل الخارجي والذي في كثر من الاحيان يرتبط بالمواقف السياسية والتي تنعكس على الدعم المالي. هذا الواقع ينعكس سلبا على البرامج التي تستهدف النساء وخاصة العنف، حيث أظهر تقرير للبنك الدولي (2018) أن حوالي 29٪ من الفلسطينيين يعيشون في فقر بينما 2.5 مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي (برنامج الأغذية العالمي ، 2018). الأسر التي

تعولها إناث والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن هم أكثر عرضة للوقوع في براثن الفقر ، مما يؤثر سلبًا على صحة الفرد والأسرة والمجتمع ككل.

مع تفشي جائحة كوفيد 19 والإجراءات الوقائية التي اتخذتها دولة فلسطين من الإغلاق التام وفرض الحجر الصحي ، تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجميع. وقد أثر بشكل غير متناسب على النساء، وأكد اعتماد المجتمع على النساء في كل من خط المواجهة وفي المنزل ، وفي الوقت نفسه كشف عدم المساواة الهيكلية في جميع المجالات ، من الصحة إلى الاقتصاد ، والأمن إلى الحماية الاجتماعية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ، 2021).

المعلومات الديمغرافية في فلسطين

بحسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2017 الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، بلغ عدد السكان الفلسطينيين في عام 2017 نحو 4،781،248 نسمة (2،881،957 في الضفة الغربية و 1،899،291 في قطاع غزة). معدل النمو السكاني السنوي المقدر 2.8٪. بلغت نسبة السكان اللذين يعيشون في المناطق الحضرية 77.1 ٪ وهي تشكل الغالبية، و 14.6٪ في المناطق الريفية ، و 8.3٪ في مخيمات اللاجئين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2019 ، ص 40). وقد بلغ عدد الأسر الفلسطينية في دولة فلسطين 928،022 أسرة ، يعيش 76.9٪ منها في المناطق الحضرية ، و 15.1٪ في المناطق الريفية ، و 8.0٪ في المخيمات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2017). وبلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في فلسطين 5.1 فرد وبلغت نسبة الأسر الفلسطينية النووية 84.9٪ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2018 ، ص 14) . 11.0٪ من الأسر ترأسها إناث ، منها 12٪ في الضفة الغربية و 9٪ في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2021). ويعتبرالمجتمع الفلسطيني مجتمعا فتيا، حيث بلغ نسبة السكان اللذين اعمار هم بين 0-14 سنة 38.9 %

تُظهر بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد السكان الفلسطينيين سيصل إلى 6.9 مليون بحلول عام 2030 ، ومن المتوقع بحلول عام 2050 سيتضاعف عددهم ليصل إلى 9.5 مليون. (صندوق الأمم المتحدة للسكان ، 2016 ، ص 8) هناك عاملان يساهمان في الزيادة السكانية المتوقعة: (1) البنية العمرية الصغيرة للمجتمع و (2) النسبة الكبيرة للنساء في سن الإنجاب. حيث بلغ معدل الخصوبة في فلسطين 3.8 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021). وهذا يعني أن على حكومة فلسطين مضاعفة جهودها لتلبية احتياجات السكان المتزايدين في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتوظيف وتقديم الخدمات في جميع القطاعات.

لمحة عامة عن واقع النساء :

التعليم [27]	أشارت بيانات مسح القوى العاملة لعام 2021 إلى أن نسبة الإناث (15 سنة فأكثر) في فلسطين الحاصلات على شهادة المرحلة الابتدائية قد بلغت 9.5% مقابل 13.8% للذكور لنفس الفئة العمرية، في حين بلغت نسبة الإناث (15 سنة فأكثر) الحاصلات على شهادة المرحلة الإعدادية 34.4% مقابل 39.2% للذكور لنفس الفئة العمرية، فيما بلغت نسبة الإناث (15 سنة فأكثر) الحاصلات على شهادة الثانوية العامة 23.4% مقابل 19.9% للذكور لنفس الفئة العمرية، وبلغت نسبة الإناث (15 سنة فأكثر) الحاصلات على شهادة دبلوم متوسط فأعلى 25.2% مقابل 21.4% للذكور لنفس الفئة العمرية. - أشارت بيانات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2021/2020 إلى أن معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الأساسية قد بلغت بين الإناث 100.5% مقابل 98.7% بين الذكور، في حين بلغ معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الثانوية بين الإناث 93.4% مقابل 73.8% بين الذكور. - أشارت بيانات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للعام الدراسي 2021/2020 إلى أن معدل الالتحاق الإجمالي بين الإناث في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية قد بلغت 56.0% مقابل 33.6% بين الذكور. -أشارت بيانات مسح القوى العاملة لعام 2021 إلى أن هناك فجوة بين الجنسين في معدلات الأمية بين الأفراد (15 سنة فأكثر) حيث بلغت بين الإناث 3.5% مقابل 1.2% بين الذكور. - أظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017 الى ارتفاع نسبة الأمية بين الأشخاص ذوي الإعاقة لتصل إلى 32٪ مع زيادة الفجوة بين الجنسين (20٪ ذكور ، إناث 46٪) - أشارت بيانات وزارة التربية والتعليم للعام الدراسي 2020/2019 إلى أن معدل التسرب من المدارس في المرحلة الأساسية قد بلغت بين الإناث 0.16 مقابل 0.55 بين الذكور، في حين بلغ معدل التسرب من المدارس في المرحلة الثانوية بين الإناث 1.56 مقابل 2.95 بين الذكور لنفس العام الدراسي.

[27] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2022. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2021

التدريب المهني	هناك نقص في الإحصاءات حول نسبة التحاق كل من الإناث والذكور في التعليم والتدريب التقني والمهني. تقدم المراكز القائمة دورات تدريبية للاناث والتي تتعلق بالأدوار النمطية للجنسين في قطاع الخدمات مثل صناعة الفخار والتطريز وتصميم الملابس. من جهة اخر قلة من مراكز التدريب التي تستهدف الإناث خاصة في المناطق المهمشة مما يحول دون التحاقهن بها. حيث تتركز مراكز التدريب في الغالب في المدن ، وفي غياب وسائل النقل الآمنة وارتفاع تكلفتها ، تقل احتمالية استفادة النساء في المناطق الريفية منها. وتعتبر النساء ذوات الإعاقة أكثر عرضة للإقصاء بسبب عدم وجود بيئة ملائمة بشكل مناسب في الأماكن العامة ، والخدمات العامة ، ووسائل النقل ، والمعلومات والاتصالات ، بما يتناسب مع نوع الإعاقة.
العمل الرسمي[28]	تعتبر مشاركة المرأة في القوى العاملة منخفضة بنسبة 17.2٪ مقارنة بمعدل مشاركة الرجال بنسبة 68.9٪ في عام 2021 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021). هذا يرجع في المقام الأول إلى الثقافة الأبوية التي تحد من حرية المرأة في الحركة والاختيار. كما أن نوع الوظائف المتاحة للمرأة والتي يعتبرها المجتمع أكثر قبولًا هي تلك المرتبطة بأدوارها الإنجابية مثل التعليم والتمريض وأعمال السكرتارية في المؤسسات العامة. الوضع السياسي في فلسطين له تأثير مباشر على معدلات البطالة التي بلغت 26.4٪ في عام 2021. حيث بلغت نسبة العاطلات عن العمل الحاصلات على أكثر من 13 سنة من التعليم 48.6٪ مقارنة بالنساء اللائي حصلن على 10-12 سنة من التعليم (20.4٪). وأولئك الذين حصلوا على 7-9 سنوات من التعليم (14.1%). 25%من المستخدمات بأجر في القطاع الخاص يعملن دون عقد عمل، و56% يحصلن على مساهمة في تمويل التقاعد/ مكافأة نهاية الخدمة، بالمقابل أكثر من نصف المستخدمات بأجر في القطاع الخاص (52%) يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر (2021)
العمل غير الرسمي	تتجه غالبية النساء في المجتمع الفلسطيني إلى القطاع غير المنظم في ظل المعوقات والتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجههن والتي تحد من وجودهن في القطاع المنظم. يعتبر متخذو القرار القطاع غير المنظم مهمشا من حيث توفير الإحصاءات أو الحماية الاجتماعية والعمالية. هناك مجموعة من الأرقام التي تقيس عمالة المرأة في القطاع غير المنظم. أشارت دراسة لجمعية المرأة العاملة إلى أن النساء يشكلن 34٪ من النساء في هذا القطاع[29]، فيما أشارت دراسة أخرى (الفلاح 14) إلى أن هذه النسبة 40٪. ويشكل الشباب (18-29 سنة) 74٪ من إجمالي العاملين في القطاع غير المنظم، منهم 78٪ ذكور و 44٪ إناث ، 72٪ في الضفة الغربية و 82٪ في قطاع غزة. حيث ان الشباب العاملين في القطاع غير منظم لا يتلقى فيه الشباب بشكل عام أي حقوق بما في ذلك المكافآت أو نهاية الخدمة / التقاعد أو الإجازة السنوية مدفوعة الأجر أو الإجازة المرضية مدفوعة الأجر وتكون الشابات أكثر عرضة للتهميش والحرمان من الحقوق.[30]
الصحة	على الرغم من التحسن في الصحة العامة، الا ان خدمات الصحة الانجابية ما زالت مقتصرة على النساء المتزوجات وتغيب خدمات الصحة ما قبل الزواج وفي فترة المراهقة. كما تحرم النساء في المناطق المهمشة وخاصة مناطق جيم وقطاع غزة من توفر الخدمات الشمولية وتكون النساء اكثر عرضة لهذا النقص. لا تزال الأمومة المبكرة ظاهرة شائعة في الضفة الغربية وقطاع غزة. [31]أشارت بيانات المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات 2019-2020 إلى أن 5.9٪ من النساء المتزوجات اللواتي تتراوح أعمارهن حاليًا بين 20 و24 عامًا أنجبن طفلًا قبل سن 18 عامًا. تظهر البيانات اختلافات في هذه النسبة حسب المنطقة، وتعليم الأم، ومؤشر الثروة. وترتفع هذه النسبة إلى 8.4٪ في قطاع غزة مقابل 4.2٪ في الضفة الغربية. علاوة على ذلك، ترتفع معدلات الحمل دون سن 18 عامًا بشكل كبير بين النساء غير المتعلمات أو الحاصلات على تعليم أساسي مقارنة بأولئك الحاصلات على تعليم عالٍ، حيث بلغت النسب 32.1% و0.6% على التوالي كما أن المعدلات أعلى بين النساء اللائي يعشن في أسر فقيرة . [32] في فترة الجائحة عانت النساء من سياسة الاغلاق بسبب توجيه الخدمات الصحية الى الوقاية مما اثر سلبا على النساء بسبب وقف الخدمات الصحة الانجابية .
صنع القرار	ما زالت نسبة النساء في مراكز صنع القرار محدودة سواء في القطاع الحكومي او غير الحكومي او الخاص. حسب بيانات ديوان الموظفين العام حتى شهر شباط 2022 فقد بلغت مساهمة النساء في القطاع المدني 47 %من مجموع الموظفين، وتبرز الفجوة في نسبة الحاصلات على درجة مدير عام فأعلى التي بلغت 14% للنساء مقابل 86% للرجال[33]. بلغت نسبة النساء الفائزات في الانتخابات المحلية 2021 (المرحلة الأولى) 22% مقابل 78% للرجال الفائزين، حيث كانت نسبة النساء المرشحات 26% من مجموع المرشحين، وكان هناك 9 قوائم أي ما نسبته 1% من إجمالي القوائم الانتخابية ترأسها نساء[34]. تشكل النساء حوالي 25% من أعضاء المجلس المركزي، و0% من أعضاء

[28] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2022. قاعدة بيانات مسح القوى العاملة، 2021

[29] جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية 2020. المرأة الفلسطينية: ملكية الأراضي والموارد الإنتاجية والوصول إليها.

[30] https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3786

[31] https://cedaw.ps/cedaw-report/17/ar

[32] وزارة الصحة الفلسطينية،2021. المسح الفلسطيني العنقودي متعدد المؤشرات 2019-2020

[33] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022

[34] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- بيان صحفي يوم المرأة العالمي،08/03/2022

	اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير[35]، وأشارت بيانات 2020 إلى أن النساء تشكل 11% من أعضاء المجلس الوطني، و12.5% من أعضاء مجلس الوزراء هن نساء، و11% نسبة السفيرات في السلك الدبلوماسي، كما أن هناك إمراة واحدة تشغل منصب محافظ من أصل 16 محافظ، 2 %من رؤساء الهيئات المحلية في فلسطين هنَ من النساء، أما عن ادارة مجلس الغرف التجارية والصناعية والزراعية فقد بلغت النسبة 99% من الرجال، مقابل 1 %فقط من النساء، وحوالي 19% نسبة القاضيات، ونسبة وكيلات النيابة تبلغ 20%[36]
الملكية	لا تتوفر البيانات الاحصائية ولكن من خلال الدراسات المحدودة التي عقدت تبين ان النساء تعاني من الحرمان من الملكية والسيطرة عليها وفي اغلب الاحيان تلجأ النساء الى التنازل عن حقها بالارث من اجل الحفاظ على القبول المجتمعي

واقع العنف ضد النساء في المجتمع الفلسطيني

يسود العنف القائم على النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني وتشكل النساء النسبة الأكبر من ضحايا العنف. بناء على نتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني للعام 2019، 59.3% من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج من الفئة العمرية (15 -64 سنة) تعرضن للعنف "على الأقل لمرة واحدة"، من قبل أزواجهن كيفما كان شكله. وقد كانت نسبة العنف في قطاع غزة أعلى من الضفة الغربية، بواقع 52.3% في الضفة الغربية مقابل 70.4% في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022). من جهة أخرى، كانت النساء في المخيمات اكثر عرضة للعنف الزوجي عن الريف والحضر، بواقع 63.1% من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج للفئة العمرية (15 -64 سنة) ويقمنَ في المخيمات تعرّضن للعنف "على الأقل لمرة واحدة" من قبل أزواجهن كيفما كان شكله، مقارنة مع 60.3% من النساء المقيمات في الريف، و58.7% من النساء المقيمات في الحضر.

نسبة النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج (15-64 سنة) في فلسطين وتعرّضن (على الأقل لمرة واحدة) لأحد أنواع العنف من قبل الزوج خلال 12 شهراً الماضية حسب نوع التجمع ونوع العنف، 2019

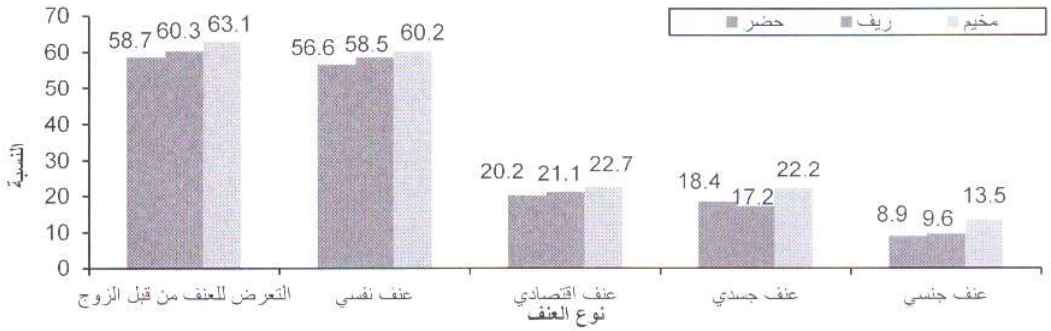

[35] https://www.palestinepnc.org/index.php/features/2-uncategorised/33-2017-07-03-09-48-36

[36] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح العنف في المجتمع الفلسطيني،2019. النتائج الرئيسية. رام الله

كما أظهرت نتائج المسح، تباينا بين نسبة العنف الزوجي بناء على الفئة العمرية. أظهرت النتائج أن العنف الزوجي يتناقص كلما تقدمت المرأة في العمر تدريجياً. فكلما كانت المرأة أصغر سناً كلما كانت أكثر عرضة للعنف من طرف الزوج. حيث بلغت نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف واللواتي اعمارهن ما بنَ بين 20-24 سنة 66.9% كيفما كان شكله، أما النساء الأقل تعرضاً للعنف "على الأقل لمرة واحدة" من قبل الزوج فهنَ اللواتي تتراوح أعمارهنَ بين 55-59 سنة بنسبة 39.5%. وعند ربط العنف بالوضع الاقتصادي والمستوى التعليمي للنساء المتزوجات، اظهر المسح ان النساء العاطلات عن العمل اكثر تعرضا من العاملات بواقع 61.0% مقابل 45.7%. أما المستوى التعليمي، فان النساء اللواتي مستواهن التعلمي أقل من ثانوي، هن اكثر تعرضا للعنف من قبل الزوج بواقع 61.8% مقابل 61.5% من النساء اللواتي مستواهن التعلمي ثانوي واكثر. اما اللواتي حصلن على دبلوم متوسط فأعلى فقط بلغت نسبة العنف 53.1%. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2022)

كما افادت نتائج المسح، أن النساء تعرضن للعنف الاسري ايضا قبل الزواج 23.2%% من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج للفئة العمرية(15-64 سنة) في فلسطين ، أفدن بأنهنَ قد تعرّضن لأي نوع من أنواع العنف من العائلة قبل بلوغهن سن ال 18 سنة. وقد كانت أعلى النسبة في قطاع غزة عن الضفة. بواقع 19.4% في الضفة الغربية و29.3% في قطاع غزة. أفادت 3.1% من النساء في فلسطين انهن تعرضن للتحرش الجنسي (التلفظ بكلمات ذات طابع جنسي أو لمس للمناطق الحساسة) قبل بلوغهن سن الـ 18 سنة، بنسبة 3.6% في الضفة الغربية و2.2% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2022).

وعند المقارنة ما بين العنف الاسري والعنف خارج المنزل، فقد اظهرت نتائج مسح العنف، أن 9.8% من النساء قد تعرضن للعنف خارج المنزل. وقد كانت الضفة الغربية أعلى من قطاع غزة، بواقع 10.1% في الضفة الغربية و 9.3% في قطاع غزة. وكان الشارع اكثر الاماكن الذي تتعرض له النساء للعنف بواقع 4.5% ، يليه المواصلات بواقع 4.4%.

نسبة النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج (15-64 سنة) في فلسطين وتعرّضن للعنف خارج المنزل خلال 12 شهراً الماضية حسب مكان التعرض للعنف، 2019

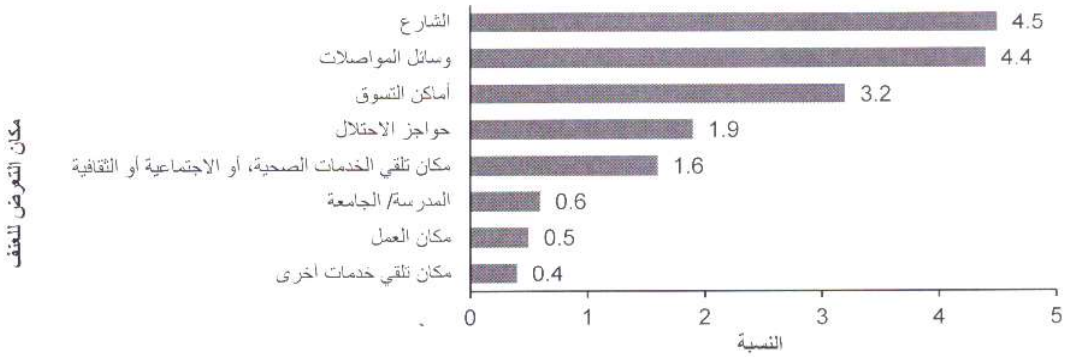

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2022. مسح العنف في المجتمع الفلسطيني، 2019. النتائج الرئيسية.

وفي عام 2019 ، أضاف المسح متغير العنف الإلكتروني ، بناءً على طلب المنظمات النسوية ، التي لاحظت انتشار ا لهذا النوع من العنف. ويرجع ذلك إلى التطورات التكنولوجية التي أدت إلى استخدام الجميع لوسائل التواصل الاجتماعي ، وخاصة الشابات والشبان. وأظهرت بيانات المؤسسات أن العديد من النساء يتعرضن للتهديد والابتزاز والتحرش عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وفقًا لمسح العنف للعام 2019، 9.6% من النساء المتزوجات حالياً أو اللواتي سبق لهن الزواج (15 -64 سنة) في فلسطين تعرّضن لأحد أشكال العنف الالكتروني عبر إحدى وسائل التواصل الاجتماعي؛ بواقع 11.5% في الضفة الغربية، و6.0% في قطاع غزة. وتعرضت 6.6% من النساء إلى الإزعاج أو التهديد أو التخويف أو الابتزاز أو الشتم أو الإهانة من قبل الآخرين عبر إحدى وسائل التواصل الاجتماعي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2022)

وما زالت قضايا قتل الاناث على خلفية ما يسمى " شرف الاسرة" ممارسا في فلسطين، وعلى الرغم من الاحصائيات الصادرة من الشرطة تظهر تناقصا عبر السنوات الا انها ما زالت ممارسة وتنتهك حق الاناث في الحياة. بناء على احصائيات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، فقد بلغت عدد حالات القتل للاعوام 2019-2020، 58 حالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة(مركز المرأة للارشاد القانومني والاجتماعي،2021)

وتعاني النساء في المناطق المهمشة عنفا مضاعفا لعدة أسباب ، منها الانتهاكات الاسرائيلية المستمرة ، عدم المساواة في توزيع الخدمات الاساسية بين المناطق من قبل حكومة فلسطين وخاصة في مناطق ج ، محافظة القدس الشرقية وقطاع غزة. تفيد تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في القدس الشرقية (2017،2021)، أن المنطقة (ج) من محافظة القدس تعاني من عنف معقد بسبب الوضع السياسي ، وغياب آليات الحماية المحلية ، وتدهور البنية التحتية والكثافة السكانية العالية في مناطق محدودة المساحة بسبب منع التوسع فيها من قبل الاحتلال الاسرائيلي.

وعلى الرغم من الجهود الوطنية في مناهضة العنف تجاه النساء، الا أن سيطرة الاحتلال الاسرائيلي تحدّ من وصولهن إلى المجال العام، ومن حرية اتخاذ خياراتهنّ بأنفسهنّ، وتؤدي إلى تعزيز القوالب النمطية القائمة على اساس النوع الاجتماعي والضارة والسلبية تجاه النساء. وتؤكد البحوث في المنطقة H2 في الخليل والمنطقة "ج" الى العلاقة المباشرة بين العنف المرتكب من جانب قوات الاحتلال والمستوطنين، وتزايد المواقف السلبية إزاء مشاركة المرأة في الحياة العامة.[37] وما يزيد الأمور سوءاً أنّ عدداً قليلاً فقط من المجتمعات المحلية في المنطقة "ج"، ولا سيما المجتمعات البدوية، يمكنها الوصول إلى خدمات الشرطة، أو المراكز الصحية، أو الملاجئ. وتخشى النساء اللواتي يعشن في منطقة التّماس، أي في المناطق الواقعة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر، مغادرة منازلهن بسبب مضايقات الجنود الإسرائيليين وأفراد شركات الأمن الاسرائيلية الخاصة عند نقاط التفتيش؛ وتشمل هذه المضايقات التحرش الجنسي، والتهديد بتلطيخ سمعة النساء وبالكشف عن معلوماتهنّ الشخصية.[38]

37 تقرير عن المنطقتين جبم وH2 صادر عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة

38 UN Women Humanitarian, p. 14

من ناحية أخرى، أنّ سياسة هدم المنازل من قبل الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية، تلقي عبئاً خاصاً على النساء [39] وفي قطاع غزة، ادى استمرار الاغلاق الشامل منذ عام 2006 والاجتياحات العسكرية للاحتلال الاسرائيلي المتكررة الى تزايد البطالة والانكماش الاقتصادي في غزة، وإلى تفاقم العنف الاسري[40] وخاصة في ظل تدمير البنية التحتية في القطاع، والانقطاع الدائم للكهرباء والتلوث العالي في مصادر المياه. هذه العوامل جميعها تزيد من العبء الملقاة على النساء في قطاع غزة ومن الاحباط والتوتر وكلذلك العنف الاسري. أشارت الأونروا إلى أن 80 % من النساء اللواتي يلتمسن المشورة يتعرضن للعنف في المنزل.[41]

ومع تفشي وباء كوفيد -19 ، أعلنت الحكومة الفلسطينية حالة الطوارئ لمدة 30 يومًا في 4 آذار 2020 ، وأكدت تمديدها مرتين لمدة 90 يومًا حتى الآن. ونظراً لخطورة الوضع ، أعلنت الحكومة عن تدابير ركزت على منع انتشار الفيروس تماشياً مع توصيات منظمة الصحة العالمية ، ومن بينها الإغلاق والبقاء في المنزل - أوامر حماية السكان من كوفيد- 19. في ظل هذا الواقع الجديد ، أصبحت النساء أكثر ضعفًا ، وتعرضن لمزيد من العنف. في دراسة استطلاعية قامت بها وزارة شؤون المرأة لقياس العنف الذي تواجهه النساء في فترة الجائحة، تبين أن أكثر من 80 %من النساء تعرضن لجميع اشكال العنف. وقد اشارت الدراسة، الى ان العنف النفسي كان الأعلى بنسبة 55 % من النساء افصحن انهن تعرضن له ، يليه العنف الاقتصادي بنسبة 54 ،%وهذا يعود بالأساس إلى توقف الأعمال لفترة، وتوقف الحركة المالية والشرائية لكثير من القطاعات. ويلي ذلك العنف الاجتماعي بنسبة 27%؛ وهؤلاء جميعهن اضطررن البقاء في المنزل خلال فترة الحجر المنزلي، ولم يستطعن التواصل مع الأهل والأولاد خلال فترة الحجر[42]، والتي تعتبر في المجتمع الفلسطيني الحاضنة للنساء لتوفير الحماية على الرغم من ان العنف الاسري يشكل النسبة الأعلى. لقد بلغت نسبة النساء اللواتي لجأن الى اسرهن لطلب الحماية في فترة الجائحة 47%. بشكل عام النساء المتزوجات عندما يتعرضن للعنف يلجأن الى الوالدين بالدرجة الأولى لطلب الحماية.

وتعرضت 24 %من النساء إلى العنف اللفظي، فيما عانت 15 %من النساء من عنف جسدي بدرجة كبيرة. وعلى الرغم من أنها تشكل النسبة الأقل، إلا أنها النسبة الأخطر في ظل استغلال الرجال المعنفين إغلاق المحاكم، ومنع الحركة، وصعوبة الوصول إلى مراكز التبليغ[43]. وتعرضت 11% من النساء الى تحرش جنسي و35% تعرضن الى التنمر، و21% الى ابتزاز واستغلال و7% تعرضن الى ابتزاز الكتروني[44]. وفي فترة الجائحة وبسبب الحجر المنزلي، قد تكون نسبة العنف الالكتروني اعلى بسبب لجوء الفتيات الى وسائل التواصل الاجتماعي لقضاء الوقت[45].

وبما يتعلق بالنساء من ذوات الإعاقة، أشارت ذات الدراسة الى ان 88% [46]منهن تعرضن الى أنواع مختلفة من العنف الاقتصادي والاجتماعي والجسدي والنفسي واللفظي. ان زيادة العبء على النساء اللواتي يعتبرن المصدر الأول والوحيد للرعاية غير المدفوعة الاجر لأفراد الاسرة، يساهم في زيادة الإهمال والتهميش للأفراد من ذوي الإعاقة بالأسرة، في ظل غياب الإجراءات الحكومية لتقديم الدعم الاجتماعي، تزداد الانتهاكات تجاههم.

---

39 P. 21 https://www.ochaopt.org/sites/default/files/hno_2020-final.pdf

40 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، غزة

41 P. 31 https://www.ochaopt.org/sites/default/files/hno_2020-final.pdf

42 وزارة شؤون المرأة، 2020. دراسة استطلاعية عن أثر جائحة كوفيد-19 على العنف المبني على النوع الاجتماعي في دولة فلسطين(من 14-24 ابريل، 2020 -)النتائج الأساسية، ملخص النتائج رام الله- فلسطين ص 12

43 المصدر السابق. ص.13

44 المصدر السابق. ص.13

45 المصدر السابق. ص.13

46 المصدر السابق. ص.17

الفصل الثالث : الاطار القانوني والسياساتي لمناهضة العنف ضد النساء

لا يوجد اطار قانوني موحد لحماية النساء من العنف في فلسطين، بسبب الواقع السياسي السائد. حيث تخضع الضفة الغربية وقطاع غزة لمجموعة من شروط الحوكمة والأوضاع القضائية [47]بناء على التقسيم السياسي الذي فرضه الاحتلال الاسرائيلي. هذا التقسيم ادى الى تشتت المرجعيات القانونية والسياساتية بناء على الوضع الاداري للمناطق، مما أثر سلبا على حماية النساء من العنف. ومن المعيقات الاساسية في مسيرة العملية التشريعية ، تجميد المجلس التشريعي الجهة الرئيسية لسن القوانين ومراقبة الاداء الحكومي بسبب الاحتلال الاسرائيلي والانقسام الداخلي ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة .

التزامات دولة فلسطين على المستوى الدولي في مناهضة العنف ضد النساء:

تم الاعتراف بدولة فلسطين كدولة عضو ليس لها حق التصويت في الأمم المتحدة في عام 2012. وفي عام 2014 ، صادقت على سبع معاهدات واتفاقيات دولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) ، العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (CESCR) ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية(ICCPR) واتفاقية حقوق الطفل (CRC) ، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (CRPD) وفي عام 2015 ، اعتمدت دولة فلسطين رسميًا أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تتعهد بـ "عدم ترك أحد وراء الركب". التزمت دولة فلسطين بتنفيذ الهدف 5 بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء من اجندة التنمية المستدامة، من خلال ادماج المؤشرات الخاصة بالهدف في خطط وزارة شؤون المرأة والعمل على دمجها ايضا في الخطط الوطنية الاخرى باعتبار النوع الاجتماعي عبر قطاعي. كما قدمت حكومة فلسطين استعراضها الوطني الطوعي بشأن تنفيذ الخطة. حيث اعربت عن التزامها في تعزيز دمج المرأة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبإزالة جميع العقبات التي تحول دون دمج المرأة، وذلك من خلال إصلاح وتطوير القوانين والأنظمة للحد من التمييز ضد المرأة . كما قدمت فلسطين تقريرها الاولي الى لجنة مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة في عام 2017 ، اضافة الى لجنة المرأة واعداد تقريراً حول التقدم الذي أحرزته في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين على الصعيد الوطني وقدمت تقريرها الطوعي المتعلق بتنفيذ الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325 عن المرأة والسلام والأمن والذي اوضحت فيه عن الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في فلسطين من قبل الاحتلال الاسرائيلي.

الالتزامات على المستوى الوطني

ما زال عنصر الحماية للنساء من العنف الاسري محدود الاثر. على الرغم من ان وثيقة الاستقلال والقانون الاساسي نصا صراحة على تحقيق المساواة بين الجنسين، الا ان القوانين الرئيسية وهي قانون العقوبات وقانون الاحوال الشخصية غير محدثين ويفتقران الى حماية النساء والفتيات من العنف الاسري ولا يتوافقان مع القانون الاساسي. حيث يطبّق في الضفة الغربية قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960 وقانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (16) لسنة 1976. وفي غزة، ينفّذ قانون العقوبات رقم (74) لسنة 1936 الصادر عن الانتداب البريطاني، وقانون حقوق الأسرة المصري رقم (303) لسنة 1954. وتخضع القدس الشرقية للقانون المدني الإسرائيلي، على الرغم من أنها لا تزال أرضاً محتلةً بموجب القانون الدولي. (الاسكوا ووزارة شؤون المرأة،2020).

وعلى الرغم من غياب اطار قانوني لحماية النساء والفتيات من العنف، الا انه يتوفّر إطار محدود من مساواة النوع الاجتماعي في بعض القوانين التي نشأت في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية مثل قانون العمل، إلاّ أنّ ما يعيق تمتع النساء بهذه القوانين هو استمرار تطبيق بعض الأطر القانونية المحلية القديمة والتي تكرّس سيادة الأعراف والتقاليد الأبوية في المجتمع.

---

[47] وفقًا لما نصت عليه اتفاقيات أوسلو ، تقسم الضفة الغربية إلى مناطق أ ، ب ، ج ، منطقة أ ،تشكل 18 في المائة فقط من الضفة الغربية ، وتخضع للسيطرة الإدارية للسلطة الفلسطينية؛ يتم تقاسم السيطرة الإدارية على المنطقة (ب) بين السلطة الفلسطينية واسرائيل ؛ والمنطقة ج ، التي تشكل 61 افي المائة من الضفة الغربية ، تحت السيطرة الكاملة لاسرائيل. قسم الاحتلال الاسرائيلي الضفة الغربية ايضا إلى كانتونات إسرائيلية مثل منطقتي H1 و H2 في محافظة الخليل ، حيث يقع H1 تحت الإدارة الفلسطينية ، ومنطقة H2 ، التي تشكل 20 في المائة من مدينة الخليل ومركزها التاريخي ، تخضع لسيطرة الاحتلال الاسرائيلي. اما القدس الشرقية فانها تخضع كاملة تحت السيطرة الاسرائيلية.

وعل الرغم من الجهود المبذولة في تبني قانون حماية الاسرة من العنف، ما زال هناك جدلا مجتمعيا حوله ما بين المعارضة والتوافق عليه. ما زالت مسودة القانون قيد النقاش في مجلس الوزراء، ولم يتم اتخاذ الخطوات الجادة في المصادقة عليه على الرغم من ارتفاع حالات العنف الاسري والحاجة الملحة لايجاد اطار قانوني للحد من الظاهرة.

المستوى السياساتي:

تضمنت أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 تدخلين في الاولوية السابعة " العدالة الاجتماعية وسيادة القانون " من خلال 1) الحد من الفقر و توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة و2) تعزيز وصول المواطنين للعدالة وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

كما تبنت حكومة فلسطين الموازنة الحساسة للنوع الاجتماعي توافقا مع التزامها في عام 2012، باعتبار النوع الاجتماعي عبر قطاعي في عملية التخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني. وعلى الرغم من ادماج النوع الاجتماعي في بعض التدخلات في القطاعات المختلفة ومنها الزراعه والاقتصاد والتنمية الاجتماعية والعمل والحكم المحلي، الا انها بقيت محدودة ولم تشمل جميع الوزرارات من أجل ضمان وصول الخدمات الى جميع الفئات وفي جميع المناطق دون تمييز. يعد تفعيل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي أمراً مهماً كون مناهضة العنف ضد النساء يتطلب تخصيص الموارد المالية والبشرية المطلوبة ، للعمل على القضاء على هذه الظاهرة والتي ان استمرت، فان لها ابعاد تكلفة اقتصادية عالية.

تم العمل خلال فترة الاستراتيجية الاولى لمناهضة العنف ضد النساء للاعوام 2012-2019 على ادماج الاهداف الاستراتيجية وبناء على جهة الاختصاص في القطاعات المختلفة، منها الصحة والامن والعدل والتعليم والحماية الاجتماعية والعمل. ولكن تمثلت الفجوة في عملية تنفيذ التدخلات في عدم تخصيص الموارد المالية من قبل كل وزارة.

السياسات الوطنية عبر القطاعات التي تستهدف النساء ضحايا العنف:

الوزارة	السياسة	الفئة المستهدفة
الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022	الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف	النساء المعنفات
استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للاعوام 2017-2022 استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للاعوام 2021-2023	الهدف الاول: الحد من الفقر	الفقراء والفقيرات
	الهدف الثاني: ازالة كافة اشكال التهميش والعنف والاقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني: 2.1. بناء ارضية الحماية الاجتماعية 2.3.العنف أقل انتشاراً في المجتمع الفلسطيني والفئات الفقيرة والمهمشة وضحايا العنف قادرين على الوصول لمنظومة العدالة 2.4. الفئات المهمشة تتمتع بالخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية والتكنولوجيا 2.5. تعزيز التماسك الاجتماعي وضمان انخراط الفئات الفقيرة والمهمشة في الشأن العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي	الفقيرات، والنساء والشباب والشابات والاطفال وكبيرات وكبار السن والاشخاص ذوي الاعاقة
	الهدف الثالث:تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية : 3.1. المؤسسات ذات العلاقة في التنمية الاجتماعية كفؤة وفعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع 3.3. نظام وسياسات التنمية الاجتماعية مبنية على أدله 3.4.تطوير وتعزيز البيئة التشريعية والقانونية	مراكز الامان المؤسسة التشريعية
الاستراتيجية الصحية الوطنية 2021-2023	النتيجة1.7 من الهدف الاول: خدمات الرعاية الصحية والنفسية للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي متوفرة بجودة عالية حسب نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات في القطاع الصحي	النساء ضحايا العنف
	النتيجة 1.13 من الهدف الاول : خدمات الصحة النفسية المجتمعية مقدمة بفاعلية وتستهدف الفئات ذوي الاحتياج خاصة النساء والاطفال.	النساء والاطفال
الاستراتيجية الوطنية للصحة الانجابية والجنسية في فلسطين 2018-2022	الهدف الاول: ضمان توفير والحصول على خدمات الصحة الانجابية والجنسية بجودة عالية : التدخل 2: الاستمرار في تحسين ورفع مستوى وجودة الخدمات المتوفرة (برنامج التحويل الوطني لضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي) التدخل 3 استمرار وتعزيز السياسات الهادفة الى تحسين الوصول الى الخدمات الصحية لكافة الفئات وخاصة في المناطق النلائية(الاستمرار في دعم وتفعيل برنامج التحويل الوطني للنساء المعنفات ودهم برامج مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي)	النساء والاطفال

الاستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023	الهدف الثاني : تطوير أساليب وبيئة تعليم متمحورة حول الطالب. (تشمل برامج لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي)	الطلبة ، اولياء الامور، المعلمين والمعلمات
	الهدف الثالث: تعزيز المساءلة والقيادة المبنية على النتائج والحوكمة والادارة. 3.2: تعزيز وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي التربوي والصحة المدرسية في المدارس الثانوية الحكومية (ذكورا واناثا)في مناطق (ج) والقدس	المرشدين والمرشدات التربويين، المعلمين والمعلمات، الطلبة، مشرفين ومشرفات الارشاد
الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن 2017-2022	الهدف الاول: تعزيز الامن والامان للوطن والمواطن: 1.1.3: تطوير خدمات حماية الاسرة وضمان الاستجابة لمتطلبات النوع الاجتماعي.	النساء ضحايا العنف
	الهدف الثالث: تعزيز القدرات وضمان الاستخدام الامثل للموارد: 3.1 تطوير الموارد البشرية: 3.1.2 : تعزيز ادماج النوع الاجتماعي في قوة الامن	الطواقم الامنية ومن ضمنها العاملة في وحدات حماية الاسرة من العنف
الاستراتيجية القطاعية للعدل 2021-2023	الهدف الاول: نظام العدالة قادر على توفير محاكمة عادلة وتقديم خدمات بكفاءة وفعالية	تم استهداف النساء المعنفات والاحداث
	الهدف الاستراتيجي الثاني: مؤسسات قطاع العدل تتمتع بقدرات واطار تنظيمي ومؤسسي منسجم ومتكامل الادوار	النساء المعنفات والاحداث
الاستراتيجية القطاعية للعمل 2021-2023	الهدف الاول: تعزيز تطبيق مبادء العمل اللائق في فلسطين (سياسات محدثة يتم تبنيها لتفتيش العمل والسلامة والصحة المهنية وغيرها (سياسة الحماية من العنف والتحرش الجنسي في مواقع العمل)	العاملات والعمال
الاستراتيجية القطاعية للشباب 2021-2023	الهدف الاستراتيجي الاول: تحسين نوعية وجودة التعليم واكساب الطلبة المهارات العملية والسلوكية الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز فرص التدريب وتنمية القدرات وتطوير المهارات لفئة الشباب والفتيات الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين من فئة الشباب	الشباب والشابات

الفصل الرابع : الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء للاعوام 2012-2019 : أبرز ما تحقق

في ظل واقع العنف ضد النساء في فلسطين، بُذلت جهود متنوعة في السنوات الماضية إنفاذا للإستراتيجية الخاصة بمناهضة العنف ضد النساء للأعوام 2012-2019.

على مستوى، تعزيز آليات الحماية والتمكين للنساء اللواتي يتعرضن إلى انتهاكات من قبل الاحتلال الاسرائيلي ، استطاعت كل من وزارة شؤون المراة ووزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات النسوية والحقوقية، رفع صوت النساء في المنابر الدولية من خلال التقارير الدورية التي قدمت الى اللجان الدولية المختصة.

في ما يتصل بتعزيز الاطار القانوني والاليات المؤسسية لحماية النساء من العنف تم اجراء تعديلات محدودة في مجال الاطار القانوني لمناهضة العنف ضد النساء من بينها، تعديل المادة الخاصة بمنح الجاني العذر المخفف في حال ارتكاب جريمة في نوبة غضب ناتج عن فعل غير مشروع، بحيث لم يعد ينتفع الجاني من هذا العذر المخفف إذا وقعت الجريمة على أنثى بدعوى الشرف . إضافة الى الغاء المادة المادة 308 من قانون العقوبات المطبق في الضفة ، التي تسمح للمغتصبين بالإفلات من العقوبة إذا تزوجوا الضحية[48]. ومن ضمن الإنجازات ايضا رفع سن الزواج الى 18 عاما مع اعطاء استثناء في بعض الحالات.

على مستوى، تحسين الحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي المقدم للنساء المعنفات، انشئت بيوت الحماية للنساء ضحايا العنف في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (خمسة بيوت -ثلاثة في الضفة الغربية واثنان في قطاع غزة)، كذلك تم تطوير نظام التحويل الوطني وتبنيه من قبل الحكومة، إضافة الى تطوير برامج تأهيلية للنساء المعنفات في بيوت الحماية، ايضا تم العمل على رفع كفاءة الكوادر العاملة في التعامل مع حالات العنف ومنها الشرطة والكادر الصحي والنيابة العامة.

وبالنسبة الى تحسين الخدمات الصحية في التعامل مع حالات العنف ضد النساء، تم انشاء نظام تسجيل محوسب للحالات التي تحضر للمؤسسات الصحية. ايضا تم تأهيل سبعة مستشفيات وثمانية مراكز رعاية اولية خلال العامين 2016-2017 لاستقبال وتقديم الخدمات للنساء المعنفات، إضافة الى انشاء ثلاث مراكز لحماية النساء من العنف في ثلاث مستشفيات في القدس الشرقية. كذلك تم تدريب عدد من الكوادر الطبية حول التعامل مع حالات العنف ، إضافة الى انشاء مساحات أمنه

[48] تجدر الإشارة ان هذا النص غير وارد في قانون العقوبات الفلسطيني الساري المفعول في قطاع غزة رقم 74 لسنة 1936.

للنساء من خلال العيادات الصحية في عدد من المناطق. وفي غزة، أنشئت في وزارة الصحة وحدة مخصصة للناجيات من العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، وهي تقدم خدمات صحية مجانية.

في ما بتصل بتحسبين تحسين نظام الحماية والدفاع والسلطة القضائية والشرعية في التعامل و حماية النساء المعنفات استنادا على حقوق المرأة، تم انشاء 11 وحدة، بعضها لحماية الأسرة وبعضها للأحداث في الشرطة المدنية. إيضا تم تدريب كوادر وحدات حماية الاسرة والاحداث على العنف المبني على النوع الاجتماعي،إضافة الى نشاء الخط الساخن في فترة الجائحة. في السياق عينه، أنشأت النيابة العامة عدة وحدات لقضايا النوع الاجتماعي في عام 2201، .وفي عام 2016، أصدر النائب العام قراراً بإنشاء جهاز تابع للادّعاء العام يُعنى بالعنف الاسري. و في عام 2013، وقعت النيابة العامة مذكرة تفاهم مع وزارة شؤون المرأة، كلّفت بموجبها مدّعين عامين متخصصين في أجهزة الادّعاء العام في المحافظات بالعمل على قضايا العنف ضد النساء.[49] اما في عام 2016، فتم تعيين رئيس متخصّص للادّعاء العام بشأن العنف ضد النساء. و في عام 2019، أصدرت النيابة العامة دليل إجراءات موحد بشأن العنف ضد النساء، الهدف منه توحيد إجراءات التحقيق والمقاضاة لجميع القضايا المتعلقة بالعنف ضد النساء.وقد تم اعتماد هذه الإجراءات رسمياً. وبما يتعلق بالمحاكم الشرعية، تقدم الدوائر المختصة بالمصالحة الأسرية المشورة والدعم العائليّ. ومنذ تفشي جائحة كوفيد-19 وبداية فترات الإغلاق، استحدثت المحاكم خطاً ساخناً خاصاً بها.

اخيرا بالنسبة الى التغيير في التوجهات المجتمعية حول العنف ضد النساء من خلال تعزيز مبدأ الوقاية من العنف في التوجه الاستراتيجي للمؤسسات العاملة في حماية حقوق النساء، تم اصدار العديد من الدراسات والتقارير المحلية حول العنف ضد النساء والتي نتج عنها توصيات عملية يمكن العمل عليها للحد من العنف. ايضا استمر عقد ورش عمل توعوية في المجتمعات المختلفة وخاصة المهمشة حول حقوق النساء ومن ضمنها العنف المبني على النوع الاجتماعي. كذلك توجه وسائل الاعلام الفلسطيني والتواصل الاجتماعي وان كان محدودا الى تسليط الضوء على قضية العنف المبني على النوع الاجتماعي

الفصل الخامس : الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء

للاعوام 2023- 2030

من خلال هذه الاستراتيجية، تتبنى وزارة شؤون المرأة التوجه الحقوقي الشمولي في احداث التغيير المطلوب. ومن جهة اخرى فان النجاح في تحقيقها، يتطلب الالتزام السياسي الفعلي وبالتنسيق مع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الشريكة في تنفيذ اولويات الاستراتيجية ، من خلال تخصيص الكوادر البشرية والموراد المالية والبنية التحتية والقانونية لها ، التي ستساهم في الحد من العنف ضد النساء.

الهدف العام للاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام 2022-2030 :

تعزيز مبدأ سيادة القانون المنصف للنساء وتحسين الاليات المؤسسية في المجتمع الفلسطيني من أجل حماية ومساندة النساء المعنفات والناجيات من العنف للوصول إلى مجتمع خال من كافة أشكال التمييز ضد النساء مبني على أساس المواطنة الفاعلة و المساواة واحترام حقوق الانسان.

تستهدف الخطة جميع الفئات من النساء ضحايا العنف سواء الاسري او بالاطار العام مثل المدارس والجامعات ومراكز تقديم الخدمات ومكان العمل والشارع والمؤسسات العامة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. كما من الضرورة التركيز في التدخلات على النساء الاكثر تهميشا مثل النساء ذوات الاعاقة، كبيرات السن، النساء في التجمعات البدوية، النساء اللاجئات في المخيمات الفلسطينية داخل فلسطين، القدس الشرقية وقطاع غزة ، واي فئة من النساء اللواتي يعتبرن انهن تركن خلف الركب. كما تستهدف النساء اللواتي يتعرضن لعنف الاحتلال الاسرائيلي بكافة المناطق في فلسطين والاسيرات الفلسطينيات . تجدر الاشارة الى ان المرجعية الشمولية للعنف السياسي الممارس من قبل الاحتلال الاسرائيلي هي الخطة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325وهي تتكامل وتتقاطع مع هذه الخطة والاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء.

---

[49] الإسكوا، العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون، دولة فلسطين، 2018.

من هنا، فإن نظرية التغيير الخاصة بالاستراتيجية يمكن وصفها بالرسم الاتي :

نظرية التغيير لمناهضة العنف ضد النساء :

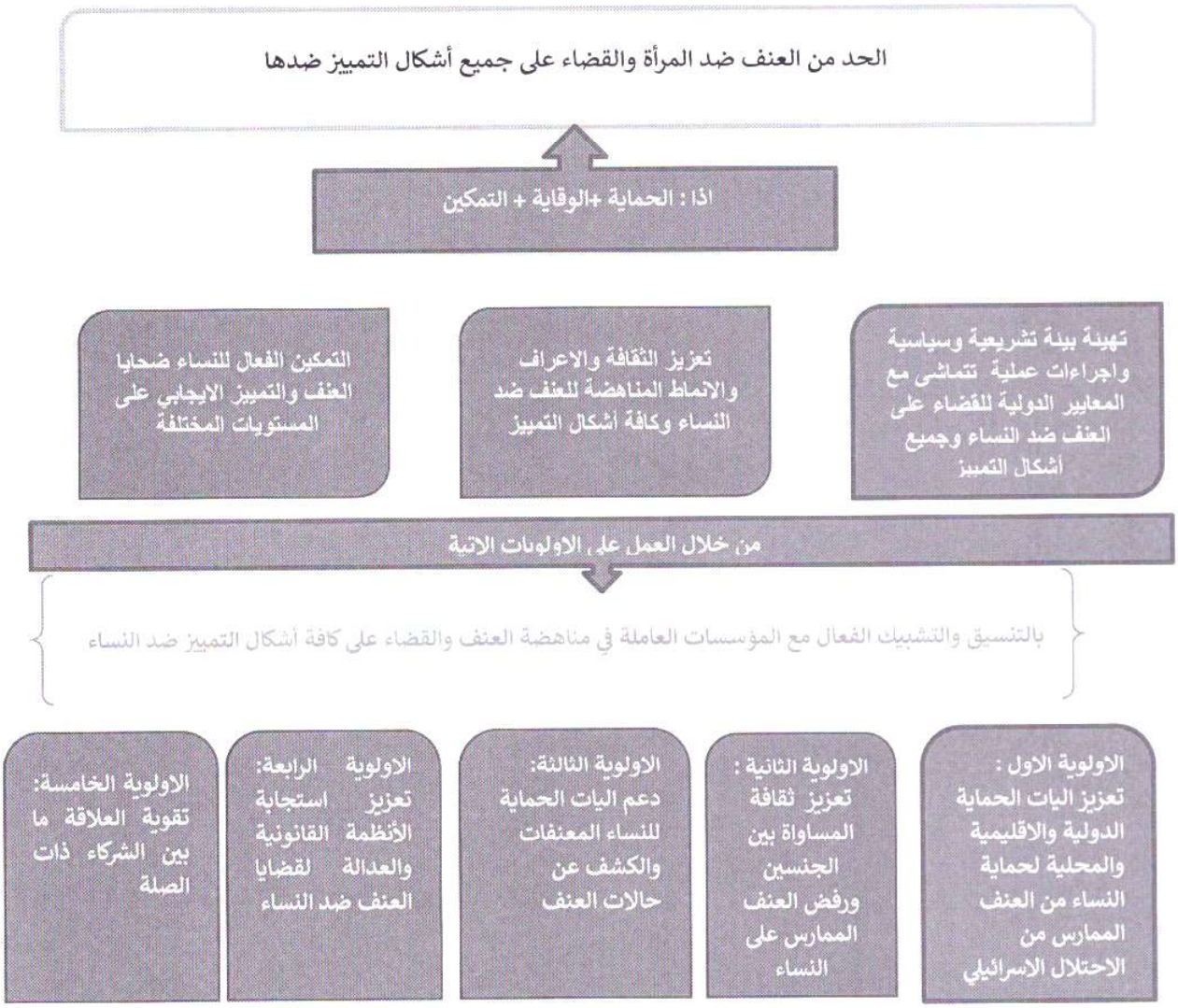

المرجعيات التي تستند اليها الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف:

- وثيقة إعلان الاستقلال التي اقرها المجلس الوطني عام 1988 حيث نصت على على عدم التمييز في الحقوق العامة على اساس العرق او الدين او اللون بين المراة والرجل
- القانون الاساسي الفلسطيني المعدل للعام 2005.
- أجندة السياسات الوطنية 2017-2022.
- أجندة التنمية المستدامة 2030.

- الاستراتيجيات الوطنية القطاعية.
- قرارات مجلس الوزراء المعنية، ولا سيما القرار الصادر في العام 2009 والمعني بإدماج النوع الاجتماعي في عمليات التخطيط واعداد الموازنة.
- المؤتمر الدولي الرابع في بيجين (1995) والمؤتمر الوزاري العربي في عمان (1996) و التزامات دولة فلسطين في مؤتمر نيروبي – المؤتمر الدولي للسكان والتنمية 2019
- الوثيقة الحقوقية للمرأة الفلسطينية 2008.
- اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) 1993
- قرار مجلس الأمن رقم 1325للتعامل مع المراة في مناطق النزاع المسلح

الاولويات الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء:

تستند الاولويات الوطنية لمناهضة العنف ضد المساء على ثلاثة محاور اساسية للحد من العنف، وهي: الوقاية، الحماية والتمكين :

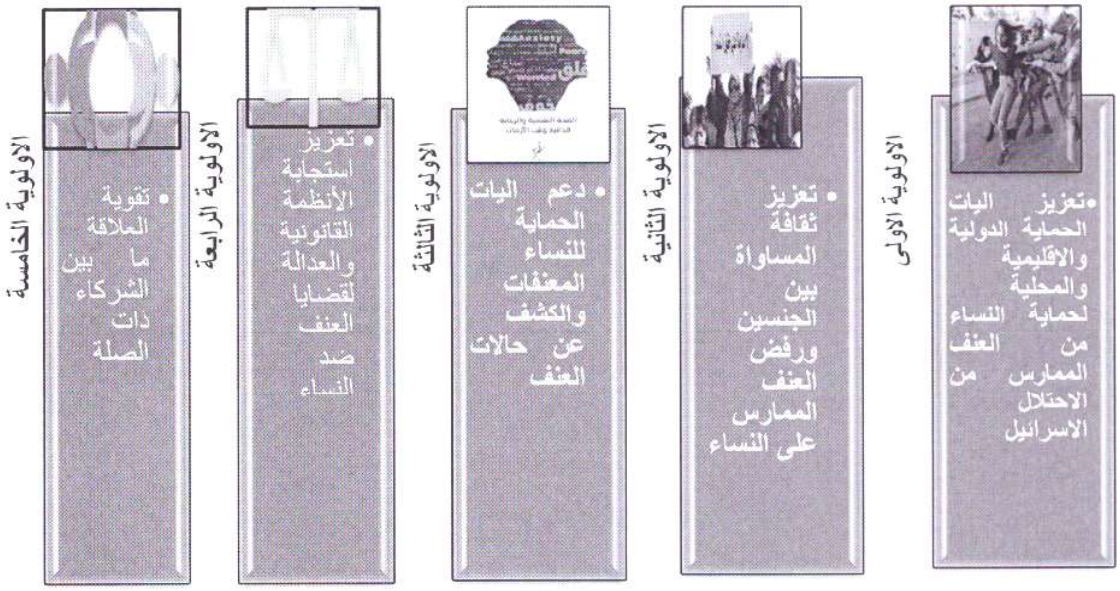

الاولوية الاولى : تعزيز اليات الحماية الدولية والاقليمية والمحلية لحماية النساء من العنف الممارس ضدهن من الاحتلال الاسرائيلي

المؤشر العام: القرارات الدولية الصادرة لمساءلة الاحتلال الاسرائيلي على الانتهاكات الواقعة على النساء

اجندة السياسات الوطنية	اجندة التنمية المستدامة
السياسة الاولى: تصعيد الجهود وطنيا و واقليميا ودوليا لانهاء الاحتلال السياسة الثانية: تفعيل اليات مسائلة الاحتلال	الهدف 17: عقد الشركات لتحقيق الاهداف

تتعرض النساء والفتيات الى عنف مركب يتمثل بالاحتلال الاسرائيلي و الثقافة الابوية والتمييزية تجاه النساء. مع استمرار الاحتلال الاسرائيلي وسياساته القمعية ، فان النتائج المترتبة على النساء تؤثر بشكل مباشر على حقوقهن الاساسية. وتزداد شدتها في المناطق المهمشة مثل مناطق ج وقطاع غزة والقدس الشرقية. هذا الواقع السياسي يساهم في اتساع اللامساواة بين الجنسين في المجتمع الفلسطيني ويعيق من الوصول الى اهداف التنمية المستدامة 2030 ، والتي من اسسها : السيادة الجغرافية والنوع الاجتماعي والاستقلال الاقتصادي، والبيئة الموائمة.

التدخل	محاور العمل
بناء قدرات المؤسسات القاعدية في الضفة الغربية وقطاع غزة في مجال التوثيق لانتهاكات الاحتلال الاسرائيلي بناء على معايير القانون الانساني الدولي ومعايير حقوق الانسان	• العمل على بلورة ادلة تدريبية للمؤسسات القاعدية حول اليات التوثيق من منظور نسوي واهميتها في رفع صوت النساء في المنابر الدولية • العمل على مأسسة وبناء قدرات شبكات من كوادر نسوية وشبابية
تمكين النساء الناجيات من عنف الاحتلال الاسرائيلي والنساء المتضررات (زوجات الاسرى والشهداء)	• العمل مع المؤسسات التي تقدم الارشاد النفسي الاجتماعي وتشكيل لجنة للمتابعة والتحويل للنساء اللواتي يتعرضن لعنف مباشر من قبل الاحتلال الاسرائيلي. • العمل مع مؤسسات ومراكز التدريب المهني لتوفير فرص تدريبية للنساء اللواتي يتعرضن بشكل مباشر وغير مباشر من الاحتلال في المجالات التي تتوافق مع اهتمامهن. • تمكين النساء زوجات الاسرى وزوجات الشهداء على حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية (على سبيل المثال: الملكية، السيطرة على الموارد المالية، الحضانة، وغيرها)
دعم الاسيرات الفلسطينيات	• توفير المساعدة والمتابعة القانونية والاجتماعية للاسيرات • تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للاسيرات اللواتي خرجن من الاعتقال. • التنسيق مع القطاع العام والخاص والجمعيات الاهلية لايجاد فرص عمل لهن.
تفعيل اليات المساءلة الدولية والاقليمية الخاصة بحماية النساء من العنف	• الاستمرار في اعداد التقارير الدولية ورفعها الى اللجان المختصة ومتابعتها • تمكين كوادر في المؤسسات الحكومية لاعداد التقارير الرسمية وغير الحكومية على اليات اعداد وتقديم تقارير الظل • تفعيل المرصد الخاص بالقرار الامي 1325 لجمع البيانات ليصبح رافدا للبيانات الضرورية لانتاج المعرفة والسياسات الخاصة بحماية النساء. • المشاركة الفاعلة والمتابعة في اللجان والمنظمات الدولية المختصة مثل لجنة سيداو، 1325، لجنة المرأة، جامعة الدول العربية،ألخ..

الاولوية الثانية : تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين ورفض العنف الممارس على النساء

المؤشر العام : زيادة في مشاركة جميع الفئات المجتمعية المناهضة العنف ضد النساء

اجندة السياسات الوطنية	اجندة التنمية المستدامة
السياسة الوطنية التاسعة (المساءلة والشفافية) الخاصة بادماج النوع الاجتماعي في سياسات الحكومة وموازنتها	الهدف الثاني : الصحة الجيده والرفاه ، الهدف الثالث : التعليم الجيد،

الوقاية من العنف من الاليات الهامة في القضاء عليه. وهذا يتطلب العمل على مستويات مختلفة منها المجتمعية او المؤسساتية او الفردية. ان التدخل في المستويات الثلاث تساهم بشكل شمولي الى الحد من العنف. وبما ان العنف يقوم على اساس القوى غير المتكافئة ما بين الجنسين، من الضرورة الشمولية في برامج التوعية بحيث تتجه الى كلا الجنسين واشراك الجميع في عملية الوقاية من العنف ضد النساء. من الضرورة ان يعتمد العمل الوقائي على ان قضية العنف ضد النساء هي قضية مجتمعية وليست نسوية فقط.

التدخل	محاور العمل
ادماج التوجه الحقوقي في سياسات الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لمناهضة العنف ضد النساء	• تطوير معايير تناول الخبر الخاص بقضايا العنف ضد النساء بحيث تضمن السرية والحماية لهن. • تشكيل لجان شبابية (ذكورا واناثا) لتفعيل وسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسائل مناهضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء • خلق برامج مستدامة حول العنف في وسائل الاعلام الرسمية وغير الرسمية • استمرار بناء القدرات بشكل ممنهج للاعلاميين والاعلاميات حول حقوق الانسان والعنف ضد النساء • فحص الاحتياج للقضايا ذات الاولوية في العنف والعمل على تسليط الضوء عليها خلال فترة زمنية محددة • تطوير مساقات حول العنف ضد النساء في دوائر الاعلام في المعاهد والجامعات
إشراك الفتيان والشباب ليصبحوا وكلاء للتغيير	• تطوير القدرات والمعرفة للشباب والفتيان على حقوق النساء والعنف ليصبحوا وكلاء للتغيير • تفعيل مشاركة الشباب في الجمعيات والمؤسسات القاعدية • دعم مبادرات الشباب والفتيان الخاصة في مناهضة العنف ضد النساء • تطوير برامج العمل التطوعي في مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي • ادماج مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة العنف في المخيمات الصيفية والتعليم اللامنهجي
إدراج المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء في المؤسسات التعليمية والصحية والامن	• مراجعة وتطوير الادلة الموجودة (صحة المراهقة، دليل المعلمين ، الصحة الانجابية)وتعديلها بناء على الفئات العمرية في المؤسسة التعليمية • بلورة الصحة الانجابية والجنسية بمفهومها الشمولي الحقوقي في متطلبات المعاهد والجامعات • بناء قدرات المعلمين/ات والمرشدين/ات الاجتماعيين ، التثقيف الصحي ، أفراد الشرطة المجتمعية على حقوق الانسان وحقوق النساء • برامج توعية مستدامة للطلبة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في المستويات التعليمية المختلفة • الاستثمار في مجالس الطلبة في المؤسسات التعليمية من خلال بناء قدراتهم حول العنف ضد النساء والعنف المبني على النوع الاجتماعي ليصبحوا وكلاء للتغيير والتحفيز لغيرهم من الطلبة. • تطوير مساقات حول العنف ضد النساء في جامعة الاستقلال الامنية
التوعية بالعنف الالكتروني في المدارس والجامعات والاندية الشبابية والمخيمات الصيفية	• تسليط الضوء على العنف الالكتروني من خلال وسائل الاعلام • التنسيق مع وزارة التربية والتعليم لعقد جلسات مستمرة توعوية حول الموضوع لجميع الفئات • التوعية حول العنف الالكتروني ووسائل الحماية في الاندية الشبابية والمخيمات الصيفية • برامج توعوية للاهل (اباء وامهات) حول العنف الالكتروني وادوات التعامل
خلق بيئة مناهضة للعنف ضد النساء في المؤسسات الدينية	• توجيه برامج توعوية لائمة المساجد والواعظات ورجال الدين في المؤسسات الكنسية حول العنف ضد النساء • تطوير نشرات تقيفية في المحاكم الشرعية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي وعلى النساء بشكل خاص. • توعية الطواقم العاملة في الارشاد الاسري في المحاكم الشرعية حول حقوق النساء
انتاج المعرفة حول العنف ضد النساء مع التركيز على المناطق المهمشة (مناطق ج، القدس الشرقية والمخيمات، التجمعات البدوية)	• عقد دراسات معمقة في المناطق المهمشة حول العنف ضد النساء • نشر الدراسات من خلال وسائل الاعلام المختلفة • عقد دراسات تقيمية في مناطق مستهدفة من قبل المؤسسات لقياس اثر التدخلات على توجهات ومعتقدات الفئات المستهدفة • اجراء مسح العنف المبني على النوع الاجتماعي للعام 2026 • تغذية المرصد الوطني للعنف المبني على النوع الاجتماعي بالبيانات بشكل منتظم ونشر تقارير تحليلية سنوية .

الاولوية الثالثة: دعم اليات الحماية للنساء ضحايا العنف والكشف عن حالات العنف

المؤشر العام : خدمات الحماية في كل من قطاع الصحة، وحدات حماية الاسرة، الارشاد والنيابة مستجيبة لكافة انواع العنف ضد النساء

اجندة السياسات الوطنية	اجندة التنمية المستدامة
السياسة الوطنية الثامنة: الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين، السياسة الوطنية التاسعة (المساءلة والشفافية) الخاصة بادماج النوع الاجتماعي في سياسات الحكومة وموزانتها، السياسة الوطنية الثانية عشر: توفير فرص عمل لائقة للجميع. الاولوية الوطنية السابعة: العدالة الاجتماعية وسيادة القانون. الاولوية الوطنية التاسعة: رعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة للجميع	الهدف الاول : القضاء على الفقر الهدف الثالث : الصحة الجيدة والرفاه الهدف الخامس المساواة بين الجنسين الهدف الثامن: العمل اللائق

على الرغم من التوجه الحكومي لتطوير الخدمات الضرورية لحماية النساء من العنف، الا انها ما زالت محدودة وغير شمولية لجميع الفئات. على سبيل المثال ما زالت النساء ذوات الاعاقة والنساء كبيرات السن مهمشات . كما تتركز الخدمات في المدن مما خلق عدم توازن ومساواة في توزيع الخدمات بين المدن والارياف والمخيمات والتجمعات البدوية. ومع استمرار الاحتلال الاسرائيلي وما يرتكبه من انتهاكات واجتياحات مستمرة بحق الشعب الفلسطيني خاصة في المناطق الاكثر التماسا مع المستوطنات الاسرائيلية ، اضافة الى انتشار الجائحة كوفيد-19 ، ساهمت في وضع النساء ضمن دائرة العنف المضاعف. ان الاجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومة في كلا الحالتين (الاحتلال والصحي) اظهرت انها الاستجابة لاحتياجات النساء محدودة .

التدخل	محاور العمل
تمكين المؤسسات النسوية القاعدية وتوفير الدعم الفني لها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مع اعطاء اولوية للمناطق الاكثر تهميشا في توفر الخدمات	• بناء قدرات المؤسسات القاعدية في المناطق المهمشة بحيث تقدم خدمات الكشف عن العنف والارشاد والمساعدة القانونية للنساء ضحايا العنف (على ان تشمل جميع الفئات) • تشكيل لجان ضاغطة ورقابة على الاجراءات والسياسات الوطنية لمناهضة العنف • توفير الخدمة الشمولية لضحايا العنف في المناطق الاكثر تهميشا
تطوير اجراءات الكشف عن حالات العنف في العيادات الصحية الاولية والثانوية والمؤسسات التعليمية	• بناء قدرات الطواقم العاملة في القطاع الصحي عن حالات العنف والكشف عنها • تطوير قدرات المرشدين والمرشدات والمعلمين والمعلمات في المؤسسات التعليمية على الكشف عن حالات العنف
تفعيل الخط الامن في وحدات حماية الاسرة والخطط 911 وتطوير خطة ترويج له	• تطوير قدرات العاملات على الخط الامن في وحدات حماية الاسرة والدفاع المدني والهلال الاحمر • تطوير اليات التوثيق والاجراءات الخاصة بالخط الامن • توفير الموازنة لضمان فعالية الخط الامن واستدامته
تطوير نوعية الخدمات الصحية والشرطية والقضائية والاجتماعية لضحايا العنف على ان تشمل اليات التعامل مع جميع الفئات من النساء المعنفات	• تقييم الخدمات المقدمة في القطاع القضائي والاجتماعي والصحي • بناء قدرات الطواقم للتعامل مع النساء ذوات الاعاقة ضحايا العنف • توفير لغة الاشارة في القطاع الشرطي والصحي • تقييم الاستجابة للسرية وسلامة وامن النساء المعنفات • توحيد اليات التعامل مع حالات العنف الخاص بالاخصائيات/الاخصائيين العاملين/الات في قضايا العنف • تطوير وتوحيد الاجراءات في جميع وحدات حماية الاسرة ونيابة الاسرة • توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة في وحدات حماية الاسرة من العنف ونيابة الاسرة • تدريب أطباء وطبيبات الطب الشرعي على اليات التعامل مع حالات العنف وخاصة مع الاطفال والنساء ذوات الاعاقة • تقييم دوري لدراسة الحالة وتطوير الاجراءات الخاصة بها • تطوير بناء قدرات الطواقم العاملة في حماية النساء بشكل مستمر ومستدام.

تطوير نوعية الخدمات في مراكز الامان	• تطوير اجراءات موحدة لجميع بيوت الامان • توفير الاحتياجات الاساسية للنساء المعنفات واطفالهن (ملابس، ادوية، مواد صحية،العاب، الخ) • تطوير البنية التحتية في مراكز الحماية بما يتوافق مع ضمان الحق في الحصول على الخدمة بكرامة وبما يتلاءم مع جميع الفئات من النساء • دعم وتحسين نوعية الخدمات الارشادية والقانونية والنفسية التي تقدم للنساء المعنفات • تطوير اليات اعادة الادماج للنساء المعنفات (التمكين في العمل، التحصيل الاكاديمي، التدريب المهني)
تطوير اليات ادارة الحالات الخطرة بناء على نظام مراكز الامان	• تقوية الطواقم المختصة في تقصي المعلومات عن الحالة وتطوير التقارير الصادرة • تمكين الفريق الفني من قبل اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف المختص بمتابعة الحالات الخطرة على التقييم وفحص شدة الخطورة وتوحيد المفاهيم بين جميع الاطراف العاملة • توحيد منهج بناء القدرات على اليات بناء ملف الحالة بين الطواقم ذات الصلة المباشرة(الصحة، التنمية الاجتماعية، حماية الاسرة، نيابة الاسرة، الطب الشرعي) • توحيد اليات تطوير خطة التدخل الفردية بين الاطراف ذات الاختصاص.
تطوير نظام خدماتي للطفلات ضحايا العنف في كل من القطاع الصحي والشرطي والنيابة والتنمية الاجتماعية	• تمكين شبكة حماية الطفولة وتوفير الدعم الفني اللازم • بناء قدرات لاخصائيات والاخصائيين الاجتماعيين حول التعامل مع الطفلات ضحايا العنف • توفير الاحتياجات الاساسية وبناء على الاحتياجات الفعلية للاطفال النساء ضحايا العنف في وحدات حماية الاسرة ومراكز الامان • بناء قدرات نيابة الاسرة متخصص حول التعامل مع قضايا الاطفال ضحايا العنف
ضمان فعالية المرصد الوطني للعنف المبني على النوع الاجتماعي في المؤسسات العاملة في قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي	• اجراءات واضحة لعمل المرصد الوطني • تعميم الاجراءات على المؤسسات العاملة في قضايا العنف • بناء قدرات الطواقم العاملة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على الاجراءات واليات التوثيق الخاصة بالمرصد الوطني • المتابعة والرصد للبيانات الصادرة من المرصد الوطني ووضع السياسات والخطط المبنية على نتائج المرصد
تطوير الاليات الضرورية لحماية النساء من العنف في فترة الازمات	• تطوير اجراءات ارشادية حول التعامل مع حالات العنف في فترة الازمات والطوارئ على ان تراعي النساء ذوات الاعاقة والفئة العمرية بحيث تضمن الاستجابة الفورية والرعاية لضحايا العنف • بناء قدرات الطواقم العاملة في قضايا العنف في فترة الازمات على ان تراعي الفئة العمرية والاعاقة • تبني موازنة حساسة للنوع الاجتماعي في خطة الطوارئ الوطنية • تهيئة البنية التحتية للملاجئ بحيث تراعي امن وحماية النساء
التمكين الذاتي والاقتصادي للنساء ضحايا العنف والناجيات من العنف	• تطوير برامج مستدامة حول الإدارة الذاتية والاندماج الاجتماعي في الحياة اليومية • تطوير برامج التمكين الاقتصادي بما يتواءم مع احتياجات ومهارات والفئة العمرية للناجيات من العنف من خلال التنسيق مع القطاع الخاص لخلق فرص عمل للناجيات من العنف وضمن معايير تضمن حقوق النساء . • التنسيق مع صندوق التشغيل لوضع معايير معتمدة لتشغيل النساء ضحايا العنف (مع الاهتمام بالنساء من ذوات الاعاقة) • توفير الموارد المالية والبشرية االلازمة في اعادة الادماج • تفعيل لجان الرقابة في وزارة العمل وتمكينها على العنف ضد النساء في مكان العمل (الرسمي وغير الرسمي)

تحسين وتطوير الخدمات الخاصة بقضايا العنف ضد النساء في محافظة القدس والتجمعات البدوية ومناطق ج وقطاع غزة والمخيمات	• مسح للخدمات المقدمة في نطاق الحماية للنساء المعنفات في كل من محافظة القدس والتجمعات البدوية و قطاع غزة المخيمات(غياب الدراسات المعمقة بناء على المنطقة الجغرافية) • دعم نظام التحويل الخاص بالمؤسسات العاملة في محافظة القدس وفي قطاع غزة • الدعم الفني لمراكز الحماية التي انشئت في المراكز الصحية في القدس وفي قطاع غزة • ادماج العنف المبني على النوع الاجتماعي في خطط محافظة القدس • دعم / انشاء شبكات حماية للنساء المعنفات

الاولوية الرابعة: تعزيز استجابة الأنظمة القانونية والعدالة لقضايا العنف ضد النساء

المؤشر العام: قوانين وتعديلات قانونية مستجيبة لمناهضة العنف ضد النساء

اجندة السياسات الوطنية	اجندة التنمية المستدامة
الاولوية العدالة الاجتماعية وسيادة القانون	الهدف الخامس المساواة بين الجنسين

يعتبر الاطار القانون من الاليات الهامة في مناهضة العنف ضد النساء. وتزداد الاهمية في ظل سيادة ثقافة ابوية تساهم في ممارسة العنف ضد النساء والذي يزداد في ظل انعدام الامن الانساني ضمن الواقع السياسي المعاش.

التدخل	محاور العمل
اقرار قانون حماية الاسرة من العنف وقانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة واجراء التعديلات الضرورية على قانون العقوبات والاحوال الشخصية التي تضمن الحد من العنف ضد النساء	• التنسيق والتشبيك مع المؤسسات العاملة بقضايا العنف للضغط ولاسراع في المصادقة على قانون حماية الاسرة وقانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة • تطوير اللوائح الداخلية للقانونين • اقرار الموازنة اللازمة لتنفيذ القانونين • استمرار العمل على مسودة قانون العقوبات وضمان تطويره بما يحقق الحماية للنساء من العنف دون تمييز. • العمل على اجراء التعديلات الضرورية في قانون الاحوال الشخصية والتي تعزز من حماية النساء من العنف
تفعيل المساعدة القانونية للنساء ضحايا العنف	• مأسسة المساعدة القانونية المتخصصة في حالات العنف ضد النساء • تدريب الطواقم العاملة في المساعدة القانونية على العنف ضد النساء • توعية النساء باليات المساعدة القانونية • تمكين العيادات القانونية المتنقلة وضمان وصولها الى المناطق الاكثر تهميشا
تطوير منهجيات اعادة التأهيل في مراكز الاعتقال للمعتدين	• تطوير منهجيات موحدة حول اعادة التأهيل للمعتدين يتم اعتمادها في جميع مراكز الاصلاح والتأهيل • بناء قدرات الجهاز الشرطي حول المنهجيات المعدة
تقوية مهارات المحامين والمحاميات في الدفاع عن حقوق النساء و ضحايا العنف	• برنامج بناء قدرات منتظم في نقابة المحامين حول العنف ضد النساء • تطوير دليل تعليمي عن الحماية من العنف يعتمد في نقابة المحامين ليكون متطلبا اساسيا مرفقا بطلبات الالتحاق للمحامين والمحاميات في النقابة (مثل التحرش الجنسي وحقوق المرأة والطفل) • ادماج المحامين والمحاميات في الخطط الاعلامية للتوعية بالحقوق اللازمة لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي
تطوير اوراق سياساتية لدعم قرارات قانونية او اجراءات لمنع العنف	• تطوير وثيقة قانونية حول السرية والخصوصية تعتمد من قبل جميع الشركاء • رصد القضايا الطارئة والاولويات التي تحتاج الى تدخل سياساتي و اجرائي

الاولوية الخامسة: تقوية العلاقة ما بين الشركاء ذات الصلة

المؤشر العام: فعالية التنسيق والتشبيك والتعاون بين الشركاء العاملين في مجال مناهضة العنف

اجندة السياسات الوطنية	اجندة التنمية المستدامة
السياسة الوطنية الثامنة: الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين (التدخل : تطوير استراتيجية تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء وبالتركيز على المناطق المهمشة لا سيما المسماة ج والقدس الشرقية. التدخل: تعزيز الشراكة والتكاملية في تقديم الخدمت مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص	الهدف 17: عقد الشركات لتحقيق الاهداف

الوقاية والحماية من العنف تتطلب جهودا مكثفة من جميع الاطراف، وهذا ما شددت عليه اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المراة واتفاقية اسطنبول. الحاجة إلى تنسيق الإجراءات وتنفيذها من خلال التعاون بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، والتي تلعب دورًا في منع ومكافحة العنف ضد النساء (المادة 7 ، الفقرة 2). وبشكل أكثر تحديدًا ، تتطلب الاتفاقية أنه عند تقديم الدعم للضحايا والشهود ، يجب على جميع الأطراف توفير تعاون فعال بين جميع وكالات الدولة ذات الصلة ، بما في ذلك القضاء والمدعين العامين ووكالات إنفاذ القانون والسلطات المحلية والإقليمية وكذلك المنظمات غير الحكومية (المادة 18 ، الفقرة 2). كما تعترف بعمل وخبرات المنظمات غير الحكومية في هذا المجال لذا من الضرورة على الأطراف التعاون بشكل فعال (المادة 9).

التدخل	محاور العمل
القادة وصناع السياسات على مختلف المستويات وقادة المجتمع يدينون عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء ويتخذون إجراءات لمنعه والاستجابة له.	- استهداف القادة الرئيسيين المؤثرين وصانعي السياسات على جميع المستويات - أصحاب المصلحة على المستوى الوطني والمجتمعي بما في ذلك القادة السياسيون والدينيون في جميع المجتمعات وخاصة المهمشة - توفير المنصات للقادة وواضعي السياسات للإدلاء ببيانات عامة لدعم إنهاء العنف ضد النساء
دعم تطبيق نظام التحويل بين المؤسسات الشريكة	- استمرار تطوير القدرات المكثفة للطواقم العاملة في قضايا العنف ضد النساء - تطوير اليات الرقابة والتتقييم الخاص بتنفيذ نظام التحويل
تطوير اجراءات التنسيق المحلية والاقليمية والدولية في دعم برامج العنف ضد النساء	- تطوير اليات رصد التدخلات من المؤسسات الدولية الداعمة المختلفة - تطوير برنامج الكتروني لرصد هذه التدخلات وتوجيهها منعا للتكرار وضمان جودة الخدمات المقدمة - تفعيل كل من اللجان الاستشارية والتنسيقية التي تشكلت بقرار وزاري. - تقديم الدعم الفني لوحدات النوع الاجتماعي وتفعيل دورهم في المساءلة والتقييم لاداء الحكومة في ادماج النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات الوطنية - تفعيل دور تواصل (ائتلاف من مؤسسات قاعدية) في مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي - المتابعة والتنسيق مع منظمة المرأة العربية وجامعة الدول العربية والتعاون الاسلامي لتسليط الضوء على العنف ضد النساء سواء من الاحتلال الاسرائيلي او المحلي.

الفصل الخامس : المتابعة والرصد والتقييم للاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف

تعتبر عملية التقييم والرصد من الاسس الهامة لضمان فعالية تطبيق الاستراتيجية. وهي تتمثل في العملية المنهجية لجمع المعلومات وتحليلها واستخدامها لتتبع تقدم البرامج والتدخلات من قبل الشركاء للمساهمة نحو تحقيق نظرية التغيير المرجوه. وبالتالي تساهم نتائج عملية التقييم في توجيه صناع القرار لاتخاذ التدخلا اللازمة للحد من العنف.

ما زالت مرحلة التقييم والمتابعة من القضايا غير الفعالة لقياس نتائج الاستراتيجية الوطنية الاولى لمناهضة العنف ضد النساء. ومن أبرز نقاط الضعف التي ظهرت عند تحليل المؤشرات الخاصة به في الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف 2012-2019هي الاتي:

- غياب اليات التوثيق الموحدة لرصد العنف
- ضعف المتابعة والتقييم المرحلي في العمل على مناهضة العنف في جميع المستويات : الوقاية، الحماية ، التمكين والمساءلة (مثل التقارير الدورية ، قصص نجاح، ..)
- غياب اليات المساءلة الخاصة بالعمل على مناهضة العنف
- غياب اليات المتابعة في تنفيذ القرار الوزاري الخاص بتبني الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

التوجه العام للتقييم والمتابعة والمساءلة:

هي مرحلة أساسية في مراحل التخطيط الفعال من اجل البناء والتطوير على نتائج التقييم المستمر. من الضرورة التركيز في عملية التقييم على المحاور التالية:

الملائمة	• توافق التدخلات مع الاحتياجات الحقيقية للنساء وافتيات والاولويات • التوافق مع المعايير القانونية
الفعالية	• توفر البيئة التمكينية • تغير الأعراف والمواقف الاجتماعية • الخدمات المتاحة والتي يمكن الوصول إليها وذات الجودة • نتائج غير متوقعة • العوامل التي تؤثر على النتائج • استراتيجيات التنفيذ
التأثير	• التقدم نحو الهدف العام للاستراتيجية لمناهضة العنف • التمكين • علاقات القوة
الاستدامة	• إمكانية الحفاظ على النتائج • استدامة مشاركة منظمات المجتمع المدني • التكرار للممارسات الناجحة
الكفاءة	• تخصيص الموارد • القيادة والإدارة الفاعلة

منهجية العمل للتقييم والمتابعة:

تعتمد منهجية التقييم على منهج حقوق الانسان وحقوق المرأة و. ومن اجل المتابعة لقياس المراحل الخمس، فان المصادر التالية تعتبر ذات اولوية واساسية لمأسستها والعمل عليها خلال العام الاول من تنفيذ الاستراتيجية :

1. انتاج المعرفة : وتتم من خلال مصدرين: المرصد الوطني لتوثيق الحالات والمرصد الخاص في القرار 1325 من اجل تأسيس خط الاساس ، للاستناد اليه في عملية المقارنة في المراحل المختلفة. والمصدر الثاني الدراسات النوعية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء ، والتي تعطي بعدا اعمق في تتبع مسيرة العمل والتغيير الذي قد يطرأ - الايجابي او السلبي- خلال العمل. هذه القضية هامة في تحديد قصص النجاح والفجوات والاسباب الكامنة في نقاط الضعف.

2. تقييم الموارد البشرية : تعتبر الموارد البشرية الممكنة في مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي والنساء بناء على الفئة العمرية، الاعاقة، من العناصر الهامة في ضمان فعالية التدخلات والوصول الى الهدف العام.

منهجية العمل على قياس كفاءة الموارد البشرية واستدامتها :

أ. تطوير استمارات قياس للتدريبات التي تعقد للكوادر تتلائم مع جهة الاختصاص. تهدف الى قياس الاثر ما قبل التدريبات وما بعدها ، لتصبح قاعدة اساس للبناء عليها بناء على الاحتياجات والاولويات ونقاط الضعف والقوة.
ب. الخطط السنوية الخاصة بتمكين الكوادر البشرية في المؤسسات العاملة على مناهضة العنف
ت. التقارير الدورية المتعلقة بتمكين الموارد البشرية، والتي تساعد في تحديد قصص النجاح والبناء عليها، وتطوير القيادات المحلية اللازمة لدعم العمل على مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي .
ث. التدريب للكوادر في المؤسسات المختلفة على اليات توثيق الحالات وقصص النجاح

3. الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية :

أ. التنسيق مع دوائر المالية في الوزارات ذات الاختصاص حول الميزانية المخصصة لتنفيذ الاستراتيجية
ب. التنسيق والمتابعة مع دوائر التخطيط في الوزارات ذات العلاقة

4. اعداد التقارير السنوية : طبيعة العمل على مناهضة العنف تتطلب فترة زمنية لاحداث التغيير، وبالتالي من المقترح اعداد تقارير سنوية تظهر التدخلات التي عقدت بارتباطها بالاولوية . يعتمد التقرير الية التحليل، بحيث يشمل تحديد خط الاساس من البيانات المتوفرة والدراسات ، والتقارير الخاصة بالموارد البشرية والمالية . من الضرورة ان يشمل التقرير السنوي المحاور الخمس في الجدول اعلاه : الملائمة، الفعالية،التاثير، الاستدامة والكفاءة.

الية العمل على التقييم والمتابعة:

ان الجهة الاولى المسؤولة عن ادارة ومتابعة التقييم هي وزارة شؤون المرأة بالشراكه مع اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد النساء . ويمكن تحديد الشركاء والادوار كما يلي:

وزارة شؤون المرأة

تعتبر الجهة الاولى ذات الاختصاص والمسؤولة على ادماج النوع الاجتماعي على المستوى الوطني ومن ضمنها السياسات والاجراءات الوطنية التي تساهم في الحد من العنف ضد النساء.

تكمن مسؤولية وزارة شؤون المرأة بالاتي :

1. تفعيل المرصد الوطني لتوثيق حالات العنف
2. تطوير قدرات وتمكين الطاقم المختص بالرصد والمتابعة والتقييم بما يتوافق مع منهجية عمل التقييم المقترحة في وثيقة الاستراتيجية
3. اعداد التقارير بناء على نتائج المرصد الوطني والتوصيات والسياسات الضرورية ورفعها الى اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد النساء.
4. متابعة وحدات النوع الاجتماعي في جميع المؤسسات الرسمية لادماج النوع الاجتماعي في الخطط الرسمية ومن ضمنها ادماج الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء . وتطوير قدرات الطواقم فيها على كتابة التقرير الدورية .
5. المتابعة والتنسيق المستمر مع اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد النساء ومتابعة الانجاز للخطة الاستراتيجية لمناهضة العنف ضد النساء
6. تفعيل الموازنة المستجيبة للنوع الاجتماعي

اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد النساء

المهمة الأولى: تنسيب السياسات والتشريعات اللازم تعديلها وتطويرها لحماية المرأة الى مجلس الوزراء

تعمل اللجنة في اطار هذه المهمة على تحديد وتطوير المفاهيم لأهميتها في دراسة البيانات وتنفيذ المسوح وتحليل الواقع، بالإضافة الى اهميتها في تطوير السياسات وصياغة القوانين، مع الاشارة الى دراسة كافة السياسات والتشريعات والموافقة عليها قبل تنسيبها لمجلس الوزراء.

المهمة الثانية: تحديد قضايا التغيير

تعمل اللجنة في اطار هذه المهمة على تطوير الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء وتحديثها، واقرار الخطط التنفيذية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية، اقرار المشاريع، ضمان ادماجها في الموازنة العامة، واقرار نظام المتابعة والتقييم، واقرار التقارير الوطنية الخاصة بالعنف، وتشكيل اللجان المتخصصة، والموافقة على مؤشرات مسح العنف ضد المرأة.

المهمة الثالثة: التنسيق والتعاون الدولي والاقليمي في مجال مناهضة العنف ضد المرأة

عقد الاجتماعات مع مجموعة النوع الاجتماعي في اللاكس لتوضيح قضايا العنف اللازمة، وحضور الاجتماعات الدولية والمحلية ذات العلاقة بتخصص المؤسسة لعكس التوجهات الوطنية في الرؤيا الدولية، والتنسيق لعدم تكرار تنفيذ المشاريع الغير مقصود لنفس الفئة المستهدفة.

المهمة الرابعة: تحسين وتطوير آليات العمل

في هذه المهمة تتابع اللجنة المؤسسات العاملة على العنف ضد النساء وتتأكد من فعاليتها، وعدم تكرار عملها، عدا عن اقتراحها لإنشاء بيوت الأمان، ومتابعة الحالات الحرجة جداً، ومتابعة عمل المرصد الوطني للعنف والتأكيد على توفير الرقم الوطني من خلاله، ومتابعة فعالية نظام التحويل

منتدى مناهضة العنف ضد النساء

1. التنسيق مع المؤسسات النسوية التي تقدم الخدمات المباشرة للنساء المعنفات والناجيات لتبني وادماج التدخلات الواردة في الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف
2. تزويد المرصد الوطني بالبيانات الخاصة بحالات العنف واي دراسات ذات علاقة
3. رفع التوصيات ذات الاولوية للعمل عليها الى اللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء
4. تفعيل وتنظيم العمل على محور الوقاية من العنف
5. الضغط والمناصرة بما يتعلق بالقضايا الخاصة بمناهضة العنف ضد النساء
6. مأسسة نظام التحويل في المؤسسات النسوية التي تقدم خدمات الحماية للنساء المعنفات

ملحق رقم (1): الشراكة التقاطعية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء:

الاولوية الاولى : تعزيز اليات الحماية الدولية والاقليمية والمحلية لحماية النساء من العنف الممارس ضدهن من الاحتلال الاسرائيلي

التدخل	الجهة المسؤولة	الاستراتيجية التقاطعية
1.1. بناء قدرات المؤسسات القاعدية في الضفة الغربية وقطاع غزة في مجال التوثيق لانتهاكات الاحتلال الاسرائيلي بناء على معايير القانون الانساني الدولي ومعايير حقوق الانسان		
1.1.1 العمل على بلورة ادلة تدريبية للمؤسسات القاعدية حول اليات التوثيق من منظور نسوي واهميتها في رفع صوت النساء في المنابر الدولية	وزارة شؤون المرأة بالشراكة مع الائتلاف الوطني للقرار 1325	الخطة الوطنية للقرار الامي 1325: النتيجة رقم 2.2 من بند المساءلة: حشد الدعم الدولي والاقليمي لمساءلة الاحتلال الاسرائيلي عن انتهاكاته لحقوق المرأة الفلسطينية المُخرج رقم 2.2.1: أجسامُ وأنظِمةُ الأُممِ المُتَّحِدةِ المُختلفةِ لديها معرفةٌ واضحةٌ بأثرِ الاحتلال على وضع المرأةِ الفلسطينيّة . المُخرج رقم 2.2.2: الدولُ الأعضاءُ لديها معرفةٌ واضحةٌ بأثرِ الاحتلالِ على وضع المرأةِ الفلسطينية
1.1.2 العمل على تدريب ومأسسة شبكات كوادر نسوية وشبابية عليها	الائتلاف الوطني للقرار 1325	الخطة الوطنية للقرار الامي 1325: النتيجة 1.1: تعزيزُ سُبلِ وصولِ النّساءِ والفتياتِ الى خدماتِ الوقاية من أثرِ الاحتلال والنّزاع ومن جميع أشكالِ العُنف ، بما في ذلك العنفُ القائم على النّوع الاجتماعي والعنفُ الجنسي النتيجة 1.2: تمكينُ النّساءِ والفتياتِ من الوصولِ الى خدماتِ الحمايةِ من كافةِ أشكالِ العُنفِ القائمِ على النّوع الاجتماعي خاصةً المترتّبةَ على مُمارساتِ الاحتلال
تمكين النساء والفتيات الناجيات من عنف الاحتلال الاسرائيلي والنساء المتضررات (زوجات الاسرى والشهداء)		
1.1.3 العمل مع المؤسسات التى تقدم الارشاد النفسى الاجتماعى وتشكيل لجنة للمتابعة والتحويل للنساء اللواتى يتعرضن لعنف مباشر من قبل الاحتلال الاسرائيلى.	الائتلاف الوطني للقرار 1325، شبكة تواصل	الخطة الوطنية للقرار الامي 1325: النتيجة 1.1: تعزيزُ سُبلِ وصولِ النّساءِ والفتياتِ الى خدماتِ الوقاية من أثرِ الاحتلال والنّزاع ومن جميع أشكالِ العُنف ، بما في ذلك العنفُ القائم على النّوع الاجتماعي والعنفُ الجنسي النتيجة 1.2: تمكينُ النّساءِ والفتياتِ من الوصولِ الى خدماتِ الحمايةِ من كافةِ أشكالِ العُنفِ القائمِ على النّوع الاجتماعي خاصةً المترتّبةَ على مُمارساتِ الاحتلال
1.1.4 العمل مع مؤسسات ومراكز التدريب المهنى لتوفير فرص تدريبية للنساء اللواتى يتعرضن بشكل مباشر وغير مباشر من الاحتلال في المجالات التى تتوافق مع اهتمامهن.	وزارة شؤون المرأة ، وزارة العمل	الخطة الوطنية للقرار الامي 1325: النتيجة 1.1: تعزيزُ سُبلِ وصولِ النّساءِ والفتياتِ الى خدماتِ الوقاية من أثرِ الاحتلال والنّزاع ومن جميع أشكالِ العُنف ، بما في ذلك العنفُ القائم على النّوع الاجتماعي والعنفُ الجنسي النتيجة 1.2: تمكينُ النّساءِ والفتياتِ من الوصولِ الى خدماتِ الحمايةِ من كافةِ أشكالِ العُنفِ القائمِ على النّوع الاجتماعي خاصةً المترتّبةَ على مُمارساتِ الاحتلال
1.1.5 تمكين النساء زوجات الاسرى وزوجات الشهداء على حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية (على سبيل	وزراة التنمية الاجتماعية، وزارة الاسرى، مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات النسوية	الخطة الوطنية للقرار الامي 1325: النتيجة 1.1: تعزيزُ سُبلِ وصولِ النّساءِ والفتياتِ الى خدماتِ الوقاية من أثرِ الاحتلال والنّزاع ومن جميع أشكالِ العُنف ، بما في ذلك العنفُ القائم على النّوع الاجتماعي والعنفُ الجنسي

المثال: الملكية، السيطرة على الموارد المالية، الحضانة، وغيرها)		النتيجة 1.2: تمكينُ النّساءِ والفتياتِ من الوصولِ الى خدماتِ الحمايةِ من كافةِ أشكالِ العُنفِ القائمِ على النّوع الاجتماعي خاصةً المترتّبةَ على مُمارساتِ الاحتلال
1.2.دعم الاسيرات الفلسطينيات		
1.2.1 توفير المساعدة والمتابعة القانونية والاجتماعية للاسيرات	وزارة الاسرى، وزارة شوؤن المرأة، المؤسسات الحقوقية والمؤسسات النسوية	الخطة الوطنية للقرار الامني 1325: النتيجة 1.1: تعزيزُ سُبلِ وصولِ النّساءِ والفتياتِ الى خدماتِ الوقاية من أثرِ الاحتلال والنّزاع ومن جميع أشكالِ العُنف ، بما في ذلك العنفُ القائم على النّوع الاجتماعي والعنفُ الجنسي النتيجة 1.2: تمكينُ النّساءِ والفتياتِ من الوصولِ الى خدماتِ الحمايةِ من كافةِ أشكالِ العُنفِ القائمِ على النّوع الاجتماعي خاصةً المترتّبةَ على مُمارساتِ الاحتلال
1.2.3 تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للاسيرات اللواتي خرجن من الاعتقال.	المؤسسات النسوية	الخطة الوطنية للقرار الامني 1325: النتيجة 1.1: تعزيزُ سُبلِ وصولِ النّساءِ والفتياتِ الى خدماتِ الوقاية من أثرِ الاحتلال والنّزاع ومن جميع أشكالِ العُنف ، بما في ذلك العنفُ القائم على النّوع الاجتماعي والعنفُ الجنسي النتيجة 1.2: تمكينُ النّساءِ والفتياتِ من الوصولِ الى خدماتِ الحمايةِ من كافةِ أشكالِ العُنفِ القائمِ على النّوع الاجتماعي خاصةً المترتّبةَ على مُمارساتِ الاحتلال
1.2.4التنسيق مع القطاع العام والخاص والجمعيات الاهلية لايجاد فرص عمل لهن.	وزارة شؤون المرأة، وزارة العمل ، المؤسسات النسوية والحقوقية	الخطة الوطنية للقرار الامني 1325: النتيجة 1.1: تعزيزُ سُبلِ وصولِ النّساءِ والفتياتِ الى خدماتِ الوقاية من أثرِ الاحتلال والنّزاع ومن جميع أشكالِ العُنف ، بما في ذلك العنفُ القائم على النّوع الاجتماعي والعنفُ الجنسي النتيجة 1.2: تمكينُ النّساءِ والفتياتِ من الوصولِ الى خدماتِ الحمايةِ من كافةِ أشكالِ العُنفِ القائمِ على النّوع الاجتماعي خاصةً المترتّبةَ على مُمارساتِ الاحتلال
1.3.تفعيل اليات المساءلة الدولية والاقليمية الخاصة بحماية النساء من العنف		
1.3.1 الاستمرار في اعداد التقارير الدولية ورفعها الى اللجان المختصة ومتابعتها	وزارة شؤون المرة، وزارة الخارجية، الإئتلاف النسوي الأهلي الفلسطيني لتطبيق إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الائتلاف الوطني لتطبيق القرار 1325	الخطة الوطنية للقرار الامني 1325: النتيجة رقم 2.2 من بند المساءلة: حشد الدعم الدولي والاقليمي لمساءلة الاحتلال الاسرائيلي عن انتهاكاته لحقوق المرأة الفلسطينية المُخرج رقم 2.2.1: أجسامُ وأنظِمةُ الأُممِ المُتَّحِدةِ المُختلفةِ لديها معرفةٌ واضحةٌ بأثرِ الاحتلال على وضع المرأةِ الفلسطينيّة .
1.3.2 تمكين كوادر في المؤسسات الحكومية لاعداد التقارير الرسمية وغير الحكومية على اليات اعداد وتقديم تقارير الظل	وزارة شؤون المرأة والمؤسسات النسوية ذات الاختصاص	الخطة الوطنية للقرار الامني 1325: النتيجة رقم 2.2 من بند المساءلة: حشد الدعم الدولي والاقليمي لمساءلة الاحتلال الاسرائيلي عن انتهاكاته لحقوق المرأة الفلسطينية المُخرج رقم 2.2.1: أجسامُ وأنظِمةُ الأُممِ المُتَّحِدةِ المُختلفةِ لديها معرفةٌ واضحةٌ بأثرِ الاحتلال على وضع المرأةِ الفلسطينيّة

1.3.3 تفعيل المرصد الخاص بالقرار الاممى 1325 لجمع البيانات ليصبح رافدا للبيانات الضرورية لانتاج المعرفة والسياسات الخاصة بحماية النساء.	وزارة شؤون المرأة	الخطة الوطنية للقرار الاممى 1325: المُخرَج رقم 2.2.2: الدولُ الأعضاءُ لديها معرفةٌ واضحةٌ بأثرِ الاحتلالِ على وضعِ المرأةِ الفلسطينية
1.3.4 المشاركة الفاعلة والمتابعة في اللجان والمنظمات الدولية المختصة مثل لجنة سيداو، 1325، لجنة المرأة، جامعة الدول العربية،ألخ..	وزارة شؤون المرأة ، وزارة الخارجية ، (الوزارات حسب القضية المطروحة) المؤسسات النسوية	الخطة الوطنية للقرار الاممى 1325: النتيجة رقم 2.2 من بند المساءلة: حشد الدعم الدولي والاقليمى لمساءلة الاحتلال الاسرائيلي عن انتهاكاته لحقوق المرأة الفلسطينية المُخرَج رقم 2.2.1: أجسامُ وأنظِمةُ الأُممِ المُتَّحِدةِ المُختلفةِ لديها معرفةٌ واضحةٌ بأثرِ الاحتلال على وضع المرأةِ الفلسطينيّة . المُخرَج رقم 2.2.2: الدولُ الأعضاءُ لديها معرفةٌ واضحةٌ بأثرِ الاحتلالِ على وضع المرأةِ الفلسطينية

الاولوية الثانية : تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين ورفض العنف الممارس على النساء

التدخل	الجهة المسؤولة	الاستراتيجية التقاطعية
2.1 ادماج التوجه الحقوقي في سياسات الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لمناهضة العنف ضد النساء		
2.1.1 تطوير معايير تناول الخبر الخاص بقضايا العنف ضد النساء بحيث تضمن السرية والحماية لهن.	وزارة المرأة، وزارة الاعلام	**لا يوجد**
2.1.2 تشكيل لجان شبابية (ذكورا واناثا) لتفعيل وسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسائل مناهضة للعنف المبنى على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء	وزارة المرأة، وزارة الاعلام، وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات النسوية	الاستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023: الهدف الثالث: تعزيز المساءلة والقيادة المبنية على النتائج والحوكمة والادارة. الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
2.1.3 خلق برامج مستدامة حول العنف في وسائل الاعلام الرسمية وغير الرسمية	وزارة المرأة، وزارة الاعلام، وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي	الاستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023: الهدف الثاني : تطوير أساليب وبيئة تعليم متمحورة حول الطالب. (تشمل برامج لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي)
2.1.4 الاستمرار في بناء القدرات بشكل ممنهج للاعلاميين والاعلاميات حول حقوق الانسان والعنف ضد النساء	وزارة المرأة، وزارة الاعلام، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات النسوية	**لا يوجد**

2.1.5 فحص الاحتياج للقضايا ذات الاولوية في العنف والعمل على تسليط الضوء عليها خلال فترة زمنية محددة	وزارة شؤون المراة بالتنسيق مع اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
2.2 إشراك الفتيان والشباب ليصبحوا وكلاء للتغيير		
2.2.1 تطوير القدرات والمعرفة للشباب والفتيان على حقوق النساء والعنف ليصبحوا وكلاء للتغيير	وزارة المرأة، وزارة التربية والتعليم ، وزارة التنمية الاجتماعية، الشرطة المجتمعية، المجلس الاعلى للشباب والرياضة، المؤسسات النسيوة ومؤسسات المجتمع المدني	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف الاستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023: الهدف الثاني : تطوير أساليب وبيئة تعليم متمحورة حول الطالب. (تشمل برامج لمناهضة العنف المبنى على النوع الاجتماعى)
2.2.2 تفعيل مشاركة الشباب في الجمعيات والمؤسسات القاعدية	المؤسسات النسوية والقاعدية، شبكة تواصل، وزارة الثقافة، المجلس الاعلى للشباب والرياضة	الاستراتيجية القطاعية للشباب 2021-2023 : الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز فرص التدريب وتنمية القدرات وتطوير المهارات لفئة الشباب والفتيات
2.2.3 دعم مبادرات الشباب والفتيان الخاصة في مناهضة العنف ضد النساء	وزارة شؤون المرأة، وزارة التربية والتعليم، المجلس الاعلى للشباب والرياضة، وزارة الثقافة، مؤسسات المجتمع المدني	الاستراتيجية القطاعية للشباب 2021-2023 : الهدف الاستراتيجي الاول: تحسين نوعية وجودة التعليم واكساب الطلبة المهارات العملية والسلوكية الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز فرص التدريب وتنمية القدرات وتطوير المهارات لفئة الشباب والفتيات الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين من فئة الشباب الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
2.2.4 تطوير برامج العمل التطوعي في مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي	وزارة شؤون المرأة وجميع الاعضاء في اللجنة العليا الوطنية لمناهضة العنف	الاستراتيجية القطاعية للشباب 2021-2023 : الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز فرص التدريب وتنمية القدرات وتطوير المهارات لفئة الشباب والفتيات الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين من فئة الشباب
2.2.5 ادماج مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة العنف في المخيمات الصيفية والتعليم اللامنهجي	وزارة التربية والتعليم، المجلس الاعلى للشباب والرياضة،وزارة الثقافة، المؤسسات القاعدية والنسوية	الاستراتيجية القطاعية للشباب 2021-2023: الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين من فئة الشباب
2.3. إدراج المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء في المؤسسات التعليمية والصحية والامن		
2.3.1 مراجعة وتطوير الادلة الموجودة (صحة المراهقة، دليل المعلمين ، الصحة الانجابية)وتعديلها بناء على الفئات العمرية في المؤسسة التعليمية	وزارة الصحة ، وزارة التربية والتعليم	الاستراتيجية الوطنية للصحة الانجابية والجنسية في فلسطين 2018-2022 الهدف الاول: ضمان توفير والحصول على خدمات الضحة الانجابية والجنسية بجودة عالية الاستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023:

		الهدف الثالث: تعزيز المساءلة والقيادة المبنية على النتائج والحوكمة والادارة. 3.2: تعزيز وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي التربوي والصحة المدرسية في المدارس الثانوية الحكومية (ذكورا واناثا)في مناطق (ج) والقدس
2.3.2 بلورة الصحة الانجابية والجنسية بمفهومها الشمولي الحقوقي في متطلبات المعاهد والجامعات	وزارة الصحة ، وزارة التربية والتعليم	الاستراتيجية الوطنية للصحة الانجابية والجنسية في فلسطين 2018-2022 الهدف الاول: ضمان توفير والحصول على خدمات الضحة الانجابية والجنسية بجودة عالية الاستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023: الهدف الثالث: تعزيز المساءلة والقيادة المبنية على النتائج والحوكمة والادارة. 3.2: تعزيز وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي التربوي والصحة المدرسية في المدارس الثانوية الحكومية (ذكورا واناثا)في مناطق (ج) والقدس
2.3.4 بناء قدرات المعلمين/ات والمرشدين/ات الاجتماعيين ، التثقيف الصحي ، الشرطة المجتمعية على حقوق الانسان وحقوق النساء	وزارة الصحة ، وزارة التربية والتعليم، وزارة الداخلية، وزارة شؤون المرأة ، وزارة التنية الاجتماعية ، المؤسسات النسوية	الاستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023: الهدف الثاني : تطوير أساليب وبيئة تعليم متمحورة حول الطالب. (تشمل برامج لمناهضة العنف المبني على النوع الاحتماعي)
2.3.5 برامج توعية مستدامة للطلبة حول العنف المبنى على النوع الاجتماعي في المستويات التعليمية المختلفة	وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي	الاستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023: الهدف الثاني : تطوير أساليب وبيئة تعليم متمحورة حول الطالب. (تشمل برامج لمناهضة العنف المبني على النوع الاحتماعي)
2.3.6 الاستثمار في مجالس الطلبة في المؤسسات التعليمية من خلال بناء قدراتهم حول العنف ضد النساء والعنف المبنى على النوع الاجتماعي ليصبحوا وكلاء للتغيير والتحفيز لغيرهم من الطلبة.	وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي	الاستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023: الهدف الثالث: تعزيز المساءلة والقيادة المبنية على النتائج والحوكمة والادارة. الاستراتيجية القطاعية للشباب 2021-2023: الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين من فئة الشباب
2.3.7 تطوير مساقات حول العنف ضد النساء في جامعة الاستقلال الامنية	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الداخلية، وزارة شؤون المرأة	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
2.4. التوعية بالعنف الالكتروني في المدارس والجامعات والاندية الشبابية والمخيمات الصيفية		
2.4.1 تسليط الضوء على العنف الالكتروني من خلال وسائل الاعلام	وزارة الاعلام	**لا يوجد**
2.4.2 التوعية حول العنف الالكتروني ووسائل الحماية في الاندية الشبابية والمخيمات الصيفية	الشرطة المجتمعية، المؤسسات النسوية، المجلس الاعلى للشباب والرياضة ، وزارة الثقافة	الاستراتيجية القطاعية للشباب 2021-2023: الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز مفهوم المساواة بين الجنسين من فئة الشباب

2.4.3 برامج توعوية للاهل (اباء وامهات) حول العنف الالكترونى وادوات التعامل	وزارة التربية والتعليم	الاستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023: الهدف الثاني : تطوير أساليب وبيئة تعليم متمحورة حول الطالب. (تشمل برامج لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي
2.5. خلق بيئة مناهضة للعنف ضد النساء في المؤسسات الدينية		
2.5.1 توجيه برامج توعوية لائمة المساجد والواعظات ورجال الدين في المؤسسات الكنسية حول العنف ضد النساء	وزارة شؤون المرأة، وزارة الاوقاف، المؤسسات النسوية والقاعدية	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
2.5.2 تطوير نشرات تثقيفية فى المحاكم الشرعية حول العنف المبنى على النوع الاجتماعي وعلى النساء بشكل خاص.	وزارة شؤون المرأة، وزارة الاوقاف	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
2.5.3 توعية الطواقم العاملة فى الارشاد الاسري في المحاكم الشرعية حول حقوق النساء	وزارة شؤون المرأة، وزارة الاوقاف	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
2.6. دعم الدراسات والتقارير المحلية الخاصة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي لانتاج المعرفة وخاصة فى المناطق المهمشة (مناطق ج، القدس الشرقية والمخيمات، التجمعات البدوية		
2.6.1 عقد دراسات معمقة فى المناطق المهمشة حول العنف ضد النساء	وزارة شؤون المرأة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، المؤسسات النسوية ، الجامعات	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
2.6.2 نشر الدراسات من خلال وسائل الاعلام المختلفة	وزارة شؤون المرأة، وزارة الاعلام	**لا يوجد**
2.6.3 عقد دراسات تقيمية فى مناطق مستهدفة من قبل المؤسسات لقياس اثر التدخلات على توجهات ومعتقدات الفئات المستهدفة	وزارة شؤون المرأة	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
2.6.4 اجراء مسح العنف المبنى على النوع الاجتماعي للعام 2026	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني واللجنة العليا لمناهضة العنف ضد النساء	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
2.6.5 تغذية المرصد الوطنى للعنف المبنى على النوع الاجتماعى بالبيانات بشكل منتظم ونشر تقارير تحليلية سنوية	وزارة شؤون المرأة واللجنة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف

التدخل	الجهة المسؤولة	الاستراتيجية التقاطعية
3.1. تمكين المؤسسات النسوية القاعدية وتوفير الدعم الفني لها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مع اعطاء اولوية للمناطق الاكثر تهميشا في توفر الخدمات		
3.1.1 بناء قدرات المؤسسات القاعدية في المناطق المهمشة في مجال تقديم خدمات الكشف عن العنف والارشاد والمساعدة القانونية للنساء ضحايا العنف (على ان تشمل جميع الفئات)	وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات النسوية	استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للاعوام 2021-2023 الهدف الثالث:تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية : 3.1. المؤسسات ذات العلاقة في التنمية الاجتماعية كفؤة وفعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع 3.3. نظام وسياسات التنمية الاجتماعية مبنية على أدله 3.4.تطوير وتعزيز البيئة التشريعية والقانونية
3.1.2 تشكيل لجان ضاغطة ورقابة على الاجراءات والسياسات الوطنية لمناهضة العنف	اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف ضد النساء	استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للاعوام 2021-2023 الهدف الثالث:تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية : 3.1. المؤسسات ذات العلاقة في التنمية الاجتماعية كفؤة وفعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع 3.3. نظام وسياسات التنمية الاجتماعية مبنية على أدله 3.4.تطوير وتعزيز البيئة التشريعية والقانونية
3.1.3 توفير الخدمة الشمولية لضحايا العنف في المناطق الاكثر تهميشا (مراكو متنقلة للخدمة)	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وحدات حماية الاسرة	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للاعوام 2021-2023 الهدف الثاني: ازالة كافة اشكال التهميش والعنف والاقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني: 2.1. بناء ارضية الحماية الاجتماعية 2.3.العنف أقل انتشاراً في المجتمع الفلسطيني والفئات الفقيرة والمهمشة وضحايا العنف قادرين على الوصول لمنظومة العدالة 2.4. الفئات المهمشة تتمتع بالخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية والتكنولوجيا 2.5. تعزيز التماسك الاجتماعي وضمان انخراط الفئات الفقيرة والمهمشة في الشأن العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي
3.2. تطوير اجراءات الكشف عن حالات العنف في العيادات الصحية الاولية والثانوية والمؤسسات التعليمية		
3.2.1 بناء قدرات الطواقم العاملة في القطاع الصحي عن حالات العنف والكشف عنها	وزارة الصحة والمؤسسات النسوية	الاستراتيجية الصحية الوطنية 2021-2023 النتيجة1.7 من الهدف الاول: خدمات الرعاية الصحية والنفسية للنساء ضحايا العنف المبنى على النوع الاجتماعي متوفرة بجودة عالية حسب نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات في القطاع الصحي
3.2.3 تطوير قدرات المرشدين والمرشدات والمعلمين والمعلمات في المؤسسات التعليمية على الكشف عن حالات العنف	وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالى والبحث العلمي	الاستراتيجية القطاعية للتعليم 2021-2023: الهدف الثاني : تطوير أساليب وبيئة تعليم متمحورة حول الطالب. (تشمل برامج لمناهضة العنف المبني على النوع الاحتماعي
3.3. تفعيل الخط الامن في وحدات حماية الاسرة و الخط 911 وتطوير خطة ترويج له		

3.3.1 تطوير قدرات العاملات على الخط الامن في وحدات حماية الاسرة وفي الدفاع المدني والهلال الاحمر	وزارة شؤون المرأة، وحدات حماية الاسرة من العنف، المؤسسات النسوية	**لا يوجد**
3.3.2 تطوير اليات التوثيق والاجراءات الخاصة بخطوط الامان	وزارة التنمية الاجتماعية، المؤسسات النسوية ، وحدات حماية الاسرة	**لا يوجد**
3.3.3 توفير الموازنة لضمان فعالية خطوط الامان واستدامتها	وزارة شؤون المرأة و اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف	**لا يوجد**
3.4. تطوير نوعية الخدمات الصحية والشرطية والقضائية والاجتماعية لضحايا العنف على ان تشمل اليات التعامل مع جميع الفئات من النساء المعنفات		
3.4.1 تقييم الخدمات المقدمة في القطاع القضائي والاجتماعي والصحي	وزارة شؤون المرأة	**لا يوجد**
3.4.2 بناء قدرات الطواقم للتعامل مع النساء ذوات الاعاقة ضحايا العنف	وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات المختصة بالموضوع (الاتحاد العام لذوي الاعاقة)	الاستراتيجية الصحية الوطنية 2021-2023: النتيجة 1.13 من الهدف الاول : خدمات الصحة النفسية المجتمعية مقدمة بفاعلية وتستهدف الفئات ذوي الاحتياج خاصة النساء والاطفال
3.4.3 توفير لغة الاشارة في القطاع الشرطي والصحي	وزارة الداخلية، وزارة الصحة، الاتحاد العام لذوي الاعاقة	**لا يوجد**
3.4.4 تقييم الاستجابة للسرية وسلامة وامن النساء المعنفات	وزارة التنمية الاجتماعية	**لا يوجد**
3.4.5 توحيد اليات التعامل مع حالات العنف الخاص بالاخصائيات/ الاخصائيين العاملين في قضايا العنف	وزارة التنمية الاجتماعية	استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للاعوام 2021-2023 الهدف الثالث:تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية : 3.1. المؤسسات ذات لعلاقة في التنمية الاجتماعية كفؤة وفعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع 3.3. نظام وسياسات التنمية الاجتماعية مبنية على أدله 3.4.تطوير وتعزيز البيئة التشريعية والقانونية
3.4.6 تطوير وتوحيد الاجراءات في جميع وحدات حماية الاسرة ونيابة الاسرة	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الداخلية، والنيابة	استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للاعوام 2021-2023 الهدف الثالث:تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية : 3.1. المؤسسات ذات لعلاقة في التنمية الاجتماعية كفؤة وفعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع 3.3. نظام وسياسات التنمية الاجتماعية مبنية على أدله 3.4.تطوير وتعزيز البيئة التشريعية والقانونية
3.4.7 توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة في وحدات حماية الاسرة من العنف ونيابة الاسرة	وزارة المالية، وزارة شؤون المرأة، وزارة الداخلية، وزارة العدل	**لا يوجد**

3.4.8 تدريب أطباء وطبيبات الطب الشرعي على اليات التعامل مع حالات العنف وحاصة مع الاطفال وذوي الاعاقة	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العدل، الاتحاد العام لذوي الاعاقة	**لا يوجد**
3.4.9 تقييم دوري لدراسة الحالة وتطوير الاجراءات الخاصة بها	اللجنة الوطنية لمناهضة العنف	
3.4.10 تطوير بناء قدرات الطواقم العاملة في حماية النساء بشكل مستمر ومستدام.	اللجنة الوطنية لمناهضة العنف والمؤسسات النسوية	الاستراتيجية الوطنية للصحة الانجابية والجنسية في فلسطين 2018-2022 الهدف الاول: ضمان توفير والحصول على خدمات الضحة الانجابية والجنسية بجودة عالية : التدخل 2: الاستمرار في تحسين ورفع مستوى وجودة الخدمات المتوفرة (برنامج التحويل الوطني لضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي) الخطة الاستراتيجية لقطاع الامن 2017-2022 الهدف الاول: تعزيز الامن والامان للوطن والمواطن: 1.1.3: تطوير خدمات حماية الاسرة وضمان الاستجابة لمتطلبات النوع الاجتماعي الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
3.5 تطوير نوعية الخدمات في مراكز الامان		
3.5.1 تطوير اجراءات موحدة لجميع بيوت الامان	وزارة التنمية الاجتماعية	استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للاعوام 2021-2023 الهدف الثاني: ازالة كافة اشكال التهميش والعنف والاقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني
3.5.2 توفير الاحتياجات الاساسية للنساء المعنفات واطفالهن (ملابس، ادوية، مواد صحية،العاب، الخ)	وزارة التنمية الاجتماعية	استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للاعوام 2021-2023 الهدف الثاني: ازالة كافة اشكال التهميش والعنف والاقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني
3.5.3 تطوير البنية التحتية في مراكز الحماية بما يتوافق مع ضمان الحق في الحصول على الخدمة بكرامة وبما يتلاءم مع جميع الفئات من النساء	وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات النسوية	استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للاعوام 2021-2023 الهدف الثاني: ازالة كافة اشكال التهميش والعنف والاقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني الهدف الثالث:تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية : 3.1. المؤسسات ذات العلاقة في التنمية الاجتماعية كفؤة وفعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع 3.3. نظام وسياسات التنمية الاجتماعية مبنية على أدله 3.4.تطوير وتعزيز البيئة التشريعية والقانونية
3.5.4 دعم وتحسين نوعية الخدمات الارشادية والقانونية والنفسية التي تقدم للنساء المعنفات	وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات النسوية	استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للاعوام 2021-2023 الهدف الثاني: ازالة كافة اشكال التهميش والعنف والاقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني الاستراتيجية الصحية الوطنية 2021-2023

		النتيجة 1.13 من الهدف الاول : خدمات الصحة النفسية المجتمعية مقدمة بفاعلية وتستهدف الفئات ذوي الاحتياج خاصة النساء والاطفال
3.5.5 تطوير اليات اعادة الادماج للنساء المعنفات (التمين فى العمل، التحثيل الاكاديمي، التدريب المهني	وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات النسوية	**لا يوجد**
3.6. تطوير اليات ادارة الحالات الخطرة بناء على نظام مراكز الامان		
3.6.1 تقوية الطواقم المختصة فى تقصى المعلومات عن الحالة وتطوير التقارير الصادرة	وزارة التنمية الاجتماعية، وحدات حماية الاسرة، نيابة الاسرة	استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للاعوام 2021-2023 الهدف الثالث:تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية : 3.1. المؤسسات ذات العلاقة فى التنمية الاجتماعية كفؤة وفعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع 3.3. نظام وسياسات التنمية الاجتماعية مبنية على أدله 3.4.تطوير وتعزيز البيئة التشريعية والقانونية
3.6.2 تمكين الفريق الفنى من قبل اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف المختص بمتابعة الحالات الخطرة على التقييم وفحص شدة الخطورة وتوحيد المفاهيم بين جميع الاطراف العاملة	وزارة شؤون المرأة، وزارة التنمية الاجتماعية	**لا يوجد**
3.6.3 توحيد منهج بناء القدرات على اليات بناء ملف الحالة بين الطواقم ذات الصلة المباشرة(الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية، حماية الاسرة، نيابة الاسرة، الطب الشرعي)	وزارة شؤون المرأة ووزارة التنمية الاجتماعية ووحدات حماية الاسرة ونيابة الاسرة	**لا يوجد**
3.6.5 توحيد اليات تطوير خطة التدخل الفردية بين الاطراف ذات الاختصاص.	وزارة التنمية الاجتماعية	استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للاعوام 2021-2023 الهدف الثالث:تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية : 3.1. المؤسسات ذات العلاقة فى التنمية الاجتماعية كفؤة وفعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع 3.3. نظام وسياسات التنمية الاجتماعية مبنية على أدله 3.4.تطوير وتعزيز البيئة التشريعية والقانونية
3.7 تطوير نظام خدماتى للطفلات ضحايا العنف فى كل من القطاع الصحي والشرطى والنيابة والتنمية الاجتماعية		
3.7.1 تمكين شبكة حماية الطفولة وتوفير الدعم الفني اللازم	وزارة التنمية الاجتماعية	استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للاعوام 2021-2023 الهدف الثالث:تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية : 3.1. المؤسسات ذات العلاقة فى التنمية الاجتماعية كفؤة وفعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع 3.3. نظام وسياسات التنمية الاجتماعية مبنية على أدله

		3.4.تطوير وتعزيز البيئة التشريعية والقانونية
3.7.2 بناء قدرات لاخصائيات والاخصائيين الاجتماعيين حول التعامل مع الطفلات ضحايا العنف	وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات النسوية	**لا يوجد تخصيص للطفلات**
3.7.3 توفير الاحتياجات الاساسية وبناء على الاحتياجات الفعلية للاطفال المرافقين النساء ضحايا العنف في وحدات حماية الاسرة ومراكز الامان	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الداخلية	**لا يوجد تخصيص**
3.7.4 بناء قدرات متخصص لنيابة الاسرة حول التعامل مع قضايا الاطفال ضحايا العنف	وزارة التنمية الاجتماعية	**لا يوجد تخصيص**
3.8. ضمان فعالية المرصد الوطني للعنف المبني على النوع الاجتماعي في المؤسسات العاملة في قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي		
3.8.1 اجراءات واضحة لعمل المرصد الوطني	وزارة شؤون المرأة	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
3.8.2 تعميم الاجراءات على المؤسسات العاملة في قضايا العنف	وزارة شؤون المرأة	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
3.8.3 بناء قدرات الطواقم العاملة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على الاجراءات واليات التوثيق الخاصة بالمرصد الوطني	وزارة شؤون المرأة	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
3.8.4 المتابعة والرصد للبيانات الصادرة من المرصد الوطني ووضع السياسات والخطط المبنية على نتائج المرصد	وزارة شؤون المرأة	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
3.9. تطوير الاليات الضرورية لحماية النساء من العنف في فترة الطوارئ		
3.9.1 تطوير اجراءات ارشادية حول التعامل مع حالات العنف في فترة الطوارئ على ان تراعي النساء ذوات الاعاقة والفئة العمرية بحيث تضمن الاستجابة الفورية والرعاية لضحايا العنف	وزارة شؤون المرأة، وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات النسوية	الخطة الوطنية للقرار الامى 1325: النتيجة 1.1: تعزيزُ سُبلِ وصولِ النّساءِ والفتياتِ الى خدماتِ الوقايةِ من أثرِ الاحتلالِ والنّزاعِ ومن جميعِ أشكالِ العُنف ، بما في ذلك العنفُ القائم على النّوعِ الاجتماعيِ والعنفُ الجنسي النتيجة 1.2: تمكينُ النّساءِ والفتياتِ من الوصولِ الى خدماتِ الحمايةِ من كافةِ أشكالِ العُنفِ القائمِ على النّوعِ الاجتماعي خاصةً المترتّبةُ على مُمارساتِ الاحتلال **يجب العمل على الخطط الاستراتيجية لتتضمن الطوارئ الصحية مثل تفشي الجائحة او الناتجة عن الطبيعة**

3.9.2 بناء قدرات الطواقم العاملة فى قضايا العنف فى فترة الازمات على ان تراعي الفئة العمرية والاعاقة	وزارة شؤون المرأة، وزارة التنمية الاجتماعية والمؤسسات النسوية	لا يوجد
3.9.3 تبنى موازنة حساسة للنوع الاجتماعي في خطة الطوارئ الوطنية	وزارة شؤون المرأة	لا يوجد
3.9.4 تهيئة البنية التحتية للملاجئ بحيث تراعي امن وحماية النساء	وزارة شؤون المرأة، وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الحكم المحلي	لا يوجد
3.10. تمكين النساء ضحايا العنف والناجيات من العنف		
3.10.1 تطوير برامج مستدامة حول الإدارة الذاتية والاندماج الاجتماعى فى الحياة اليومية	وزارة التنمية الاجتماعية، المؤسسات النسوية	لا يوجد
3.10.2 تطوير برامج التمكين الاقتصادي بما يتواءم مع احتياجات ومهارات والفئة العمرية للناجيات من العنف من خلال التنسيق مع القطاع الخاص لخلق فرص عمل للناجيات من العنف وضمن معايير تضمن حقوق النساء .	وزارة شؤون المرأة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل، وزارة الاقتصاد، المؤسسات النسوية، القطاع الخاص	لا يوجد
3.10.3 التنسيق مع صندوق التشغيل لوضع معايير معتمدة لتشغيل النساء ضحايا العنف (مع الاهتمام بالنساء من ذوات الاعاقة)	وزارة شؤون المرأة وصندوق التشغيل، وزارة العمل	لا يوجد
3.10.4 توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة فى اعادة الادماج	وزارة شؤون المرأة ووزارة التنمية الاجتماعية	لا يوجد
3.10.5 تفعيل لجان الرقابة فى وزارة العمل وتمكينها على العنف ضد النساء فى مكان العمل (الرسمى وغير الرسمى)	وزارة شؤون المرأة، وزارة العمل	لا يوجد
3.11. تحسين وتطوير الخدمات الخاصة بقضايا العنف ضد النساء فى محافظة القدس والتجمعات البدوية ومناطق ج وقطاع غزة والمخيمات		
3.11.1 مسح للخدمات المقدمة فى نطاق الحماية للنساء المعنفات فى كل من محافظة القدس والتجمعات البدوية و قطاع غزة المخيمات(غياب الدراسات المعمقة بناء على المنطقة الجغرافية)	اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف	لا يوجد

3.11.2 دعم نظام التحويل الخاص بالمؤسسات العاملة فى محافظة القدس وفى قطاع غزة	وزارة شؤون المرأة ووزارة التنمية الاجتماعية	**لا يوجد**
3.11.3 الدعم الفنى لمراكز الحماية التى انشئت فى المراكز الصحية فى القدس وفى قطاع غزة	وزارة التنمية الاجتماعية	**لا يوجد**
3.11.3 ادماج العنف المبنى على النوع الاجتماعي في خطط محافظة القدس	وزارة شؤون المرأة	**لا يوجد**
3.11.4 دعم / انشاء شبكات الحماية للنساء المعنفات	وزارة التنمية الاجتماعية	استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للاعوام 2021-2023 الهدف الثالث:تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية : 3.1. المؤسسات ذات العلاقة في التنمية الاجتماعية كفؤة وفعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع 3.3. نظام وسياسات التنمية الاجتماعية مبنية على أدله 3.4.تطوير وتعزيز البيئة التشريعية والقانونية

الاولوية الرابعة: تعزيز استجابة الأنظمة القانونية والعدالة لقضايا العنف ضد النساء

التدخل	الجهة المسؤولة	الاستراتيجية التقاطعية
4.1. اقرار قانون حماية الاسرة من العنف وقانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة		
4.1.1 التنسيق والتشبيك مع المؤسسات العاملة بقضايا العنف للضغط والاسراع في المصادقة على قانون حماية الاسرة وقانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة	اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف	الاستراتيجية القطاعية للعدل 2021-2023 الهدف الاول: نظام العدالة قادر على توفير محاكمة عادلة وتقديم خدمات بكفاءة وفعالية الهدف الاستراتيجي الثاني: مؤسسات قطاع العدل تتمتع بقدرات واطار تنظيمي ومؤسسي منسجم ومتكامل الادوار الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
4.1.2 تطوير اللوائح الداخلية للقانونين	وزارة العدل	الاستراتيجية القطاعية للعدل 2021-2023 الهدف الاستراتيجي الثاني: مؤسسات قطاع العدل تتمتع بقدرات واطار تنظيمي ومؤسسي منسجم ومتكامل الادوار
4.1.3 اقرار الموازنة اللازمة لتنفيذ القانونين	اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف	**لا يوجد**
4.1.4 استمرار العمل على مسودة قانون العقوبات وضمان تطويره بما يحقق الحماية للنساء من العنف دون تمييز.	وزارة شؤون المرأة، وزارة العدل، والمؤسسات النسوية والحقوقية	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف

4.1.5 العمل على اجراء التعديلات الضرورية في قانون الاحوال الشخصية والتي تعزز من حماية النساء من العنف	وزارة شؤون المرأة، وزارة العدل والمؤسسات النسوية والحقوقية	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
4.2. تفعيل المساعدة القانونية للنساء ضحايا العنف		
4.2.1 مأسسة المساعدة القانونية المتخصصة في حالات العنف ضد النساء	وزارة العدل	**لا يوجد**
4.2.2 تدريب الطواقم العاملة في المساعدة القانونية على العنف ضد النساء	وزارة العدل	**لا يوجد**
4.2.3 توعية النساء باليات المساعدة القانونية	وزارة شؤون المرأة، وزارة الاعلام، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، المؤسسات النسوية	**لا يوجد**
4.2.4 تمكين العيادات القانونية المتنقلة وضمان وصولها الى المناطق الاكثر تهميشا	المؤسسات النسوية ووزارة العدل	**لا يوجد**
4.3 تطوير منهجيات اعادة التأهيل في مراكز الاعتقال للمعتدين		
4.3.1 تطوير منهجيات موحدة حول اعادة التأهيل للمعتدين يتم اعتمادها في جميع مراكز الاصلاح والتأهيل	وزارة الداخلية ووزارة شؤون المرأة	**لا يوجد**
4.3.2 بناء قدرات الجهاز الشرطي حول المنهجيات المعدة	وزارة شؤون المرأة	**لا يوجد**
4.4 تقوية مهارات المحامين والمحاميات في الدفاع عن حقوق النساء و ضحايا العنف		
4.4.1 برنامج بناء قدرات منتظم في نقابة المحامين حول العنف ضد النساء	وزارة شؤون المرأة ونقابة المحامين	**لا يوجد**
4.4.2 تطوير دليل تعليمي عن الحماية من العنف يعتمد في نقابة المحامين ليكون متطلبا اساسيا مرفقا بطلبات الالتحاق للمحامين والمحاميات في النقابة (مثل التحرش الجنسي وحقوق المرأة والطفل)	وزارة شؤون المرأة ووزارة التنمية الاجتماعية، نقابة المحامين	**لا يوجد**
4.4.3 ادماج المحامين والمحاميات في الخطط الاعلامية للتوعية بالحقوق اللازمة لمناهضة العنف المبنى على النوع الاجتماعي	وزارة الاعلام	**لا يوجد**

4.5. تطوير اوراق سياساتية لدعم قرارات قانونية او اجراءات لمنع العنف		
4.5.1 تطوير وثيقة قانونية حول السرية والخصوصية تعتمد من قبل جميع الشركاء	وزارة شؤون المرأة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العدل	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
4.5.2 رصد القضايا الطارئة والاولويات التي تحتاج الى تدخل سياساتي و اجرائي	اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف

الاولوية الخامسة: تقوية العلاقة ما بين الشركاء ذات الصلة

التدخل	الجهة المسؤولة	الاستراتيجية التقاطعية
5.1 القادة وصناع السياسات على مختلف المستويات وقادة المجتمع يدينون عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء ويتخذون إجراءات لمنعه والاستجابة له.		
5.1.1 استهداف القادة الرئيسيين المؤثرين وصانعي السياسات على جميع المستويات - أصحاب المصلحة على المستوى الوطني والمجتمعي بما في ذلك القادة السياسيون والدينيون في جميع المجتمعات وخاصة المهمشة	اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف	**لا يوجد**
5.1.2 توفير المنصات للقادة وواضعي السياسات للإدلاء ببيانات عامة لدعم إنهاء العنف ضد النساء	وزارة الاعلام، وزارة شؤون المرأة	**لا يوجد**
5.2. دعم تطبيق نظام التحويل بين المؤسسات الشريكة		
5.2.1 استمرار تطوير القدرات المكثفة للطواقم العاملة على نظام التحويل	وزارة شؤون المرأة	الاستراتيجية الصحية الوطنية 2021-2023 النتيجة1.7 من الهدف الاول: خدمات الرعاية الصحية والنفسية للنساء ضحايا العنف المبنى على النوع الاجتماعي متوفرة بجودة عالية حسب نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات في القطاع الصحي استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية للاعوام 2021-2023 الهدف الثاني: ازالة كافة اشكال التهميش والعنف والاقصاء الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني الهدف الثالث:تعزيز معايير الحوكمة والنزاهة والشفافية : 3.1. المؤسسات ذات لعلاقة في التنمية الاجتماعية كفؤة وفعالة ومستجيبة لاحتياجات المجتمع 3.3. نظام وسياسات التنمية الاجتماعية مبنية على أدله

5.2.3 تطوير اليات الرقابة والتقييم الخاص بتنفيذ نظام التحويل	وزارة شؤون المرأة	لا يوجد
5.3. تطوير اجراءات التنسيق المحلية والاقليمية والدولية فى دعم برامج العنف ضد النساء		
5.3.1 تطوير اليات رصد التدخلات من المؤسسات الدولية الداعمة المختلفة	اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف	**لا يوجد**
5.3.2 تطوير برنامج الكترونى لرصد هذه التدخلات وتوجيهها منعا للتكرار وضمان جودة الخدمات المقدمة	وزارة شؤون المرأة	**لا يوجد**
5.3.3 تفعيل كل من اللجان الاستشارية والتنسيقية التى تشكلت بقرار وزاري.	وزارة شؤون المرأة	**لا يوجد**
5.3.4 تقديم الدعم الفني لوحدات النوع الاجتماعى وتفعيل دورهم فى المساءلة والتقييم لاداء الحكومة فى ادماج النوع الاجتماعى فى الخطط والسياسات الوطنية	وزارة شؤون المرأة	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الثالث: مأسسة قضايا المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة في كافة المؤسسات الرسمية
5.3.5 تفعيل دور تواصل (ائتلاف من مؤسسات قاعدية) فى مناهضة العنف المبنى على النوع الاجتماعى	وزارة شؤون المرأة	الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين وتمكين المرأة 2017-2022 : الهدف الاول: تخفيض نسبة العنف الموجه ضد المرأة الفلسطينية بكافة أشكاله الى النصف
5.3.6 المتابعة والتنسيق مع منظمة المرأة العربية وجامعة الدول العربية والتعاون الاسلامى لتسليط الضوء على العنف ضد النساء سواء من الاحتلال الاسرائيلي او المحلي.	وزراة شؤون المرأة	الخطة الوطنية للقرار الاممى 1325: النتيجة رقم 2.2 من بند المساءلة: حشد الدعم الدولي والاقليمي لمساءلة الاحتلال الاسرائيلي عن انتهاكاته لحقوق المرأة الفلسطينية المُخرَج رقم 2.2.1: أجسامُ وأنظِمةُ الأُممِ المُتَّحِدةِ المُختلفةِ لديها معرفةٌ واضحةٌ بأثرِ الاحتلال على وضع المرأةِ الفلسطينيّة

النتائج والمؤشرات المتوقعة

الاولوية الاولى : تعزيز اليات الحماية الدولية والاقليمية والمحلية لحماية النساء من العنف الممارس ضدهن من الاحتلال الاسرائيلي

التدخل	النتيجة	المؤشر
1.1. بناء قدرات المؤسسات القاعدية في الضفة الغربية وقطاع غزة في مجال التوثيق لانتهاكات الاحتلال الاسرائيلي بناء على معايير القانون الانساني الدولي ومعايير حقوق الانسان		
1.1.1 العمل على بلورة ادلة تدريبية للمؤسسات القاعدية حول اليات التوثيق من منظور نسوي واهميتها في رفع صوت النساء في المنابر الدولية	تم تحسين آلية توثيق المنظمات وفقًا لمنظور النوع الاجتماعي	25 منظمة تم تدريبها على التوثيق
1.1.2 العمل على تدريب ومأسسة شبكات كوادر نسوية وشبابية عليها	تم تدريب الكوادر النسائية والشبابية وتم مأسسة شبكة	10 شبكات تم تشكيلها من الكوادر النسائية والشبابية
1.1.3 العمل مع المؤسسات التي تقدم الارشاد النفسي الاجتماعي وتشكيل لجنة للمتابعة والتحويل للنساء والفتيات اللواتي يتعرضن لعنف مباشر من قبل الاحتلال الاسرائيلي.	تم تشكيل لجنة مختصة بقضايا العنف ضد المرأة من قبل الاحتلال الإسرائيلي	لجنة واحدة تم تشكيلها
1.1.4 العمل مع مؤسسات ومراكز التدريب المهني لتوفير فرص تدريبية للنساء اللواتي يتعرضن بشكل مباشر وغير مباشر من الاحتلال في المجالات التي تتوافق مع اهتمامهن.	تم تمكين المرأة من خلال التدريب والقدرة على مواجهة الانتهاكات المباشرة وغير المباشرة من قبل الاحتلال.	15 ورشة عمل مع مؤسسات ومراكز التدريب المهني
1.1.5 تمكين النساء زوجات الاسرى وزوجات الشهداء على حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية (على سبيل المثال: الملكية، السيطرة على الموارد المالية، الحضانة، وغيرها)	تتمتع النساء زوجات الاسرى والشهداء بالتمكين الاقتصادي والاستقلال المالي وكافة الحقوق الاجتماعية.	5 ورشات عمل مع زوجات الأسرى والشهداء
1.2.دعم الاسيرات الفلسطينيات		
1.2.1 توفير المساعدة والمتابعة القانونية والاجتماعية للاسيرات	تتلقى الاسيرات الفلسطينيات الحماية القضائية ولديهن وعي بحقوقهن ويتخذن قرارات مستنيرة	60% من الأسيرات تمت مساعدتهن من ناحية قانونية واجتماعية
1.2.3 تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للاسيرات اللواتي خرجن من الاعتقال.	تم تحسين الصحة النفسية للاسيرات وقادرات على الاندماج في المجتمع المحلي	70% من الأسيرات المحررات تلقين دعم نفسي واجتماعي
1.2.4التنسيق مع القطاع العام والخاص والجمعيات الاهلية لايجاد فرص عمل لهن.	سيرات متمكنات اقتصاديا	50% من الاسيرات المحررات وجدن فرص عمل
1.3.تفعيل اليات المساءلة الدولية والاقليمية الخاصة بحماية النساء من العنف		
1.3.1 الاستمرار في اعداد التقارير الدولية ورفعها الى اللجان المختصة ومتابعتها	يزداد الدعم والوعي في المجتمع الدولي ويزداد الضغط لمحاسبة قوة الاحتلال	نسبة التقارير التي تم رفعها الى اللجان ونسبة نجاحها

1.3.2 تمكين كوادر في المؤسسات الحكومية لاعداد التقارير الرسمية وغير الحكومية على اليات اعداد وتقديم تقارير الظل	تتمتع المؤسسات الحكومية بالمهارات اللازمة لنقديم تقارير الظل وتم زيادة الوعي فيما يتعلق بالآليات الدولية للمساءلة	10 ورشات عمل عن لاعداد التقارير الرسمية وغير الحكومية على اليات اعداد وتقديم تقارير الظل
1.3.3 تفعيل المرصد الخاص بالقرار الامى 1325 لجمع البيانات ليصبح رافدا للبيانات الضرورية لانتاج المعرفة والسياسات الخاصة بحماية النساء.	يتم اتخاذ سياسات أكثر دقة وصياغة وتعالج قضايا محددة تتعلق بحماية المرأة، ووفقًا لقرار الأمم المتحدة رقم 1325	
1.3.4 المشاركة الفاعلة والمتابعة في اللجان والمنظمات الدولية المختصة مثل لجنة سيداو، 1325، لجنة المرأة، جامعة الدول العربية،ألخ..	تزداد مشاركة ووجود فلسطين في المجتمع الدولى ولا سيما فى اللجان المتخصصة في النوع الاجتماعي وستسمح بتنفيذ أفضل للاستراتيجيات المعتمدة	

الاولوية الثانية : تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين ورفض العنف الممارس على النساء

التدخل	النتيجة	المؤشر
2.1 ادماج التوجه الحقوقي في سياسات الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي لمناهضة العنف ضد النساء		
2.1.1 تطوير معايير تناول الخبر الخاص بقضايا العنف ضد النساء بحيث تضمن السرية والحماية لهن.	تمتلك الدولة آليات أفضل لحماية النساء في الاعلام من العنف لضمان سلامتهن	80٪ من المعايير تم تطويرها ونجاحها
2.1.2 تشكيل لجان شبابية (ذكورا واناثا) لتفعيل وسائل التواصل الاجتماعي لنشر رسائل مناهضة للعنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف ضد النساء	زيادة الحضور الافتراضي للموضوعات المراعية للنوع الاجتماعي والتي ستؤثر بشكل أكبر على السكان وخاصة الشباب والشابات	تشكيل لجنة شبابية واحدة
2.1.3 خلق برامج مستدامة حول العنف في وسائل الاعلام الرسمية وغير الرسمية	رفع مستوى وعي المدنيين وكسب فهمًا أفضل لتداعيات العنف وانواعه وتمييزه والتدابير اللازمة لإيقافه	تم نشر 250 مطبوعة إعلامية للتوعية
2.1.4 الاستمرار في بناء القدرات بشكل ممنهج للاعلاميين والاعلاميات حول حقوق الانسان والعنف ضد النساء	تعزيز التركيز على القضايا القائمة على النوع الاجنماعي في وسائل الإعلام	تم عمل 50 ورشة عمل للصحفيين
2.1.5 فحص الاحتياج للقضايا ذات الاولوية في العنف والعمل على تسليط الضؤ عليها خلال فترة زمنية محددة	اعتماد الاستراتيجيات المناسبة بناء على الأولويات	
2.2 إشراك الفتيان والشباب ليصبحوا وكلاء للتغيير		
2.2.1 تطوير القدرات والمعرفة للشباب والفتيان على حقوق النساء والعنف ليصبحوا وكلاء للتغيير	زيادة وعي الذكور بقضايا النوع الاجتماعي وخاصة العنف ليكونوا عوامل تغيير	10 ورش في كل محافظة

2.2.2 تفعيل مشاركة الشباب في الجمعيات والمؤسسات القاعدية	يتم زيادة المتطوعين والتدريب الداخلي بين الشباب داخل المؤسسات	20٪ من الشباب يشاركون في الجمعيات والمؤسسات
2.2.3 دعم مبادرات الشباب والفتيان الخاصة في مناهضة العنف ضد النساء	زيادة المبادرات الخاصة من قبل الشباب لمكافحة العنف	دعم 40 مبادرة
2.2.4 تطوير برامج العمل التطوعي في مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي	يتم اعتماد المزيد من برامج المتطوعين والتدريب الداخلي من قبل المؤسسات التي تكافح العنف القائم على النوع الاجتماعي	تطوير 10 برامج عمل تتطوعية
2.2.5 ادماج مفاهيم النوع الاجتماعي ومناهضة العنف في المخيمات الصيفية والتعليم اللامنهجي	تدمج المدارس والمخيمات قضايا النوع الاجتماعي وخاصة مواضيع مناهضة العنف في المناهج اللامنهجية	15 ورشة عمل مع منسقي المخيمات الصيفية
2.3. إدراج المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء في المؤسسات التعليمية والصحية والامن		
2.3.1 مراجعة وتطوير الادلة الموجودة (صحة المراهقة، دليل المعلمين ، الصحة الانجابية)وتعديلها بناء على الفئات العمرية في المؤسسة التعليمية	يتلقى الطلاب إرشادات مناسبة لأعمارهم وفهمهم	
2.3.2 بلورة الصحة الانجابية والجنسية بمفهومها الشمولي الحقوقي في متطلبات المعاهد والجامعات	زيادة وعي الشباب بالصحة والحقوق الإنجابية والجنسية	تطوير دورة واحدة في كل جامعة
2.3.4 بناء قدرات المعلمين/ات والمرشدين/ات الاجتماعيين ، التثقيف الصحي ، الشرطة المجتمعية على حقوق الانسان وحقوق النساء	المعلمون والأخصائيون الاجتماعيون والمعلمون الصحيون والشرطة أكثر قدرة على توفير التدريب المناسب ونقل المعرفة فيما يتعلق بحقوق المرأة	80 ورشة عمل
2.3.5 برامج توعية مستدامة للطلبة حول العنف المبني على النوع الاجتماعي في المستويات التعليمية المختلفة	دمج التثقيف حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في المناهج التعليمية	80% من الطلاب تلقوا تثقيفا حول العنف المبني على النوع الاجتماعي
2.3.6 الاستثمار في مجالس الطلبة في المؤسسات التعليمية من خلال بناء قدراتهم حول العنف ضد النساء والعنف المبني على النوع الاجتماعي ليصبحوا وكلاء للتغيير والتحفيز لغيرهم من الطلبة.	تمكين الشاباب والشابات كمدافعين عن حقوق النساء ومناهضة العمف المبني على النوع الاجتماعي	عمل ورشات عمل ل70% من مجالس الطلبة
2.3.7 تطوير مساقات حول العنف ضد النساء في جامعة الاستقلال الامنية	قوات الامن اكثر استجابة وفهما للعنف ضد النساء واليات مكافحته	تطوير مساقين
2.4. التوعية بالعنف الالكتروني في المدارس والجامعات والاندية الشبابية والمخيمات الصيفية		
2.4.1 تسليط الضوء على العنف الالكتروني من خلال وسائل الاعلام	نشر الوعي بالعنف الإلكتروني	تم إنشاء لجنة واحدة لمراقبة وتنفيذ البرامج التعليمية الافتراضية لزيادة الوعي
2.4.2 التوعية حول العنف الالكتروني ووسائل الحماية في الاندية الشبابية والمخيمات الصيفية	يتمتع الشباب بفهم أفضل للعنف الإلكتروني وتأثيراته على الضحايا	تدمج 90٪ من الاندية الشبابية والمخيمات الصيفية دروسًا حول إساءة استخدام الإنترنت والحماية
2.4.3 برامج توعوية للاهل (اباء وامهات) حول العنف الالكتروني وادوات التعامل	سيتمكن الآباء من أن يكونوا مجهزين بشكل أفضل للتعامل مع العنف الإلكتروني وتوفير الوعي لتقليله	تم إنشاء ونشر 5 برامج

2.5. خلق بيئة مناهضة للعنف ضد النساء في المؤسسات الدينية		
2.5.1 توجيه برامج توعوية لائمة المساجد والواعظات ورجال الدين في المؤسسات الكنسية حول العنف ضد النساء	رجال ونساء الدين أكثر وعياً بشأن العنف ضد المرأة وسيكونون قادرين على نشر التوعية بشأن هذه القضية	90٪ من القادة الدينيين يتلقون برنامج توعية
2.5.2 تطوير نشرات تثقيفية في المحاكم الشرعية حول العنف المبنى على النوع الاجتماعى وعلى النساء بشكل خاص.	ستكون المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في متناول قضاة الشريعة والمحامين	طباعة وتوزيع أكثر من 500 نشرات تثقيفية حول العنف القائم على النوع الاجتماعي في المحاكم الشرعية
2.5.3 توعية الطواقم العاملة في الارشاد الاسري في المحاكم الشرعية حول حقوق النساء	سيتم رفع وعي موظفي المحاكم الشرعية	تلقي 50% من الطواقم تدريب خاص
2.6. دعم الدراسات والتقارير المحلية الخاصة بالعنف المبنى على النوع الاجتماعي لانتاج المعرفة وخاصة في المناطق المهمشة (مناطق ج، القدس الشرقية والمخيمات، التجمعات البدوية		
2.6.1 عقد دراسات معمقة في المناطق المهمشة حول العنف ضد النساء	سيتم التوصل إلى استنتاجات بشأن أسباب وثقافة العنف ضد المرأة في المناطق المهمشة من اجل استراتيجيات وساسيات اكثر تجاوبا مع الواقع المعاش	نشر 15 دراسة بالتعاون مع الجهات المختصة
2.6.2 نشر الدراسات من خلال وسائل الاعلام المختلفة	سيكون المشاركون النشطون على وسائل التواصل الاجتماعى أكثر وعياً بالعنف في المناطق المهمشة	نشر 30 منشورة على مواقع التواصل الاجتماعي حول الدراسات التي أجريت
2.6.3 عقد دراسات تقيمية في مناطق مستهدفة من قبل المؤسسات لقياس اثر التدخلات على توجهات ومعتقدات الفئات المستهدفة	سيتم تقييم التدخلات وتعديلها وفقًا لذلك	تم إجراء 10 دراسة
2.6.4 اجراء مسح العنف المبني على النوع الاجتماعي للعام 2026		
2.6.5 تغذية المرصد الوطني للعنف المبني على النوع الاجتماعى بالبيانات بشكل منتظم ونشر تقارير تحليلية سنوية		

الاولوية الثالثة: دعم اليات الحماية للنساء ضحايا للعنف والكشف عن حالات العنف

التدخل	النتيجة	المؤشر
3.1. تمكين المؤسسات النسوية القاعدية وتوفير الدعم الفني لها في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة مع اعطاء اولوية للمناطق الاكثر تهميشا في توفر الخدمات		
3.1.1 بناء قدرات المؤسسات القاعدية في المناطق المهمشة في مجال تقديم خدمات الكشف عن العنف والارشاد والمساعدة القانونية للنساء ضحايا العنف (على ان تشمل جميع الفئات)	ستكون المؤسسات أكثر قدرة على التعامل مع حالات العنف المبنى على اساس النوع الاجتماعي وتوفير الحماية المناسبة لضحاياها	إجراء 30 ورشة عمل
3.1.2 تشكيل لجان ضاغطة ورقابة على الاجراءات والسياسات الوطنية لمناهضة العنف	يتم تعديل السياسات الوطنية بشكل مناسب لصالح مناهضة العنف من خلال لجان الضغط	تشكيل لجان

3.1.3 توفير الخدمة الشمولية لضحايا العنف في المناطق الاكثر تهميشا (مراكو متنقلة للخدمة)	يتم توزيع الخدمات المتنقلة على المناطق المهمشة وفي المقابل توفر وصولاً أسهل لضحايا العنف للحصول على المساعدة	تصميم وتنفيذ خدمة شاملة
3.2. تطوير اجراءات الكشف عن حالات العنف في العيادات الصحية الاولية والثانوية والمؤسسات التعليمية		
3.2.1 بناء قدرات الطواقم العاملة في القطاع الصحي عن حالات العنف والكشف عنها	سيتم الكشف عن حالات العنف غير المكتشفة من قبل العاملين والعاملات الصحيين وسيتم تقديم المساعدة اللازمة	إجراء 40 ورشة عمل
3.2.3 تطوير قدرات المرشدين والمرشدات والمعلمين والمعلمات في المؤسسات التعليمية على الكشف عن حالات العنف	سيتمكن طاقم التعليم من اكتشاف العنف بين الطلاب وهم من أكثر الفئات المهمشة وتقديم المساعدة اللازمة لتوفير الحماية والامن	إجراء 80 ورشة عمل
3.3. تفعيل الخط الامن في وحدات حماية الاسرة و الخط 911 وتطوير خطة ترويج له		
3.3.1 تطوير قدرات العاملات على الخط الامن في وحدات حماية الاسرة وفي الدفاع المدني والهلال الاحمر	سيتم تطوير مهارات النساء العاملات في قوات الأمن والحماية من أجل مساعدة الضحايا بشكل أفضل	إجراء 10 ورشة عمل
3.3.2 تطوير اليات التوثيق والاجراءات الخاصة بخطوط الامان	يمكن التعرف على أنماط العنف من خلال التوثيق الممنهج وكذلك البيانات التي يمكن استخدامها لتنفيذ استراتيجيات لمكافحة العنف	
3.3.3 توفير الموازنة لضمان فعالية خطوط الامان واستدامتها	خطوط الأمان مستدامة للحفاظ على عملهم	
3.4. تطوير نوعية الخدمات الصحية والشرطية والقضائية والاجتماعية لضحايا العنف على ان تشمل اليات التعامل مع جميع الفئات من النساء المعنفات		
3.4.1 تقييم الخدمات المقدمة في القطاع القضائي والاجتماعي والصحي	سيكون التقييم قادرًا على توفير طريقة منهجية لدراسة الخدمات المقدمة لضحايا العنف في مختلف القطاعات وفهم مدى فعالية مجموعة الخدمات	إجراء 5 عمليات تدقيق
3.4.2 بناء قدرات الطواقم للتعامل مع النساء ذوات الاعاقة ضحايا العنف	سيتمكن مقدمو الخدمات المساعدة من توفير لدعم اللازم للنساء ذوات الإعاقة اللائي يتعرضن للعنف	إجراء 15 ورشة عمل
3.4.3 توفير لغة الاشارة في القطاع الشرطي والصحي	سيتم إنشاء تواصل أفضل بين الأشخاص الذين يقدمون الخدمات وضحايا العنف من الاشخاص ذوي الاعاقة	توظيف مترجم لغة إشارة واحد على الأقل في كل محطة
3.4.4 تقييم الاستجابة للسرية وسلامة وامن النساء المعنفات	سيتم إنشاء قاعدة بيانات الضحايا وفقًا للردود	إجراء 3 عمليات تدقيق و 10 أبحاث قائمة على النجاة مع المجموعة المستهدفة في مراكز الحماية
3.4.5 توحيد اليات التعامل مع حالات العنف الخاص بالاخصائيات/ الاخصائيين العاملين في قضايا العنف	ستساهم توحيد اليات الى تنظيم عمل الاخصائيات الاجتماعيات وتطوير فاعلية تدخلات الحماية	دليل اليات التعامل مهع حالات العنف معتمد بين جميع الاخصائيات والاخصائيين الاجتماعيين
3.4.6 تطوير وتوحيد الاجراءات في جميع وحدات حماية الاسرة ونيابة الاسرة	ضبط وتوجيه الخدمات المقدمة من وحدات الاسرة بما يتوافق مع معايير حقوق المرأة ضحايا العنف	دليل موحد لجميع وحددات حماية الاسرة ونيابة الاسرة في جميع المحافظات

3.4.7 توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة في وحدات حماية الاسرة من العنف ونيابة الاسرة		
3.4.8 تدريب أطباء وطبيبات الطب الشرعي على اليات التعامل مع حالات العنف وخاصة مع الاطفال وذوي الاعاقة	سيكون الطاقم الطبي أكثر قدرة على اكتشاف حالات العنف وتقديم المساعدة المناسبة والضرورية	إجراء 25 ورشة عمل
3.4.9 تقييم دوري لدراسة الحالة وتطوير الاجراءات الخاصة بها		
3.4.10 تطوير بناء قدرات الطواقم العاملة في حماية النساء بشكل مستمر ومستدام.	زيادة ثقة النساء ضحايا العنف بالمؤسسات العاملة في تقديم الحماية مما يشجعنهن على اللجوء والوصول الى الحماية	إجراء 25 ورشة عمل
3.5 تطوير نوعية الخدمات في مراكز الامان		
3.5.1 تطوير اجراءات موحدة لجميع بيوت الامان	تعتبر البيوت الآمنة أكثر تجهيزًا للحفاظ على سلامة النساء والعمل على تطوير مهاراتهن ورفع مستوى معيشتهن	نشر إجراء موحد وفرض تطبيقه من خلال لجنة رقابية
3.5.2 توفير الاحتياجات الاساسية للنساء المعنفات واطفالهن (ملابس، ادوية، مواد صحية،العاب، الخ)	تلبية الاحتياجات الأساسية للمرأة والتي ستوفر لها المزيد من الفرص للتركيز على الاحتياجات الأخرى الضرورية للحفاظ على حياتها وسلامتها	تخصيص نسبة من الميزانية لمراكز الحماية لتوفير المستلزمات
3.5.3 تطوير البنية التحيتة في مراكز الحماية بما يتوافق مع ضمان الحق في الحصول على الخدمة بكرامة وبما يتلاءم مع جميع الفئات من النساء	تطوير البنية التحتية للحماية مما يسمح للنساء من جميع الفئات بالوصول إلى الأمان	
3.5.4 دعم وتحسين نوعية الخدمات الارشادية والقانونية والنفسية التي تقدم للنساء المعنفات	ستتمكن النساء من اخذ القرارات اللازمة من خلال توفير الدعم النفسي والقانوني والاجتماعي	تقديم 60 برنامجًا تدريبيًا لخبراء استشاريين مختلفين
3.5.5 تطوير اليات اعادة الادماج للنساء المعنفات (التمين في العمل، التحثيل الاكاديمي، التدريب المهني	الاستقرار والاستقلالية المالية للنساء والتحكم بها تساعدهن على مواجهة التحديات المحيطة	تصميم وتنفيذ برنامج شامل للنساء في مراكز الحماية
3.6. تطوير اليات ادارة الحالات الخطرة بناء على نظام مراكز الامان		
3.6.1 تقوية الطواقم المختصة في تقصى المعلومات عن الحالة وتطوير التقارير الصادرة	تقصى الحقائق ومعرفة الجهات المختلفة سواء المناهضة للعنف او المحرضة الى تطوير خدد جخل للحماية ذات فاعلية	إجراء 10 ورشة عمل
3.6.2 تمكين الفريق الفني من قبل اللجنة الوطنية العليا لمناهضة العنف المختص بمتابعة الحالات الخطرة على التقييم وفحص شدة الخطورة وتوحيد المفاهيم بين جميع الاطراف العاملة	سيتم تبني سياسات بشأن الإجراءات المعيارية حول حالات العنف الشديدة والصعبة	إجراء 5 دورات تدريبية
3.6.3 توحيد منهج بناء القدرات على اليات بناء ملف الحالة بين الطواقم ذات الصلة المباشرة(الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية، حماية الاسرة، نيابة الاسرة، الطب الشرعي)	سيكون لدى المديريات المختلفة عملية توثيق موحدة من شأنها أن تسهل تنفيذ استراتيجيات مستقبلية حول مكافحة العنف	منهج موحد ومعتمد

3.6.5 توحيد اليات تطوير خطة التدخل الفردية بين الاطراف ذات الاختصاص.	ستساهم اليات تطوير خطط التدخل الفردية الى تطوير منهجيات التعامل وتقديم المساندة والدعم لضحايا العنف	
3.7 تطوير نظام خدماتي للطفلات ضحايا العنف في كل من القطاع الصحي والشرطي والنيابة والتنمية الاجتماعية		
3.7.1 تمكين شبكة حماية الطفولة وتوفير الدعم الفني اللازم	يتم زيادة عدد الأطفال المحميين	
3.7.2 بناء قدرات لاخصائيات والاخصائيين الاجتماعيين حول التعامل مع الطفلات ضحايا العنف	الأخصائيون والاخصائيات الاجتماعيون مجهزون للتعامل مع الحالات الحساسة مع الأطفال الذين يتعرضون للعنف وتحسين صحتهم النفسية وتوفير السلامة	إجراء 20 ورشة عمل
3.7.3 توفير الاحتياجات الاساسية وبناء على الاحتياجات الفعلية للاطفال المرافقين النساء ضحايا العنف في وحدات حماية الاسرة ومراكز الامان	يتم تلبية احتياجات الأطفال داخل مراكز الحماية	90٪ من الأطفال المتضررين لديهم احتياجاتهم الأساسية
3.7.4 بناء قدرات متخصص لنيابة الاسرة حول التعامل مع قضايا الاطفال ضحايا العنف	سيتم تعيين أخصائي بشكل مناسب لتقليل الضغط النفسي والصدمات للأطفال الضحايا	إجراء 10 ورشة عمل
3.8. ضمان فعالية المرصد الوطني للعنف المبني على النوع الاجتماعي في المؤسسات العاملة في قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي		
3.8.1 اجراءات واضحة لعمل المرصد الوطني	إنشاء مرصد وطني	
3.8.2 تعميم الاجراءات على المؤسسات العاملة في قضايا العنف	سيتم تنفيذ إجراء موحد لضمان التنفيذ المتكافئ والعادل لحالات العنف	90٪ من المؤسسات لديها إجراء موحد
3.8.3 بناء قدرات الطواقم العاملة في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على الاجراءات واليات التوثيق الخاصة بالمرصد الوطني	يمكن للأفراد من بيئات عمل مختلفة التوثيق وفقًا للمرصد الوطني	إجراء 40 ورشة عمل
3.8.4 المتابعة والرصد للبيانات الصادرة من المرصد الوطني ووضع السياسات والخطط المبنية على نتائج المرصد	يتم تطوير السياسات وفقًا للتعديلات اللازمة	70٪ من السياسات والاستراتيجيات المعتمدة تنجح
3.9. تطوير الاليات الضرورية لحماية النساء من العنف في فترة الازمات		
3.9.1 تطوير اجراءات ارشادية حول التعامل مع حالات العنف في فترة الازمات والطوارئ على ان تراعي النساء ذوات الاعاقة والفئة العمرية بحيث تضمن الاستجابة الفورية والرعاية لضحايا العنف	سيتم التعامل مع كل مجموعة وفقًا لاحتياجاتهم	نجاح الإجراءات الإرشادية وفائدتها للفئات الخاصة من النساء
3.9.2 بناء قدرات الطواقم العاملة في قضايا العنف في فترة الازمات على ان تراعي الفئة العمرية والاعاقة	سيتم تطوير مهارات الفرق المجهزة للتعامل مع حالات العنف وبالتالي تقديم خدمة معززة للضحايا	إجراء 5 دورات تدريبية
3.9.3 تبني موازنة حساسة للنوع الاجتماعي في خطة الطوارئ الوطنية	دائمًا ما يتم أخذ قضية المرأة في الاعتبار حتى في حالات الطوارئ	60٪ من النساء يستفدن من خطة الطوارئ الوطنية

3.9.4 تهيئة البنية التحتية للملاجئ بحيث تراعي امن وحماية النساء	زيادة الأمن والحماية للنساء في الملاجئ	تم تطوير 90٪ من الملاجئ
3.10. تمكين النساء ضحايا العنف والناجيات من العنف		
3.10.1 تطوير برامج مستدامة حول الإدارة الذاتية والاندماج الاجتماعي في الحياة اليومية	زيادة قدرة المرأة على الكفاءة الذاتية	يستفيد من البرنامج 70٪ من النساء
3.10.2 تطوير برامج التمكين الاقتصادي بما يتواءم مع احتياجات ومهارات والفئة العمرية للناجيات من العنف من خلال التنسيق مع القطاع الخاص لخلق فرص عمل للناجيات من العنف وضمن معايير تضمن حقوق النساء .	زيادة الاستقرار المالي والاستقلالية لضحايا العنف	وجدت 60٪ من النساء المشاركات في البرنامج فرصًا في السوق
3.10.3 التنسيق مع صندوق التشغيل لوضع معايير معتمدة لتشغيل النساء ضحايا العنف (مع الاهتمام بالنساء من ذوات الاعاقة)	التمكين الاقتصادي واختراق السوق للنساء اللواتي يعانين من العنف وخاصة الفئات المهمشة	تم تمرير السياسات المتعلقة بمعايير توظيف النساء
3.10.4 توفير الموارد المالية والبشرية االلازمة في اعادة الادماج	الموارد البشرية أكثر قدرة على دمج ضحايا العنف وبالتالى توفير المزيد من الفرص لهم داخل السوق	70٪ من الأموال تستخدم لتوظيف النساء المعنفات
3.10.5 تفعيل لجان الرقابة في وزارة العمل وتمكينها على العنف ضد النساء في مكان العمل (الرسمى وغير الرسمى)	سيتم معالجة العنف ضد المرأة والحد منه داخل مكان العمل	إنشاء لجنة مراقبة
3.11. تحسين وتطوير الخدمات الخاصة بقضايا العنف ضد النساء في محافظة القدس والتجمعات البدوية ومناطق ج وقطاع غزة والمخيمات		
3.11.1 مسح للخدمات المقدمة في نطاق الحماية للنساء المعنفات في كل من محافظة القدس والتجمعات البدوية و قطاع غزة المخيمات(غياب الدراسات المعمقة بناء على المنطقة الجغرافية)	سيتم إجراء توثيق للخدمات المقدمة للنساء المعنفات وسيساعد في إعادة تقييم وتعديل أي خدمات مطلوبة أو موجودة	95٪ من النساء المعنفات يتلقين المساعدة من الخدمات المقدمة
3.11.2 دعم نظام التحويل الخاص بالمؤسسات العاملة في محافظة القدس وفي قطاع غزة	تم تحسين نظام التحويل الذي يمكن أن يسهل العملية للنساء المعنفات	
3.11.3 الدعم الفني لمراكز الحماية التى انشئت في المراكز الصحية في القدس وفي قطاع غزة	مراكز الحماية في القدس وغزة مجهزة بشكل أفضل لإيواء النساء المعنفات ودعمهن	
3.11.3 ادماج العنف المبني على النوع الاجتماعي في خطط محافظة القدس	ستنفذ محافظة القدس استراتيجيات من شأنها الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي	يتم تنفيذ استراتيجية لمحاربة العنف من قبل محافظة القدس
3.11.4 دعم / انشاء شبكات الحماية للنساء المعنفات	الدعم الاجتماعي للنساء المعنفات	تستفيد 65٪ من النساء من شبكات الحماية

التدخل	النتيجة	المؤشر
4.1. اقرار قانون حماية الاسرة من العنف وقانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة		
4.1.1 التنسيق والتشبيك مع المؤسسات العاملة بقضايا العنف للضغط والاسراع فى المصادقة على قانون حماية الاسرة وقانون حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة	تطبق المؤسسات في جميع أنحاء المنطقة مختلف القوانين التي تضمن حماية المرأة	عدد حالات العنف في الجتمع بعد اقرار قانون للحماية ينخفض
4.1.2 تطوير اللوائح الداخلية للقانونين	يتم تعديل القوانين بناءً على البيئة السياسية الاجتماعية المتغيرة للبلاد	مدى مساهمة اللوائح في توفير الحماية وتقليل العنف
4.1.3 اقرار الموازنة اللازمة لتنفيذ القانونين		
4.1.4 استمرار العمل على مسودة قانون العقوبات وضمان تطويره بما يحقق الحماية للنساء من العنف دون تمييز.	ستكفل النساء الحماية القانونية ضد جميع أشكال العنف	
4.1.5 العمل على اجراء التعديلات الضرورية في قانون الاحوال الشخصية والتى تعزز من حماية النساء من العنف	يحتوي قانون الأحوال الشخصية على مواد تضمن حماية المرأة	اقرار قانون حماية الاسرة من العنف وتطبيقة
4.2. تفعيل المساعدة القانونية للنساء ضحايا العنف		
4.2.1 مأسسة المساعدة القانونية المتخصصة في حالات العنف ضد النساء	يمكن للمرأة أن تطلب المساعدة القانونية وتحصل عليها بنجاح في حالات العنف	عدد النساء والفتيات المستفيدات من المساعدة القانونية
4.2.2 تدريب الطواقم العاملة في المساعدة القانونية على العنف ضد النساء	يستطيع الموظفون الذين يقدمون المساعدة القانونية تقديم المساعدة القانونية المناسبة لضحايا العنف	عدد / العاملين في تقديم المساعدة للنساء والفتيات المعنفات
4.2.3 توعية النساء باليات المساعدة القانونية	تستطيع النساء طلب أنواع مختلفة من المساعدة القانونية حسب وضعهن	نسبة مراكز التوعية وعدد النساء متلقيين الخدمة
4.2.4 تمكين العيادات القانونية المتنقلة وضمان وصولها الى المناطق الاكثر تهميشا	تمكين الوصول بسهولة إلى العيادات القانونية المتنقلة خاصة في المناطق المهمشة مما قد يؤدي إلى انخفاض حالات العنف وزيادة حماية النساء	دد العيادات القانونية المتخصصة في تقديم خدمة المساعدة القانونية ومدى فعاليتها في الوصول للمناطق المهمشة
4.3 تطوير منهجيات اعادة التأهيل في مراكز الاعتقال للمعتدين		
4.3.1 تطوير منهجيات موحدة حول اعادة التأهيل للمعتدين يتم اعتمادها في جميع مراكز الاصلاح والتأهيل	يتلقى مرتكبو العنف المساعدة المناسبة ويتم رفع وعيهم	مدى مساهمة المنهجيات في تأهيل المعتدين في مراكز التأهيل
4.3.2 بناء قدرات الجهاز الشرطى حول المنهجيات المعدة	يمكن لقوات الشرطة إحضار مرتكبي أعمال العنف إلى المراكز الصحيحة وتنفيذ المنهجية الصحيحة	عددافراد الشرطة المؤهلين والمدربين على منهجيات الخدمة
4.4 تقوية مهارات المحامين والمحاميات في الدفاع عن حقوق النساء و ضحايا العنف		

4.4.1 برنامج بناء قدرات منتظم في نقابة المحامين حول العنف ضد النساء	المحامون أكثر تجهيزًا للتعامل بنجاح مع قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي	عدد برامج بناء القدرات المنفذة للمحامين في نقابة المحامين
4.4.2 تطوير دليل تعليمي عن الحماية من العنف يعتمد في نقابة المحامين ليكون متطلبا اساسيا مرفقا بطلبات الالتحاق للمحامين والمحاميات في النقابة (مثل التحرش الجنسي وحقوق المرأة والطفل)	فهم القوانين المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي هو مطلب ويمكن أن يمارسه جميع المحامين المرخصين وبالتالى زيادة الحماية القانونية للمرأة	عدد الادلة التعليمية المخصصة لمناهضة العنف ومدى مساهمتها في رفع قدرات المحامين
4.4.3 ادماج المحامين والمحاميات في الخطط الاعلامية للتوعية بالحقوق اللازمة لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي	لدى المحامون وعي أكبر فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في سياق اجتماعي	عدد خطط الادماج في حملات الاعلامية والتوعية ونسبة المنفذ من هذه الخطط
4.5. تطوير اوراق سياساتية لدعم قرارات قانونية او اجراءات لمنع العنف		
4.5.1 تطوير وثيقة قانونية حول السرية والخصوصية تعتمد من قبل جميع الشركاء	يتم توفير حماية أفضل لضحايا العنف مما سيسمح بتوثيق أفضل للعنف وزيادة عدد النساء اللاتي يلتمسن لحماية والمساعدة القانونية	دد الوثائق المعتمدة والمعتمدة لضمان السرية وحقوق الحالات المعنفة
4.5.2 رصد القضايا الطارئة والاولويات التي تحتاج الى تدخل سياساتي و اجرائي	يتم تقييم التدخلات وتعديلها وفقًا للرصد الذي تم إجراؤه لضمان تنفيذ التدخل المناسب والأولوية	عدد القضايا الطارئة التى تم تسجليها والتعامل معها وطبيعة الاجراءات العلاجية المنفذ

الاولوية الخامسة: تقوية العلاقة ما بين الشركاء ذات الصلة

التدخل	النتيجة	المؤشر
5.1 القادة وصناع السياسات على مختلف المستويات وقادة المجتمع يدينون عدم المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء ويتخذون إجراءات لمنعه والاستجابة له.		
5.1.1 استهداف القادة الرئيسيين المؤثرين وصانعى السياسات على جميع المستويات - أصحاب المصلحة على المستوى الوطنى والمجتمعى بما فى ذلك القادة السياسيون والدينيون في جميع المجتمعات وخاصة المهمشة	القادة المؤثرون وصانعو السياسات قادرون على التأثير على مجموعة كبيرة من الناس فى مناطق مختلفة للدعوة إلى إنهاء العنف واتخاذ أي إجراءات ضرورية للحد منه	عدد او نسبة القادة وصناع القرار المؤثرين في المجتمع
5.1.2 توفير المنصات للقادة وواضعى السياسات للإدلاء ببيانات عامة لدعم إنهاء العنف ضد النساء	البيان المتعلق بإنهاء العنف سيصل إلى جمهور أوسع وسيكون الوصول إليه سهلاً	عددالمنصات المخصصة للقادة وصناع القرار للتأثير فى قضايا مناهضة العنف
5.2. دعم تطبيق نظام التحويل بين المؤسسات الشريكة		
5.2.1 استمرار تطوير القدرات المكثفة للطواقم العاملة على نظام التحويل	يتم تحسين عملية توفير الرعاية والدعم اللازمين للضحايا فى جميع أنحاء نظام التحويل	عددبرامج تطوير القدرات المخصصة للعاملين في نظام التحويل
5.2.3 تطوير اليات الرقابة والتقييم الخاص بتنفيذ نظام التحويل	يتم تعديل وتحسين نظام التحويل باستمرار حسب الاحتياجات الضرورية والحالية	عدد اليات الرقابة والتقييم الخاصة بنظام االتحويل ومدى نجاحه
5.3. تطوير اجراءات التنسيق المحلية والاقليمية والدولية في دعم برامج العنف ضد النساء		

5.3.1 تطوير اليات رصد التدخلات من المؤسسات الدولية الداعمة المختلفة	ستزداد المشاريع الممولة من قبل المؤسسات الدولية لإنهاء العنف ضد المرأة في المنطقة	عددالاليات رصد التدخلات المؤسسات الدولية ومدى نجاحها
5.3.2 تطوير برنامج الكتروني لرصد هذه التدخلات وتوجيهها منعا للتكرار وضمان جودة الخدمات المقدمة	سيتم تنفيذ التدخلات الممولة وفقًا لاحتياجات المجتمع بدلاً من إعادة تنفيذ التدخلات السابقة التي ستسمح بتنمية متسقة للمجتمع	عدد البرامج الإلكترونية المعدة بالخصوص سابقا ومدى نجاحها
5.3.3 تفعيل كل من اللجان الاستشارية والتنسيقية التي تشكلت بقرار وزاري.	تحسين المتابعة من قبل اللجنة المكلفة لضمان تنفيذ التدخلات الوطنية والدولية بنجاح وتحقيق الأهداف	عدداللجان الاستشارية والتنسيقية المشكلة بقرار وزاري وعدد قرارات الوزارية بتشكيل اللجان المختصة
5.3.4 تقديم الدعم الفني لوحدات النوع الاجتماعي وتفعيل دورهم في المساءلة والتقييم لاداء الحكومة في ادماج النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات الوطنية	ستعمل المؤسسات الحكومية على تحسين تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنفيذ الاستراتيجيات التي تعزز وضع المرأة	عدد الخطط والاستراتيجيات المعدة ادماج النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات وعدد قرارت مجلس الوزراء بالخصوص
5.3.5 تفعيل دور تواصل (ائتلاف من مؤسسات قاعدية) في مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي	سيتم العمل على مكافحة العنف ضد المرأة من خلال المنظمات الحكومية وغير الحكومية والأفراد بشكل جماعي	عدد مؤسسات التواصل العاملة في مناهضة العنف
5.3.6 المتابعة والتنسيق مع منظمة المرأة العربية وجامعة الدول العربية والتعاون الاسلامي لتسليط الضوء على العنف ضد النساء سواء من الاحتلال الاسرائيلي او المحلي.	رفع الوعي الدولي بقضية المرأة	نسبة اليات المتابعة والتنسيق المعتمدة ومدى تأثيرها بالخصوص